الباب الثاني
تاريخ التعليم في مصر

الفصل السابع: النظام التعليمي الحديث والنهضة الفكرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

الفصل الثامن: النظام التعليمي والنهضة الفكرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

الفصل التاسع: التعليم في المجتمع المصري في عهد الاحتلال.

الفصل العاشر: التعليم في مصر في عصر الاستقلال.

الفصل الحادي عشر: التعليم في المجتمع المصري من عام ١٩٥٢ وحتى الآن.

الفصل الثاني عشر: إنجازات بعض وزراء التعليم في مصر من عام ١٩٥٢ وحتى الآن.

إعداد

الدكتورة/ أماني عبدالقادر محمد

الفصل السابع

النظام التعليمي الحديث والنهضة الفكرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر

(١٨٠٥- ١٨٤٨)

أولاً: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في عصر محمد علي:

١- ظهور البرجوازية المصرية.
٢- التنظيم الإداري (النظام السياسي).
٣- سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية.

ثانياً: النهضة الفكرية في مصر في عصر محمد علي:

أ- الاستعانة بالأجانب.
ب- الترجمة.
ج- البعثات.
د- الطباعة والنشر.
ه- الصحافة.

ثالثاً: تنظيم التعليم في عصر محمد على:

أ- التعليم العالي.
ب- التعليم التجهيزي.
ج- التعليم الابتدائي (المبتديان).

رابعاً: إشراف الدولة على التعليم.

الفصل السابع
النظام التعليمي الحديث والنهضة الفكرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٠٥ ــ ١٨٤٨)

استمر التعليم في مصر حتى نهاية القرن الثامن عشر، دون تغيير لأن المجتمع لم يكن يشعر بأوجه النقص في التعليم، وكان لابد من حدث خارجي يؤثر في المجتمع المصري، حتى يشعر المجتمع بضرورة تغيير التعليم وتطويره.

وجاء الحدث الخارجي على يد نابليون بونابرت وحملته الفرنسية على مصر سنه ١٧٩٨، إذ أطلعت الحملة الفرنسية المصريين على التخلف الذي كانوا يعيشونه ونبهتهم لكثير من أوجه النقص في حياتهم[١].

ورغم أن الحملة لم تمكث بمصر سوى ثلاث سنوات (١٧٩٨-١٨٠١) قضت معظمها في أمور حربية سواء داخل مصر أو خارجها، فإن آثار النهضة طغت على اهتماماتها الحربية[٢].

وقد واصل العلماء الفرنسيون جهودهم في المجمع العلمي حيث قدم (دوترتر) مشروع إنشاء مدرسة لتعليم المصريين الفنون الجميلة و(نلتو) عن الحاجة لإنشاء كليات للزراعة ومحطات للتجارب، كما قام الدكتور (ديجنيت) بدراسة أسباب الرمد ووفيات الأطفال، ووضع تخطيطا لإنشاء مستشفى وصيدلية ومدرستين واحدة للطب وأخرى للصيدلة ومدرسة ابتدائية لتعليم الفرنسيين[٣].

كما حظيت العلوم التطبيقية برعاية كبيرة، خاصة في مجال الرياضيات العلمية، وطبيعة الضوء، والجاذبية.

ولعل أكثر العلوم التي أسهمت فيها اللجنة العلمية بأكبر نصيب هي الجغرافيا والمصريات القديمة، حيث تم رسم العديد من الخرائط حول مصر وآثارها والتي تم طبعها في كتاب وصف مصر[٤] ومحاولة شق قناة تربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، ولكن لم تستمر المحاولة بسبب خطأ في حسابات مستوى مياه البحرين.

---

(١) شكري عباس حلمي، إيهاب السيد إمام: تاريخ وسياسات التعليم الحديث في مصر، القاهرة، مكتبة سعد سمك، ١٩٩٦، ص٢٥.

(٢) سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين (١٦٥)، ٢٠٠٠، ص٦٨.

(٣) المرجع السابق، ص٦٨.

(٤) المرجع السابق، ص٦٩.

ومن بين مشروعات النهضة الزراعية في مصر، اهتمام مينو بمشروعات الري، وكذلك إنشاء حديقة للتجارب واستزراع نباتات جديدة والعناية بالمحاصيل الوطنية كما استكثر من زراعة الأشجار خاصة الجميز والتوت.

وفي مجال الصناعة دفعت حاجة الجيش الفرنسي لبعض السلع الاهتمام بالصناعة فقاموا بعمل مصنع للنسيج كما قامت صناعات أخرى للصابون كما استقدم مينو عمالا مهرة من فرنسا خاصة في مجال صناعة النسيج والحدادة والطباعة وغيرها، مما يعد نواة للصناعات الحديثة في مصر. وفي مجال الصحة أنشأ الفرنسيون المستشفيات العسكرية في الجيزة وبولاق.

ويمكن رصد بعض أهم التأثيرات المباشرة للحملة كما يلي:

١- إضعاف الطبقة الحاكمة القديمة، والتمهيد لظهور أولاد البلد كقوة سياسية قادرة على جسم الصراع على حكم مصر بعد ذلك.
٢- توجيه أنظار العالم إلى مصر الفرعونية بعد اكتشاف حجر رشيد، وفك طلاسم اللغة الهيروغليفية، وظهور كتاب وصف مصر.
٣- توجيه أنظار العالم إلى أهمية موقع مصر الاستراتيجي مما فتح عليها حقبة من التنافس الاستعماري[١].

وقد استحدث الفرنسيون في إدارة البلاد ما يلي:

١- وضع نابليون للديوان نظاماً جديداً فجعله مؤلفا من هيئتين: (الديوان العمومي) ويسمى الديوان الكبير، و(الديوان الخصوصي) الديوان العمومي مؤلف من ستين عضوا عينهم الفرنسيون من بين أعيان المصريين وممثلي طبقاتهم، وهؤلاء ينتخبون من بينهم رئيس الديوان. الديوان الخصوصي مؤلف من أربعة عشراً عضواً تم انتخابهم من الديوان العمومي ويجتمع يومياً للنظر في مصالح الناس وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم ومراعاة مصالح فرنسا.

وينتخب أعضاء الديوان الخصوصي من بينهم رئيساً وسكرتيراً، ويعينون التراجمة اللازمين لأعمال الديوان من غير أعضائه، ومحضرا ومقدما، وعشرة قواصين (حجاب)[٢].

---

(١) سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ص٧٠-٧١.

(٢) عبدالرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، الجزء الثاني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مكتبة الأسرة)، ٢٠٠٠، ص ص١٥-١٩.

٢- إنشاء المجمع العلمي المصري وقد اختار لعضويته خلاصة علماء الحملة في التخصصات المختلفة مع مجموعة من كبار القادة والضباط العسكريين الذين لهم باع في العلوم.

وقد تألف المجمع من أربعة أقسام رئيسية وكل قسم يتألف من اثنى عشر عضواً:

قسم للرياضيات ــ قسم للطبيعيات ــ قسم الاقتصاد السياسي ــ قسم الآداب والفنون[١].

وقد تمكن المجمع خلال فترة الحملة من إقامة مطبعة عربية وأخرى فرنسية، وإنشاء جريدتين فرنسيتين أحدهما سياسية والأخرى علمية اقتصادية وتصدر كل عشرة أيام.

٣- الأمر بإنارة المدينة ونظافتها.

٤- إنشاء متنزهات وطرق وجسور على أسلوب عصري حديث.

٥- إنشاء جسور على النيل.

٦- تأسيس مكتبة عامة.

٧- تخصيص منطقة للبحث العلمي.

٨- إدخال الأدوات التقنية في العمل.

٩- إنشاء مناطق لعزل القادمين إلى مصر لمنع نقل الأمراض.

١٠- استحداث أسلوب نشر الأوامر، وكتابتها ولصقها في عدة أماكن ليراها الناس.

١١- استحداث نظام ضبط عقود الزواج ووقائع الميلاد والوفاة وقيد المسافرين والغرباء والإبلاغ عنهم وضبط الأملاك.

١٢- استحداث البارود والألغام في الهدم بأسلوب علمي[٢].

وقد عرف الفرنسيون لعلماء الأزهر مكانتهم في قيادة الشعب، فعينوا بعضهم في الديوان الذي شكلوه، وحاول نابليون أن يستميل علماء الأزهر وأن يستخدمهم في تحقيق أغراضه ولكنه عجز وفشلت سياسته وخاصة بعد ثورة القاهرة الأولى التي تركزت في الأزهر.

وفي خلال السنوات الثلاث التي قضاها الفرنسيون في مصر قام الأزهر وعلماؤه بالدور الذي كان منتظرا منهم فقادوا الشعب المصري في كفاحه ضد الاحتلال[٣].

---

(١) ج. كرستوفر هيرولد: بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٨، ص ص١٨٢-١٨٣.

(٢) محمد سعيد العشماوي: مصر والحملة الفرنسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، العدد (١٦٣)، ١٩٩٩، ص ص٥٦-٦٣.

(٣) شكري عباس حلمي، إيهاب السيد إمام: تاريخ وسياسات التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص ص٢٦-٢٧.

ومن علماء الأزهر الذين عاصروا أحداث الحملة وتنبهوا إلى الفوق بين الثقافتين المصرية والفرنسية الشيخ عبدالرحمن الجبرتي.

عبدالرحمن الجبرتي: (واضع أسس الرواية عن مصر الحديثة)

هو عبدالرحمن بن حسن برهان الدين الجبرتي ولد بالقاهرة سنة ١١٦٨هـ (١٧٥٦م)، وتوفي بها سنة ١٢٤٠هـ (١٨٢٥م).

وتلقى من التربية والعلوم ما كان يسمح بتلقيه في عصره، وحفظ القرآن طفلاً، وكان معلمه الأول أبوه الشيخ حسن برهان الدين، وهو من أكبر علماء عصره، ودرس عبدالرحمن على اشهر أساتذة العصر، وبرع في علوم الدين واللغة وكذلك في الحساب والهندسة والفلك وهي العلوم التي تلقاها عن أبيه. ثم تولى التدريس بالجامع الأزهر وكان يلقى دروسه في الفقه والرياضة والفلك وقد بدأ المؤرخ وضع مذكراته التاريخية قبل الاحتلال الفرنسي، فدون ما وقع تحت بصره وسمعه، من الحوادث والمشاهد والأخبار ويختار الجبرتي لعرض الحوادث الترتيب الزمني، فيعرضها متعاقبة في الأعوام والأشهر والأيام المتعاقبة.

ويبدي الجبرتي إعجابه بما حمله الفرنسيون إلى مصر من أسباب الثقافة، وضروب الفنون والمخترعات وعين عضوا في الديوان.

ويمتاز تاريخ الجبرتي بعدة مميزات هامة، تضاعف من قيمته التاريخية والحضارية، من ذلك أنه يقدم إلينا صورة طيبة من حياة المجتمع المصري، وعاداته وتقاليده في أواخر القرن الثامن عشر كما يصف كثيراً من أحياء القاهرة وصروحها التاريخية وخططها خلال سرده لمختلف الحوادث. ويحظى الجامع الأزهر وشيوخه وطلابه من الجبرتي بعناية خاصة ويقدم إلينا تراجم كثير من علمائه ويذكر لنا عن أحوال طلابه وبالأخص في عهد الاحتلال الفرنسي، حيث لعب علماء الأزهر وطلابه، أكبر دور في الثورات الشعبية ضد الفرنسيين.

وقد استمر الجبرتي في تدوين حوادث عصره حتى نهاية سنة ١٢٣٦هـ (١٨٢١م) ويسمى كتابه (عجاب الآثار في التراجم والأخبار) وللجبرتي أثر تاريخي آخر عنوانه (مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس) يخصصه لحوادث الاحتلال الفرنسي وقد وضعه عقب جلاء الفرنسيين عن مصر[١].

وفيما يلي سوف نعرض للنظام التعليمي الحديث والنهضة الفكرية في عصر محمد علي ولكن بداية نعرض لأهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

---

(١) محمد عبدالله عنان: مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصري، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مكتبة الأسرة)، ١٩٩٩، ص ص١٧٧-١٨٩.

أولاً: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في عصر محمد علي:

شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر العديد من التغيرات كان لها أثر كبير على التعليم ومن هذه التغيرات ما يلي:

١- ظهور البرجوازية المصرية:

شاهد الحكم الفرنسي أواخر القرن الثامن عشر بداية ظهور قوة اجتماعية جديدة هي قوة البرجوازية المصرية التي تمثلت في فئتين هما:

- فئة المشايخ والعلماء.
- فئة الحرفيين.

وإليهم يرجع تدبير الحركات الشعبية التي ظهرت على مسرح الحوادث السياسية في عهد الحملة الفرنسية، وبعد انتهائها ولكن نفوذهم قد تضاءل في عهد محمد علي بل صاروا تبعاً للحكومة من غير أن يكون لهم أثر في سياستها أو في مشاريعها[١].

٢- التنظيم الإداري (النظام السياسي):

أ- تأسيس الديوان العالي ليتداول مع أعضائه في الشئون المتعلقة بالحكومة قبل الشروع في تنفيذها، ورئيس هذا الديوان بمثابة وكيل الباشا وله سلطة واسعة في كافة شئون الحكومة.

ب- ألف محمد على عام ١٨٢٩ هيئة تعد نواة لنظام شوري وهي (مجلس المشورة) ويتألف من كبار موظفي الحكومة والعلماء وأعيان القطر المصري برئاسة إبراهيم باشا ولم يكن لمجلس المشورة سوى سلطة استشارية وكان مشورته مقصورة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية، وينظر في الشكاوى التي تقدم إليه وينعقد مرة واحدة في السنة ويجوز أن يستمر الإنعقاد عدة جلسات.

ج- إعادة تقسيم القطر المصري إلى سبع مديريات جعل عليها حكاما سماهم المديرين بدلاً من ١٦ إقليماً وقسمت كل مديرية إلى مراكز، والمراكز إلى أقسام[٢].

د- وضع محمد على سنة ١٨٣٧ قانون (السياستنامة) أحاط فيه بنظام الحكومة واختصاص كل مصلحة من مصالحها العامة، وقد حصر السلطة في سبعة دواوين وهي:

١- **ديوان الخديوي:** وهو ما يشبه وزارة الداخلية، ويشرف هذا الديوان على شئون الشرطة وضبط الأمن بالإضافة إلى الإشراف على عدة

---

(١) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠، ص ص٥٤٧-٥٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص ص٥١٩-٥٢١، ص٥٢٩-٥٣٠.

إدارات فرعية، منها ديوان قائم مقام الباشا الذي ينوب عنه أثناء غيابه ويشرف أيضاً على ديوان عموم التفتيش.

٢- **ديوان الإيرادات:** وهو ما يقابل وزارة المالية. وكان هذا الديوان يمثل أخطر الشئون التي يهتم بها محمد على وهي احتياجاته المالية.

٣- **ديوان الجهادية:** كان هذا الديوان يشرف على التجنيد، وعلى ضبط وتدريب أفراد القوات المسلحة، وعلى الخدمات الطبية للجيش وإقامة المستشفيات العسكرية، وصيانة أبنية الجيش وتحصيناته ومراقبة مخازن التموين ومعامل الذخيرة. وكان الديوان مسئولاً عن دفع رواتب الجند ومتأخرات تلك الرواتب.

٤- **ديوان البحرية:** كان يتولى إدارة الشئون البحرية، بما في ذلك تنظيم القوات المسلحة الملحقة بقطع الأسطول المصري، ويشرف على إقامة ترسانات السفن وصيانتها، وإدارة المستشفيات العسكرية التابعة للبحرية، وضبط العناية بالخدمات لجنود الأسطول[١].

٥- **ديوان المدارس:** كان يتولى النظر في أمور المدارس الابتدائية والتجهيزية والخصوصية (العالية).

٦- **ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية:** وإليه كان يرجع النظر في العلاقات الخارجية ومعاملة الأجانب وبيع متاجر الحكومة ومشترياتها.

٧- **ديوان الفابريقات:** وإليه يرجع النظر في إدارة الفابريقات التي كانت توجد في مدينة مصر ومدن الأقاليم.

وكان مفروضاً على رئيس كل هذه الدواوين أن يقدم للباشا تقرير في كل أسبوع عن أحوال ديوانه[٢]

وعلى الرغم من أن حكومة محمد على وطدت دعائم الأمن في البلاد وأمكنها أن تقوم بإصلاحات عديدة في مختلف المجالات إلا أن الهيئات التي أسسها لم تكن سوى مجالس تنفيذية احتفظ محمد على لنفسه بالكلمة العليا في جميع المسائل[٣].

٣- سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية:

أ- ألغى محمد على نظام الالتزام ونزع الأراضي التي كانت تحت أيدي الملتزمين[٤] والتي كان الفلاحون يزرعونها ويدفعون ضريبتها لهم،

---

(١) عبدالحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٨٣)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، العدد ١٥٥، ١٩٩٩، ص ص٣٢-٣٥.

(٢) عبدالرحمن الرافعي. عصر محمد علي، مرجع سابق، ص٥٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص٥٢٩.

(٤) محمود عودة: القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٣، ص ص١٤-١١٥.

واعتبرها ملكا للحكومة، ووزع منفعتها على الفلاحين كأطيان مؤجرة، وأعطى كل قادر على العمل زراعة ثلاثة أفدنه أو أربعة أو خمسة وبذلك آلت له حقوق الملتزمين وسلطتهم، وصارت علاقة الفلاحين بالحكومة مباشرة بعد أن كانت علاقتهم بالملتزمين. كما قرر للملزمين معاشات سنوية تدفع لهم من إدارة الروزنامة تعادل ما كانوا يربحونه من الأطيان الداخلة في التزامهم، كما أبقى تحت أيديهم (أطيان الوسية) أي التي أقطعها إياهم ولاة الأمور من قبل للقيام بأعباء الالتزام، فخولهم حق الانتفاع بها مدى الحياة مع إعفائهم من دفع ضريبتها.

ب- احتكرت الحكومة جمع الحاصلات الزراعية بحيث يحظر على الفلاحين أن يبيعوها إلى التجار، وفرض عليهم أن يبيعوها للحكومة بأثمان تقررها هي، فصارت الحكومة محتكرة لتجارة حاصلات القطر المصري بأكمله، أي ان الحكومة صارت المالكة للأراضي الزراعية ثم المحتقرة لحاصلاتها جميعا. كالقطن والأرز والغلال والقمح والسكر ...إلخ. وكان الفلاحون إذا احتاجوا للغلال يضطرون إلى شرائها من الحكومة ثانية، وكثيرا ما يحدث أن تدفع الحكومة سعر البيع لتربح.

ج- سرى مبدأ الاحتكار من الزراعة والتجارة إلى الصناعة، فبعد أن صار محمد على المالك الوحيد لأراضي مصر، ثم التاجر الوحيد لحاصلاتها، صار الصانع الوحيد لصنائعها، وقد ذكر الجبرتي احتكار الحكومة صناعة الغزل والنسيج، والصابون، والبلح بأنواعه، والعسل والقصب وغيرها[1].

ثانياً: النهضة الفكرية في مصر في عصر محمد علي:

تمثلت النهضة الفكرية والثقافية في عصر محمد علي في عدة مجالات وهي كما يلي:

أ- الاستعانة بالأجانب:

اعتمد محمد على على الأجانب في تنظيم المدارس وإدارتها والتدريس بها، واختيار المواد الدراسية اللازمة، لذلك استقدم من إيطاليا المعلمين والضباط، كما أحضر من الخارج الكتب وآلات الطباعة، كما استعان بالمترجمين لترجمة الكتب إلى اللغتين العربية والتركية. غير أنه لم يقرر في خططه الاعتماد على الأجانب، فأرسل البعثات إلى الخارج لدراسة

---

(1) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ص٥٣١-٥٤١.

العلوم والفنون المختلفة، وليصبح أعضاؤها نواة هيئات التدريس بالمدارس الخصوصية بعد عودتهم من الخارج[١].

ب- الترجمة:

عرف الإنسان المتحضر فضل الترجمة منذ زمان بعيد، فقد أدرك فيما أدرك من حقائق وجوده الثقافي، بل الحضاري، أن الترجمة جسر تعبر عليه ثقافة الأمم بعضها إلى بعض فتزيد من حظها من المعرفة وتعمق متعتها بالحياة[٢].

اعتبر محمد على الترجمة معبرا مهماً وحيوياً لنقل الثقافة الأوروبية إلى مصر. فاستعان في البداية بالأجانب الوافدين إلى مصر خاصة الفرنسيين الذين ساهموا بالكثير من تطور البلاد وتقدمها وإدخال النظم الحديثة إليها كما فعل سليمان الفرنساوي في الجيش، وكلوت بك الذي درس الطب وعلومه في مصر.

شجع محمد علي المترجمين بمدرسة الطب على دراسة الطب حتى تتسنى لهم معرفة العلوم الطبية، وفهم مصطلحاتها، كما شجع طلبة الطب على تعلم اللغة الفرنسية ليتمكنوا من متابعة دروسهم كما كلف كلوت بك مترجما لكل أستاذ بمدرسة الطب يترجم للطلاب عنه أثناء الدروس، ثم يعيد عليه ما ترجمه بالعربية مرة أخرى بالفرنسية ليتأكد من صدق الترجمة، كما كان يكلفه بترجمة الكتب الطبية إلى العربية. وقد ازدهرت حركة الترجمة بسبب زيادة عدد المدارس الخصوصية كما كان لعودة المبعوثين أثره في إثراء وازدهار حركة الترجمة حيث شملت تلك البعوث غالبية فروع المعرفة وعنيت بترجمتها.

أنشئت مدرسة الألسن سنة ١٨٣٥ وكانت تسمى مدرسة الترجمة تحت إدارة رفاعة الطهطاوي الذي كان يختار الكتب الضرورية للترجمة ويوزعها على تلاميذ المدرسة وخريجيها الملتحقين بقلم الترجمة ويشرف عليهم أثناء عملية الترجمة ويقوم بعد ذلك بالمراجعة والتهذيب. وفي سنة ١٨٤١ تم إنشاء قلم للترجمة ملحق بمدرسة الألسن تحت إشراف الطهطاوي وتم تقسيمه إلى الأقلام التالية:

١- قلم ترجمة كتب العلوم الرياضية.

---

(١) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في القرن التاسع عشر والعشرين، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٦، ص٣٤.

(٢) أحمد عصام الدين: حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص٧٠

٢- قلم ترجمة كتب العلوم الطبية والطبيعية.

٣- قلم ترجمة كتب المواد الاجتماعية والأدبيات.

٤- قلم الترجمة التركي[١].

وتمت ترجمة كتب كثيرة في مختلف العلوم وأكثر ما ترجم كان في الفنون الحربية والبحرية وقد ترجم فيها ١١١ كتاباً، والطب البشري ترجم فيه ٣٤ كتاباً، والطب البيطري ترجم فيه ١٢ كتاباً، والعلوم الرياضية بفروعها المختلفة ترجم منها ٣١ كتاباً، والتاريخ ترجم فيه ٢٤ كتاباً، والجغرافيا وما يتصل بها من علوم كالرحلات والجيولوجيا ترجمت فيها ٨ كتب، وترجم في الأدب كتاب، وفي المنطق كتاب، وفي الاجتماع كتاب[٢].

ج- البعثات العلمية:

وجه محمد على همته إلى إيفاد البعثات إلى أوروبا ليتم الشبان المصريون دراستهم في معاهدها العلمية، والغرض من إرسال البعثات تكوين فئة من المصريين المثقفين لا يقلون عن أرقى طبقة مهذبة في أوروبا. وأراد من جهة أخرى أن تجد مصر من خريجي هذه البعثات كفايتها من المعلمين في مدارسها العالية، والقواد والضباط لجيشها وبحريتها ومهندسيها والقائمين على شئون العمران فيها وإدارة حكومتها[٣].

بدأت البعثات سنة ١٨١٣إلى إيطاليا لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة[٤]، ومنهم نقولا مسابكي الذي ذهب إلى روما وميلانو سنة ١٨١٦ لتعلم فن الطباعة وعاد ليتولى إدارة مطبعة بولاق سنة ١٨٢١[٥].

البعثة الأولى:

أرسل محمد علي أول بعثة من البعثات الكبرى سنة ١٨٢٦ وهي مؤلفة من أربعة وأربعين منهم ثلاثة رؤساء وثلاثة منهم يحملون لقب شيخ وهم الشيخ أحمد العطار وتخصص في علوم الميكانيكا، والشيخ محمد الدشطوطي وتخصص في دراسة الطب والجراحة والتشريح، والثالث الشيخ رفاعة الطهطاوي الذي درس الترجمة من الفرنسية إلى العربية، وقد نجحوا

---

(١) سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ص٢٨٠-٢٨٤.
لمزيد من التفاصيل عن حركة الترجمة أنظر:
أنور عبدالملك: نهضة مصر (١٨٠٥-١٨٩٢)، ترجمة حمادة إبراهيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص ص١٣٩-١٥٣.

(٢) سعيد إسماعيل علي: تاريخ التربية والتعليم في مصر، مرجع سابق، ص٣٠٤.

(٣) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص٤١١.

(٤) أنور عبدالملك: نهضة مصر، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٥) سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي، مرجع سابق، ص٢٩١.

جميعاً في الامتحانات النهائية، فيما عدا خمسة لأسباب تعود إلى نقص كفاءتهم أو مرضهم وبذلك يكون العدد النهائي لخريجي هذه البعثة ٣٩ شخصاً يقول عنهم كلوت بك إن منهم (١١) تخصصوا في علوم الإدارة الحربية والمدنية والسياسية، و(٨) في علم الإدارة البحرية والمدفعية والهندسة العسكرية، و(٢) في الطب والجراحة، و(٥) في الفلاحة والتاريخ الطبيعي والمعادن، و(٤) في العلوم الكيميائية، و(٤) في علم الهيدروليكا (قوى المياه) وفن صب المعادن وصناعة الأسلحة، و(٣) في الحفر والطباعة، وواحد في فن العمارة، وواحد في فن الترجمة هو الطهطاوي[١].

البعثة الثانية:

أرسلتها الحكومة إلى فرنسا سنة ١٨٢٨، وكانت مؤلفة من ٢٤ طالبا تخصص معظمهم في الهندسة والرياضيات، وتخصص بعضهم في الطبيعيات وبعضهم في الحربية أو العلوم السياسة أو الطب.

البعثة الثالثة:

هذه البعثة تغلب عليها الصبغة الصناعية، فمعظم أفرادها أرسلوا للتخصص في مختلف الصناعات، وهي مؤلفة من ٥٨ تلميذا، من بينهم ٣٤ تلميذا أرسلوا إلى فرنسا، وأربعة إلى النمسا، وعشرون إلى إنجلترا.

البعثة الرابعة (البعثة الطبية الكبرى):

كانت سنة ١٨٣٢ وعدد أعضائها اثنا عشر تلميذا، وقد نبغ معظمهم وخلدوا أسمائهم بما قاموا من أعمال، وتجلي نبوغهم في نشر العلوم الطبية في مصر وخاصة بمدرسة الطب تدريسا وترجمة وتأليفا.

البعثة الخامسة:

هي أكبر البعثات التي أرست إلى فرنسا سنة ١٨٤٤، وهي آخر بعثة كبرى أوفدها محمد علي، وكان فيها بعض أنجاله وأحفاده، وقد انتخب تلاميذها من نوابغ طلبة المدارس المصرية العالية بمصر وانتظم فيها بعض المعلمين والموظفين وكان الغرض منها تخصيص أعضائها في العلوم الحربية وعددهم ٧٠ تلميذاً في البداية ثم لحق بهم غيرهم.

سافرت أربع بعثات أخرى أقل أهمية بين سنة ١٨٤٥ وسنة ١٨٤٧ الأولى أرسلت إلى النمسا سنة ١٨٤٥ وعددها ثلاث طلاب فقط والثانية سنة ١٨٤٧ أرسلت إلى فرنسا وهي مؤلفة من خمسة من طلبة الأزهر لتعلم الحقوق.

---

(١) جمال بدوي: محمد على وأولاده، القاهرة، الهيئة المصرية العامة لكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩، ص٤٥، ٥٢.

أما البعثتان الأخريان فقد سافرتا عام ١٨٤٧ بصفة خاصة إلى انجلترا وكانتا تتألفان من ٣٦ طالبا يدرسون العلوم البحرية والهندسية وقليل من أعضائها سافر إلى فرنسا.

وبلغ عدد المبعوثين إلى أوروبا أيام محمد علي من سنة ١٨١٣ حتى سنة ١٨٤٧ (٣١٩) مبعوثاً وكان لذلك العدد أكبر فضل في نهضة مصر الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والحربية.

واهتم محمد علي بأمور البعثات وأقام بينه وبين طلاب البعثات صلات قوية فكان يراسلهم ليحثهم على تكملة دراساتهم ويتحدث إليهم في مشاكلهم ويوجههم ويطلب إليهم أن يكونوا قدوة حسنة ونموذجاً طيباً يحتذى من الناس. كما كان لا يتوانى عن توبيخهم إذا تراخوا في عملهم وساءت نتائجهم، كما كان يصر على عمل قائمة شهرية بكل ما قاموا به من أعمال، وبكل ما قرأه من كتب، وكانت تلك المتابعة حافزاً لهم على الجد والاجتهاد. وكان أعضاء البعثات من بيئات علمية مختلفة كالأزهر والمدارس الخصوصية، كما كانوا أيضاً من أعمار مختلفة، وكلفوا الدولة نفقات كبيرة[١].

د- الطباعة والنشر:

ساهمت الطباعة في إزدهار حركة نشر وتوزيع الصحف والكتب وغيرها وكانت مطابع الحملة الفرنسية قد غادرت مصر مع الحملة لكن عاد محمد على فأنشأ مطبعة بولاق سنة ١٨٢٠ والتي تحملت العبء الأكبر في طبع الكتب في مصر خاصة في النصف الأول من القرن ١٩. فقد ترجمت الكتب الدراسية في جميع العلوم الرياضية والطبية والجغرافيا والتاريخ وأهم كتاب طبع بمطبعة بولاق سنة ١٨٣٦ هو كتاب روضة العمران باللغتين العربية والفرنسية[٢]. وكان يعاونها مطابع صغيرة أخرى ملحقة بالمنشآت التعليمية، فكانت هناك مطبعة ملحقة بمدرسة الطب، وديوان الجهادية، ومطبعة مدرسة المهندسخانة وديوان المدارس وغيرها[٣].

---

(١) سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ص٢٩١-٢٩٢.

لمزيد من التفاصيل عن البعثات العلمية يمكن الرجوع إلى:

- عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ص٤١١-٤٢٧.
- أنور عبدالملك: نهضة مصر، مرجع سابق، ص ص١٢٩-١٣٨.

(٢) أمين سامي: التعليم في مصر من سنتي ١٩١٤ و١٩١٥، القاهرة، مطبعة المعارف، ١٩١٧، ص١٢.

(٣) سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ص٢٧٨-٢٧٩.

وكانت المطبعة هي أهم وسيلة لنقل الحضارة والثقافة الأوروبية إلى مصر، عن طريق الترجمة عن لغاتها الأصلية، وتوزع الكتب على الطلاب في المدارس والمعاهد وعلى الجند والضباط في فرق الجيش[١].

كما ساهمت الجمعيات العلمية المصرية في حركة الطباعة والنشر، كالجمعية المصرية التي تأسست سنة ١٨٣٥ وكان من بين أهدافها طبع ونشر الكتب المتصلة بالشرق، والجمعية الأدبية المصرية التي تأسست سنة ١٨٤٢ وكان من هدفها طبع ونشر النصوص الهيروغليفية مع محاولة إنشاء مكتبة[٢].

هـ- الصحافة:

لعبت الصحافة دوراً هاماً في إحداث التغيير في حياة المجتمع كما حددت معالم الطريق أمام الحركة الفكرية في تاريخ مصر الحديثة ويعتبر حكم محمد علي بداية تاريخ ميلاد الصحف المصرية وكانت حسب ترتيب ظهورها الزمني كالتالي[٣]:

١- جورنال الخديو وصدر في سنة ١٨٢٧:

فقد كان محمد علي يريد تنظيم حسابات الأقاليم والمصالح وشئونها الإدارية، بحيث يقدم له ملخص عنها في فترات معينة عرف ذلك الملخص بـ(الجورنال) فكانت أوامره أن يعرض عليه الجورنال أسبوعيا، لكنه وجد أن الأسبوع كثير، فأمر بعرضه يومياً وكان يصدر كل يوم مائة نسخة باللغتين العربية والتركية.

٢- الوقائع المصرية وصدرت في سنة ١٨٢٨:

رغم نجاح الجورنال فقد لاحظ محمد علي أن قصر الأخبار على رجال الدولة فقط دون الشعب ليس من أصالة الرأي لذلك أمر بطبع شئون الحكومة والمحكومين معا في جريدة سميت الوقائع المصرية، تنشر لكافة الناس وأسندت إدارتها إلى رفاعة الطهطاوي.

٣- لومونيتور ايجبسيان وصدرت في سنة ١٨٣٣:

وكانت تصدر باللغة الفرنسية.

ويمكن إبراز أهم ملامح الحياة الفكرية وأثرها في حياة المجتمع المصري عن طريق لمحة سريعة عن حياة وأفكار زعيم نهضة العلم والأدب في عصر محمد علي (رفاعة الطهطاوي).

---

(١) عبدالحميد البطريق: عصر محمد على ونهضة مصر في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص٥١.

(٢) سامي سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٣) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٧١، ص ص٤٢-٤٣.

رفاعة الطهطاوي[١]:

(ولد سنة ١٨٠١ وتوفي سنة ١٨٧٣)

نشأته:

ولد رفاعه الطهطاوي في عام جلاء الحملة الفرنسية عن مصر سنة ١٨٠١ وقضى طفولته الأولى في طهطا، حيث تلقى علومه الأولى، ثم انتقل إلى القاهرة سنة ١٨١٧ بعد موت أبيه ليدرس في الأزهر وكان قد بلغ السادسة عشر من عمره. وفي الأزهر تلقى الطهطاوي ما كان يتلقاه زملاؤه من علوم الدين واللغة والأدب، لكنه تتلمذ على يد الشيخ حسن العطار.

بدأت حياة المترجم العملية بالتدريس في الأزهر، ثم بتقلده وظيفة الإمامة في الجيش، ولما جاء عهد البعثات العلمية اختاره محمد على ضمن أعضاء البعثة الأولى التي سافرت إلى فرنسا سنة ١٨٢٦، كان إماما للبعثة، ولقد كان معه ثلاثة أئمة آخرون للبعثة، ودرس اللغة الفرنسية وعكف عليها من تلقاء نفسه رغبة منه في تحصيل علومها وآدابها.

واستمر في دراستها بباريس إلى أن تعلمها في ثلاث سنوات، وقد اتجهت ميوله إلى دراسة التاريخ والجغرافيا، وكذلك درس الفلسفة والآداب الفرنسية وقرأ مؤلفات فولتير وجان جاك روسو ومونتسكيو وقرأ أيضا بعض الكتب في علم المعادن وفن العسكرية والرياضيات. ومالت نفسه أثناء دراسته بباريس إلى التأليف والتعريب، فكان ينتهز أوقات فراغه فيعرب ويؤلف فوضع رحلته وسماها (تخليص الإبريز في تلخيص باريز).

ورفاعة أول من كتب من المصريين في المباحث الدستورية، ذلك أنه درس أثناء إقامته بباريس نظام الحكم في فرنسا، وعرب في كتابه تلخيص الإبريز دستور فرنسا في ذلك الحين.

وقد ظل رفاعة بعد عودته إلى مصر متأثرا بالتعاليم الدستورية التي تلقاها في باريس وقد عاد إلى مصر سنة ١٨٣١ وقد استقر عزمه وهو في باريس على أن يخدم بلاده عن طريق نقل علوم الإفرنج إلى مواطنيه.

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن رفاعة الطهطاوي يمكن الرجوع إلى:

١- عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ص٤٣١-٤٦٨.

٢- حسين فوزي النجار: رفاعة الطهطاوي رائد فكر وإمام نهضة، أعلام العرب (١٣٠)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

٣- سعيد إسماعيل علي: رفاعة الطهطاوي، مفكرون من أعلام التربية، مستقبليات، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة، اليونسكو، ١٩٩٤، ص ص٢٠٩-٢٣٥.

٤- سعيد إسماعيل علي: تاريخ التربية والتعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص٣٨٩-٣٩٤.

٥- سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، مرجع سابق، ص ص٤٥-٥٣.

أعماله بعد عودته من فرنسا:

تولى منصب الترجمة وتدريس اللغة الفرنسية في مدرسة الطب بأبي زعبل، وفي سنة ١٨٣٣ انتقل من مدرسة الطب إلى المدفعية، وعهد إليه ترجمة العلوم الهندسية والفنون الحربية، وقد اقترح رفاعة على محمد علي باشا إنشاء مدرسة الألسن وكانت تعرف حين إنشائها بمدرسة الترجمة ثم عرفت بعد ذلك بمدرسة الألسن وعهد بنظارتها إلى الشيخ رفاعة، فلقد قام بإدارة تلك المدرسة خير قيام واختار لها التلاميذ من مدارس الأرياف والأقاليم ومن طلبة الأزهر، وكانت مدرسة الألسن عبارة عن كلية تدرس فيها آداب اللغة العربية واللغات الأجنبية وعلوم التاريخ والجغرافيا والشريعة الإسلامية، والشرائع الأجنبية وكان رفاعة يتولى التدريس فيها بنفسه، يعاونه طائفة من خيره المصريين والأجانب.

وأحيل إليه علاوة على نظارة مدرسة الألسن نظارة المدرسة التجهيزية التي كانت بأبي زعبل، ومعهد للفقه والشريعة الإسلامية، ومدرسه محاسبة، ومدرسة إدارة أفرنجية فكان رفاعة يدير هذه المعاهد مجتمعه، وأحيل عليه تفتيش مدارس الأقاليم، وشكل رفاعة قلم للترجمة من أول فرقة خرجت من مدرسة الألسن.

كذلك لعب رفاعة الطهطاوي دوراً خطيراً في حياة الصحافة المصرية فقد تقلد رفاعة رئاسة تحرير الوقائع المصرية منذ عام ١٨٤٢ حتى نفاه عباس إلى السودان في عام ١٨٤٩.

رفاعة في المنفى بالخرطوم:

في عهد عباس باشا الأول تم إغلاق مدرسة الألسن وأمر بإرسال رفاعة إلى السودان بحجة توليته نظارة مدرسة ابتدائية أمر بإنشائها في الخرطوم.

المناصب التي تولاها بعد رجوعه من المنفى:

لما توفى عباس الأول سنة ١٨٥٤ وتولى سعيد باشا الحكم عاد رفاعة من السودان فأسندت إليه المناصب المختلفة، فجعل ناظرا للقلم الأفرنجي بمحافظة مصر، ثم عهد إليه سعيد باشا سنة ١٨٥٥ وكالة المدرسة الحربية وبعد قليل تولى نظارة المدرسة الحربية التي أنشأها سعيد باشا بالقلعة، وجمع بين هذا المنصب ونظارة قلم الترجمة، ومدرسة المحاسبة والهندسة الملكية ومدرسة العمارة. وفي سنة ١٨٦٠ ألغيت هذه المدارس كما ألغي قلم الترجمة، فبقى رفاعة بغير منصب إلى عهد إسماعيل باشا، فأعيد قلم الترجمة بوزارة المعارف العمومية وعهد إلى رفاعة رياسته سنة ١٨٦٣ وعين عضوا في (قومسيون المدارس) الذي يشبه أن يكون مجلس المعارف الأعلى والذي كان له فضل كبير في تنظيم التعليم في عهد إسماعيل.

فضل رفاعة في نهضة المرأة:

رفاعة الطهطاوي أول من دعا إلى نهضة المرأة وإلى تعليم البنات وتثقيفهن أسوة بالبنين، ووضع كتابا مشتركا لتثقيف البنات والبنين على السواء وسماه (المرشد الأمين للبنات والبنين) وهو كتاب في الأخلاق والتربية والآداب. ودعا في هذا الكتاب إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن عن طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبهن في المجتمع، وقد أسست أول مدرسة لتعليم البنات في مصر سنة ١٨٧٣.

فضل رفاعة في نهضة القضاء والقانون:

لرفاعة فضل كبير في نهضة القضاء، فالحكومة حينما فكرت في إصلاح النظام القضائي في عهد إسماعيل مهدت إلى ذلك بتعريب القوانين الفرنسية (قانون نابليون) ولم تجد الحكومة سوى رفاعة وتلاميذه.

روضة المدارس:

من أعظم أعمال رفاعة الطهطاوي أنه تولى رئاسة تحرير مجلة (روضة المدارس) التي أنشأها على مبارك سنة ١٨٧٠ حين كان وزيرا للمعارف العمومية، وهي مجلة أنشأتها وزارة المعارف لإحياء الآداب العربية ونشر المعارف الحديثة، وكانت تصدر مرتين في الشهر، وقد صدر العدد الأول منها في سنة ١٨٧٠.

وفاته:

استمر رفاعة بك يشرف على تحرير المجلة ويكتب فيها ويتولى نظارة قلم الترجمة إلى أن أدركته الوفاة سنة ١٨٧٣.

ثالثا: تنظيم التعليم في عصر محمد علي:

تم تنظيم التعليم المدني الحديث في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر على النحو التالي:

أ- التعليم العالي (الخصوصي):

المدارس الخصوصية أنشأها محمد علي في أول عهده لإعداد المتخصصين في الميادين المختلفة. ولقد كان تلاميذها عند إنشائها يختارون من طلبة الأزهر وبعد ذلك أخذت المدارس التجهيزية تعد التلاميذ للمدارس الخصوصية وكان من هذه المدارس، المدارس الخصوصية المدنية والمدارس العسكرية ومن المدارس المدنية مدرسة الطب والصيدلة والطب البيطري والألسن ومدارس الهندسة والمدارس الزراعية والمدارس الصناعية[1].

---

(1) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في القرن التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص ٤٠.

١- مدرسة الهندسة بالقلعة (المهندسخانة):

رأى محمد علي حاجة البلاد إلى مهندسين لتعهد العمران فيها، فأنشأ أول مدرسة للهندسة سنة ١٨١٦ بالقلعة، وبذلك تكون هذه المدرسة أول مدرسة عالية أنشئت في عصر محمد علي، والتعليم فيها كان مجانياً[١]، وأحضر لها محمد علي الآلات اللازمة، وأمدها بقرابة ثمانين تلميذاً توسم فيهم القابلية للتعليم،ورتب لهم رواتب شهرية وكساوى، كما رتب لهم وسائل نقلهم من وإلى المدرسة، وعين لهم المدرسين سواء من المصريين أو الأجانب الذين عين لهم مترجمين[٢].

وكان يعلم بها الحساب والهندسة والمساحة واللغة الإيطالية، وكانت الدراسة بهذه المدرسة نظرية وعمليه، إذ كان التلاميذ يخرجون مع مدرسيهم إلى الخلاء لتعلم قياس الأراضي ومساحتها ورسمها[٣].

ونتيجة لشدة حاجة البلاد إلى المهندسين، أنشأ محمد على في سنة ١٨٣٤ مدرسة أخرى للمهندسخانة في بولاق[٤].

٢- مدرسة الطب:

أسس محمد علي في عام ١٨٢٧ مدرسة الطب في أبوزعبل لوجود المستشفى العسكري بها، ولتوافر وسائل التعليم الطبي والتمرين، فكانت أشبه بالمستشفى التعليمي، فقامت في البداية بتخريج الأطباء المصريين للجيش ثم صار يتخرج منها الأطباء لخدمة البلاد عامة، واختارت الحكومة للمدرسة مائة تلميذ من طلبة الأزهر تحت إشراف الطبيب الفرنسي (كلوت بك) الذي اختار لها طائفة من خيرة الأساتذة الفرنسيين يدرسون علوم التشريح والجراحة والأمراض الباطنية وعلم الصحة والصيدلة والطب الشرعي والكيمياء والطبيعة والنبات، إلى جانب أساتذة آخرين لتعليم اللغة الفرنسية للطلبة الأزهريين، وبعد خمس سنوات من إنشاء المدرسة تخرجت الدفعة الأولى من الأطباء توزعوا على المستشفيات والجيش[٥]، أما المتفوقون منهم وعددهم عشرون فأبقى ثمانية منهم للعمل كمعيدين في المدرسة، وأرسل

---

(١) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ص٤٠١-٤٠٣.

(٢) سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص٢٣٦.

(٣) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص٤٠٤.

(٤) إميل فهمي، التعليم في مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥، ص٥٩.

(٥) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ص٤٠٤- ٤٠٥.

- عبدالحميد البطريق: عصر محمد على ونهضة مصر في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ص٤٣- ٤٥.
- أحمد عزت عبدالكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨، ص٢٥١.
- جمال بدوي: محمد علي وأولاده، مرجع سابق، ص٣٦.

الاثنى عشر الباقين إلى باريس لاتقان علومهم، فلما عادوا عينوا أساتذة في المدرسة. وهم الذين تألفت منهم البعثة العلمية الرابعة، وفي عام ١٨٣٧ نقلت المدرسة والمستشفى إلى (القصر العيني) فجاء وجودها في قلب القاهرة أدعى إلى نشر التعليم الطبي في مصر[١].

٣- مدرسة الصيدلة ومدرسة الولادة:

ألحقت بمدرسة الطب مدرسة خاصة للصيدلة، وكانت مدة الدراسة بمدرسة الصيدلة خمس سنوات منها سنة إعدادية ولقد بلغ عدد طلبة المدرسة خمسين طالباً[٢]، كما ألحقت مدرسة للقابلات والولاده واختيرت لمدرسة الولادة طائفة من السودانيات والحبشيات تعلمن فيها اللغة العربية وفن الولادة والحق بمدرستهن مستشفى صغير للنساء[٣].

وكانت مدة الدراسة بالمدرسة ثلاث سنوات. وكانت تدرس بها اللغة العربية والقراءة والكتابة إلى جانب المواد الأخرى التي تساعد على إعداد المولدات المتعلمات[٤].

٤- مدرسة الطب البيطري:

أنشئت مدرسة الطب البيطري برشيد سنة ١٨٢٨ ثم ألحقت بعد سنتين بمدرسة الطب في أبي زعبل، ولما نقلت مدرسة الطب البشري إلى قصر العيني، انتقلت مدرسة الطب البيطري إلى شبرا، وقد ترجمت في هذه المدرسة عدة كتب في الطب البيطري لتكون مراجع لطلبة المدرسة في دراساتهم[٥].

٥- مدرسة الألسن:

أمر محمد على بإنشاء مدرسة سنة ١٨٣٥ باسم مدرسة الترجمة ثم تغير اسمها إلى مدرسة الألسن ويرجع الفضل في إنشائها إلى اقتراح تقدم به رفاعة الطهطاوي، وقد عهد محمد علي بإدارة مدرسة الألسن إلى رفاعة الطهطاوي رائد النهضة الثقافية في عهده، فأشرف عليها من الناحيتين الفنية

---

(١) جمال بدوي: محمد علي وأولاده، مرجع سابق، ص٣٦.
(٢) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٤١.
(٣) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص٤٥٠.
(٤) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٤١.
(٥) عبدالحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ص٤٥-٤٦.

والإدارية، وإلى جانب ذلك كان عضوا في هيئة التدريس، وقاد حركة الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

وكانت المدرسة منذ إنشائها ترمي إلى تحقيق هدفين:

١- إعداد مترجمين في مختلف العلوم والفنون.

٢- إعداد مدرسين لتدريس اللغة الفرنسية في المدارس التجهيزية والخصوصية[١].

وكانت مدرسة الألسن ملتقى ثقافة الشرق والغرب، تجمع بين دراسة ما عرفته مصر من الفقه واللغة والأدب في كتب أزهرية يدرسها رجال الأزهر، وبين دراسة اللغة الأجنبية والأدب والنحو والقصص والتاريخ الغزالي[٢].

٦- المدارس الصناعية:

أنشئت في مصر مصانع كثيرة وترتب على ذلك ضرورة إنشاء مدارس صناعية يلتحق بها عدد من الطلاب المصريين يتلقون أصول الصناعات المختلفة على يد مدرسين من الأجانب حتى إذا أتقن خريجوها ما تخصصوا فيه حلوا محل الأجانب[٣]، ومن أهم هذه المدارس:

أ- مدرسة العمليات (الفنون والصنائع):

أنشئت عام ١٨٣٩ الي تعتبر أولى مدارس التعليم الصناعي وكان بها خمسون تلميذا يتعلمون الصناعات الميكانيكية مع بعض الأبواب الخاصة في العلوم وكان الهدف منها تخريج الصناع المهرة، ولذلك كانت توجه أكبر العناية إلى الناحية العملية[٤].

ب- مدرسة الكيمياء:

أنشئت في عام ١٨٣١ في مصر القديمة، وكان الهدف من إنشائها إعداد جيل من العمال المهرة الذين يعملون في مصانع محمد علي وكان الطلبة يدرسون فيها الصناعات الكيميائية على يد مدرسين من الأجانب.

---

(١) عبدالحميد البطريق: المرجع السابق، ص٤٩.

(٢) سعيد إسماعيل علي: التعليم في مصر، القاهرة، دار الهلال، العدد ٥٣٩، ١٩٩٥، ص٢٣.

(٣) عبدالحميد البطريق: مرجع سابق، ص٤٨.

(٤) إميل فهمي: التعليم في مصر، مرجع سابق، ص٦١.

ج- مدرسة المعادن:

أنشئت عام ١٨٣٤، والتحق بها عدد قليل من الطلبة لدراسة التعدين وكل ما يتعلق بالصناعة المعدنية[١].

٧- المدارس الزراعية:

كان أهمها مدرسة الزراعة بشبرا الخيمة التي بدأت الدراسة فيها عام ١٨٣٣، وتولى التدريس فيها أعضاء البعثة الزراعية الذين عادوا من أوربا، ثم أنشئت مدرسة زراعية أخرى في نبروه عام ١٨٣٦[٢].

ثم توالى إنشاء المدارس الخصوصية بعد ذلك فأنشئت مدرسة المحاسبة بالسيدة زينب في عام ١٨٣٧، ومدرسة القانون الإداري عام ١٨٤٠.

وإلى جانب التعليم المدني يوجد التعليم العسكري وكان على النحو التالي:

المدارس العسكرية:

وقد أدى تقدم مصر الحربي في ذلك الوقت، وإنشاء الجيش الحديث إلى إنشاء عدد من المدارس الحديثة مثل:

١- مدرسة المدفعية: لتخريج ضباط في الجيش للمدفعية.

٢- مدرسة الفرسان: لتخريج ضباط في الجيش للفرسان.

٣- مدرسة المشاة: لتخريج ضباط في الجيش لفرق المشاه[٣].

وقد عين لكل من هذه المدارس أساتذة فرنسيون في أول الأمر حتى عاد أعضاء البعثات من الخارج فتولوا أمر التدريس بهذه المدارس كما تولوا نظارتها بعد أن كان نظارها من الأجانب[٤].

المدارس البحرية:

بدأ محمد علي في تكوين الأسطول المصري الحربي سنة ١٨١٠، وقد اشترك في تكوين الأسطول الأتراك والفرنسيون والمصريون ولما كان إنشاء الأسطول وتشغيله في حاجة إلى قوى بشرية مدربة فقد سارت خطوات النهضة البحرية في جدل صريح مع النهضة التعليمية وكانت المدارس البحرية التي تم إنشاؤها في عهد محمد علي كالآتي:

---

(١) إميل فهمي: التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص٦٠-٦١.
- عبدالحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص٤٨.

(٢)عبدالحميد البطريق: مرجع سابق، ص٤٦.

(٣) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، مرجع سابق، ص٦٦.

(٤) إميل فهمي: التعليم في مصر، مرجع سابق، ص٦١.

١- المدرسة البحرية بالإسكندرية لتعليم بناء السفن والعلوم المتصلة به.
٢- مدارس الأسطول على ظهر السفن ويتعلم فيها التلاميذ فن القيادة ويتلقون دروسا في البحرية.
٣- الموسيقى العسكرية لتخريج الموسيقيين في فرق الجيش والأسطول[١].

وقد تأثرت المدارس الخصوصية بحركة الانكماش التي تعرض لها التعليم بوجه عام في سنة ١٨٤١ عندما ظهرت الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في النظام التعليمي على ضوء الأوضاع الجديدة، بعد تسوية لندن ١٨٤٠-١٨٤١.

وقد عمدت الحكومة إلى حصر التعليم في نطاق ضيق يقتصر على تخريج عدد محدود من الضباط والأطباء والمهندسين والمترجمين فعملت على التخلص من كثير من منشآتها العلمية وكذلك المنشآت الاقتصادية والإدارية وقد تبع هذا الانكماش في المدارس الخصوصية الإقلال من عدد المدارس التجهيزية والابتدائية.

وقد ظلت اللوائح التي صدرت عام ١٨٤١ هي الأساس الذي سارت عليه المدارس الخصوصية حتى نهاية عصر محمد علي[٢].

ب- التعليم في المرحلة المتوسطة (التجهيزية):

التعليم التجهيزي هو المرحلة الثانية والوسطى من مراحل التعليم العام، يتلقاه التلاميذ بعد انتهائهم بنجاح من الدراسة الأولية الابتدائية بمكاتب المبتديان، فيعدهم للحاق بمدرسة من المدارس الخصوصية (العالية).

وكانت مدة الدراسة بهذه المرحلة أربع سنوات[٣].

وقد اضطر محمد علي إلى إنشاء المدرسة التجهيزية بالقصر العيني عام ١٨٢٥ لأن تلاميذ الأزهر لم يصلحوا للدراسة بالمدارس العالية لجهلهم باللغات الأجنبية[٤].

وكان منهج المدرسة يتضمن القرآن الكريم، والخط، والنحو والصرف واللغة العربية، واللغة الإيطالية التي كان يتحدث بها أكثر المعلمين الأجانب بالمدارس الحربية. وكان بعض التلاميذ يدرسون الجغرافيا والحساب والهندسة وبعض الفنون الحربية.

وكان التلاميذ يلتحقون بها بين سن العاشرة والخامسة عشرة.

---

(١) سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ص١١٨- ١١٩.
(٢) سيد إبراهيم الجيار، تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، مرجع سابق، ص ص٦٦-٦٧.
(٣) أحمد عزت عبدالكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مرجع سابق، ص٢٢١.
(٤) إميل فهمي: التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص٦١-٦٢.

وقد هبط مستوى التعليم بهذه المدرسة نتيجة للمعلومات الضئيلة التي تلقاها التلاميذ بالمكاتب الابتدائية، ولأن المعلمين بالمدرسة التجهيزية لم يكونوا على قدر كبير من العلم[١].

وعندما صدرت لوائح تنظيم التعليم عام ١٨٣٦ تقرر إنشاء مدرستين تجهيزتين واحدة بالقاهرة يقبل بها ١٥٠٠ تلميذ وأخرى بالإسكندرية يقبل بها ٥٠٠ تلميذ. وكانت سنوات الدراسة بالمدرستين من أربع إلى خمس سنوات. وبعد التنظيم أصبحت خطة الدراسة تشتمل على اللغة العربية واللغة التركية واللغة الفارسية، والحساب والجبر والهندسة والجغرافيا والتاريخ والخط والرسم[٢].

وهكذا نجد أن المرحلة الثانوية من التعليم لم تلق من العناية ما لقيته المدارس الخصوصية من قبلها، ولم تلق من الانتشار ما أصابته المرحلة الابتدائية عند إنشائها.

ج- التعليم الابتدائي (المبتديان):

كانت مكاتب المبتديان هي حجر الأساس التي قام عليها تنظيم التعليم الابتدائي الحديث في عصر محمد علي، وكان الغرض من إنشائها عام ١٨٣٣ هو "تحضير التلاميذ وتهيئتهم إلى مدرسة التجهيز ونشر مبادئ العلوم للأهالي"، وبذلك كانت مكاتب المبتديان هي الواسطة الوحيدة للإعداد للمدرسة التجهيزية، وكان الطفل يلتحق بهذه المكاتب وهو أمي لا يعرف القراءة والكتابة، فيقضي به ثلاث سنوات يتعلم القراءة والكتابة والعمليات الأربع الأولى في الحساب، ويقرأ في مبادئ الصرف والنحو وفي الفروض الدينية[٣].

وقد اهتمت الحكومة بإنشاء هذه المكاتب في عدد محدود من المدن والبنادر والقرى، وكان يوجد إلى جانب التعليم الابتدائي (الأميري) الذي تقوم به الحكومة تعليم أولى[٤] وهو التعليم الذي كان يقوم به فقهاء الريف والمدن في المساجد والزوايا والكتاتيب، وقد أهملت حكومة محمد علي هذا النوع من التعليم[٥].

---

(١) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في القرن التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص ص٣٧-٣٨.

(٢) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، مرجع سابق، ص ص٦٢-٦٤.

(٣) أحمد عزت عبدالكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ص١٤٩-١٥٠.

(٤) المرجع السابق، ص١٤٩.

(٥) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، مرجع سابق، ص٥٩.

وكان مجموع مكاتب المبتديان ٦٧ مكتباً، أنشئت في المدة من عام ١٨٣٣ إلى ١٨٣٦ ويقول محمد علي في أحد أوامره إلى رجاله: "إن القصد من إنشاء هذه المدارس هو تعليم وتثقيف أبناء العباد"[١].

ونظراً لأن مكاتب المبتديان أنشئت قبل أن ينشأ ديوان المدارس، فكانت تابعة للمديريات المنشأة بها وهي تتولى إنشاءها وإدارتها وتعيين العاملين بها. وعملت الحكومة على أن تربط هذه المكاتب بالسلطة المركزية في القاهرة ممثلة في ديوان الجهادية الذي كان يتولى الإشراف على شئون التعليم بتوجيه من الحاكم وكانت السلطة المركزية ترسل إليها من وقت لآخر مفتشين لزيارتها وتفقد شئونها ثم يرفعون تقاريرهم إلى محمد علي[٢].

وعلى الرغم من أن أوامر الحكومة كانت صريحة في أن لا يقبل بهذه المكاتب إلا من كانت أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة كان يقبل بها تلاميذ تجاوزت أعمارهم السابعة عشرة والثامنة عشرة[٣].

وفي فبراير سنة ١٨٣٦ أنشئ مجلس شورى المدارس، وانتقلت إدارة مكاتب المبتديان من المديريات التابعة لها إلى مجلس شورى المدارس الذي وضع لائحة لتنظيم هذه المكاتب. وقد كانت هذه اللائحة هي الأساس الذي قام عليه التعليم الابتدائي في مصر من عام ١٨٣٦ إلى ١٨٤٩ وقد حددت اللائحة شروط الملتحقين بهذه المكاتب وهي أن تتراوح أعمارهم بين السابعة والثانية عشرة وأن يكونوا سليمي الجسم متمتعين بالصحة[٤].

ونصت على ان مدة الدراسة ثلاث سنوات يدرس التلاميذ:

أولاً: القراءة والكتابة.

ثانياً: قراءة مبادئ الصرف والنحو العربي.

ثالثاً: عمليات الحساب الأربع وهي الجمع والطرح والضرب والقسمة.

رابعاً: تعلم الفروض الدينية[٥].

قامت الحكومة بتقسيم التلاميذ إلى فرق ثلاث متدرجين في ذلك من الفرقة الثالثة إلى الفرقة الأولى. فتلاميذ الفرقة الثالثة يقرءون القرآن ويتعلمون القراءة والكتابة وتلاميذ الفرقة الثانية يقرءون القرآن وكتاب الأجرومية ويمرنون ساعتين من كل يوم على خط الثلث وساعة على الإملاء أما تلاميذ الفرقة الأولى فيدرسون الفروض الدينية ويقرءون كتب "السنوسية" و"الأجرومية" و"الكفراوي"، ويكتبون خط الثلث ساعتين من كل يوم وساعة

---

(١) أحمد عزت عبدالكريم: مرجع سابق، ص١٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص ص١٦٠-١٦١.

(٣) المرجع السابق، ص ص١٦٣-١٦٤.

(٤) أحمد عزت عبدالكريم: مرجع سابق، ص١٦٧، ١٧١، ١٧٣.

(٥) المرجع السابق: ص١٧٤-١٧٥.

للإملاء، أما الحساب فيتعلمون منه القواعد الأربع قبل أن ينقلوا إلى التجهيزية بشهرين[١].

في عام ١٨٤١ صدر أمر بإلغاء مكاتب المبتديان بالأقاليم والقاهرة وتوزيع التلاميذ على فرق الجيش. نتيجة لحركة الانكماش التي عرفتها البلاد بعد تسوية عام ١٨٤٠- ١٨٤١ ولكن الحكومة عادت بعد فترة إلى افتتاح أربعة مكاتب بالأقاليم ومكتب واحد بالقاهرة، وسميت مدارس المبتديان منذ ذلك الحين[٢].

الخصائص التي تميز بها التعليم الحديث في عصر محمد علي:

أ- الاهتمام بالعلوم الحديثة والنافعة لبناء الدولة الحديثة، وتمثل ذلك في الطب والهندسة والطبيعة والكيمياء والرياضيات إلى غير ذلك.

ب- الاهتمام باللغات الأجنبية وبخاصة اللغتين الإيطالية والفرنسية.

ج- يقوم التعليم على أسس مدنية وعلمانية.

د- استخدام أسلوب الضبط العسكري في تسيير التعليم، سواء المدارس العسكرية أو غير العسكرية.

ه- ربط إنشاء المدارس العالية بحاجة الدولة إليها، بمعنى أن التعليم كان وسيلة لتحقيق وتلبية المؤسسات المختلفة في الدولة الحديثة وفقاً لاحتياجاتها من المتخصصين في الطب والهندسة والجيش والإدارة والمحاسبة والترجمة.

و- سيطرة الدولة على التعليم الحديث.

رابعاً: إشراف الدولة على التعليم:

ديوان الجهادية يعتبر أول هيئة إدارية تولت شئون التعليم المدني في مصر إلى جانب عملها الأصلي. وتولى ديوان الجهادية الإشراف على بضعة مدارس متخصصة أنشئت من أجل توفير احتياجات الجيش في ميدان الطب والهندسة وبعض الفنون العملية والحربية. وقد أشرف ديوان الجهادية على المدارس من سنة ١٨٢٥ حتى ١٨٣٧ وكان يطبق النظم العسكرية المعمول بها في سلك الجندية على تلاميذ المدارس.

وعندما توسع محمد علي في إنشاء المدارس استلزم الأمر إيجاد هيئة أخرى تسهم في إدارة شئون التعليم وتتولى أمره وكانت تلك الإدارة هي مجلس شورى المدارس وقد صدر الأمر سنة ١٨٣٥ بتشكيل هذا المجلس، وتكون فعلاً سنة ١٨٣٦ وعهد إلى هذا المجلس ببحث شئون التعليم

---

(١) المرجع السابق، ص١٧٦.

(٢) سيد إبراهيم الجيار: مرجع سابق، ص٦١.

والإشراف على تنظيمه وتحمل مسئوليته وكان هذا المجلس ملحقاً بديوان الجهادية[١].

وكان هذا تمهيداً لإنشاء ديوان المدارس سنة ١٨٣٧ وبنشأة ديوان المدارس انفصلت إدارة التعليم عن إدارة الجيش ولذلك يعتبر ديوان المدارس أول إدارة تعليمية قائمة بذاتها أسند إليها الإشراف على جميع شئون التعليم بمراحله وأنواعه المختلفة، ولهذا يعتبر الأساس التاريخي لوجود وزارة التربية والتعليم[٢]. كان مصطفى باشا مختار أول شخصية تولت رئاسة هذا الديوان وتولت تنظيمه فقسمه إلى ثلاث أقلام أو أقسام هي:

قلم الخزينة ــ قلم الهندسة ــ قلم المهمات[٣].

انهيار نظام التعليم الحديث:

أصاب التعليم الاضطراب بعد ما تدخلت الدول الأوروبية ووقفت في سبيل أطماع محمد على التوسعية، فلما قضت تسوية سنة ١٨٤١ بنقص عدد الجيش تأثرت السياسة التعليمية إذ أغلقت المدارس العسكرية وتدريجياً تحول التعليم إلى غرض مدني بحث فزاد عدد المتخرجين من المدارس عن حاجة العمل بعد أن تعطلت جميع المشروعات الاقتصادية والعمرانية فلجأت الحكومة إلى سياسة الاقتصاد وتوفير النفقات مما تبعه انكماش في ميزانية التعليم وإغلاق عدد كبير من المدارس خاصة المكاتب الابتدائية[٤].

يتضح من دراسة نظام التعليم في عصر محمد علي أن:

- اهتمام محمد علي بالتعليم كان لإعداد القوى البشرية التي احتاج إليها لتنفيذ مشروعاته وكان ذلك من العوامل المساعدة على النهوض بالأحوال الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فقد تحسنت أساليب الزراعة، وأدخلت بعض الغلات الجديدة بالإضافة إلى تقدم الزراعة قامت الصناعة الحديثة، وتدرب العمال على استخدام الآلات الحديثة. وقد أدى ذلك إلى تطور المجتمع المصري تطوراً ملموساً.
- اهتم محمد علي منذ بداية حكمه بالتعليم الخصوصي، واهتم بهيئة التدريس فيه واستقدم من الخارج من كان في حاجة إليهم، من العلماء، والخبراء. فبدأ بإنشاء المدارس الخصوصية أولاً، ثم تلى ذلك إنشاء المدارس التجهيزية ثم المدارس الابتدائية. وعلى الرغم من التوسع في التعليم الخصوصي، فقد أهملت قاعدة التعليم الأساسية في المرحلة الأولى

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٧٩، القاهرة، المركز، ١٩٨٠، ص١٢.

(٢) وزارة التربية والتعليم: لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلاً في أشخاص وزرائها، الكتاب الأول، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٥٨.

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، مرجع سابق، ص١٣.

(٤) شكري عباس حلمي، إيهاب السيد إمام: تاريخ وسياسات التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص٤٧.

من التعليم. وكان من نتيجة ذلك أن اتخذ التعليم شكل الهرم المعكوس، وقد ترتب على ذلك عدم الترابط بين مراحل التعليم الثلاث، ففي أعلى مراحل التعليم كان يوجد أكثر من عشر مدارس خصوصية، في حين لم يزد عدد المدارس التجهيزية عن مدرستين فقط.

- أعطى محمد علي كل اهتمامه للتعليم الحديث الذي يعد للوظائف الجديدة، في حين تركت معاهد التعليم الديني سائرة في طريقها وقد ترتب على هذا ظهور أول ثنائية في تاريخ التعليم في مصر، وأول ازدواج في الثقافة بين التعليم الديني من جهة، والتعليم المدني الحديث من جهة أخرى.
- نشأ التعليم الحديث مرتبطاً بمطالب الجيش والأسطول، فالتعليم كان شأناً من شئون ديوان الجهادية فترة طويلة. وكانت هذه النشأة مسئولة إلى حد بعيد عن إضفاء الصبغة العسكرية على التعليم سواء في المدارس الحربية أو المدنية.
- كان الاقتباس عن الحضارة الغربية من أهم ملامح التعليم في عصر محمد علي، فقد كان الاقتباس والأخذ عن الغرب مفتاحاً للتجديد الثقافي.

الفصل الثامن
النظام التعليمي والنهضة الفكرية
في النصف الثاني من القرن التاسع عشر
(١٨٤٩ ـ ١٨٨٢)

أولاً: التغيرات الاقتصادية والسياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ثانياً: حكام مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ثالثاً: النهضة الفكرية في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

رابعاً: التعليم الديني.

خامساً: تعليم البنات.

سادساً: التعليم الشعبي.

سابعاً: التعليم الأجنبي.

الفصل الثامن
النظام التعليمي والنهضة الفكرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٨٤٩ ــ ١٨٨٢)

أولاً: التغيرات الاقتصادية والسياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

أحداث النصف الثاني من القرن التاسع عشر حملت من العوامل السياسية والاقتصادية ما كان له تأثير في السياسة التعليمية ومن أهمها:

١- ازدياد النفوذ الأجنبي والسيطرة على الحياة الاقتصادية:

فتحت مصر أبوابها للأجانب فقد وجدوا في مصر ميداناً صالحاً للاستغلال والنشاط الاقتصادي وأسسوا الوكالات التجارية وجمعوا الحاصلات الزراعية وصدروها للخارج مستغلين تمتعهم بالامتيازات القضائية والمالية وأهمها:

- الإعفاء من التقيد بقوانين البلاد.
- منح الأجانب الحق أن يحاكموا أمام محاكمهم الخاصة.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية والكثير من الضرائب.

كما أن الأجانب وجهوا أموالهم وجهة استغلالية مثل عمليات التسليف وإنشاء المصارف والوكالات والمحلات التجارية وكان لازدياد النشاط الاقتصادي الأجنبي أن جعل للأجانب مصالح كبيرة في مصر مكنتهم من التغلغل في كافة مصالح البلاد. كما بلغ النفوذ الاقتصادي قمته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة لمنح ديلسبس الفرنسي امتياز تأسيس شركة لحفر قناة السويس سنة ١٨٥٤ كما أدت قناة السويس وأهميتها بالنسبة لإنجلترا إلى التدخل المالي مستغلة تراكم الديون ثم التدخل السياسي فالاحتلال العسكري.

٢- نمو الشعور القومي وبداية الحركة الدستورية:

كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر بداية الحركة الدستورية في البلاد، وساعد على ذلك اتصال مصر بالحضارات الأوربية عن طريق:

- عودة أعضاء البعثات التعليمية من الدول الأوربية.
- قيام رفاعة الطهطاوي بترجمة القانون الفرنسي وتفسيره.
- ظهور الصحف الأدبية والسياسية مثل جريدة الوطن والأهرام.
- الجهود التي قام بها عدد كبير من المفكرين أمثال رفاعة الطهطاوي، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبدالله النديم في توجيه الرأي العام والعمل على نشر العمل والمطالبة بالحكم الدستوري.

- الجهود التي قام بها علي باشا مبارك في التعليم[١].

ثانياً: حكام مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

يمثل الحكام في معظم البلاد محور الحياة فيها، ومن حكام مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ما يلي:

١-عباس باشا الأول: (حكم مصر من ١٨٤٨ ــ ١٨٥٤)

كان حاكما فظاً غليظ القلب، رجعيا ضيق الأفق، وضع نصب عينيه القضاء على نتائج الإصلاحات التي تمت في عهد محمد علي، فقد صفى المصانع التي تأسست وأغلق معظم المدارس بين عالية وثانوية وابتدائية، ونفى الطهطاوي وغيره إلى الخرطوم، وأمر بإيقاف العمل في بناء القناطر الخيرية، وهدم ما أنجز في بنائها، وتقلص في عهده الجيش.

فقد أوقف حركة النهضة والنشاط والتقدم التي امتاز بها عصر محمد علي، وأقصى معظم الخبراء الفرنسيين الذين خدموا في مصر، كما أنشئت في عهده السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية وأصلح طريق القاهرة ــ السويس.

ومع أن عهدة القصير كان خلواً من الأمجاد وحركات الإصلاح التي كانت سمة من سمات جدة محمد علي إلا ان له بعض الإيجابيات منها:

- أنه أغلق أبواب التدخل الأجنبي في شئون البلاد.
- عنى بتحقيق الأمن الداخلي بضرب قطاع الطرق.
- عدم الإسراف مما أدى إلى عدم الاستدانة[٢].

٢-محمد سعيد باشا: (حكم مصر من ١٨٥٤ ــ ١٨٦٣)

يمتاز عصر سعيد باشا بظهور نهضة وطنية، فمنذ أن ولى الحكم تغيرت سياسة الحاكم تجاه الشعب، وأخذت حكومته تسعى لإصلاح أحوال الفلاحين، وتم إصدار اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ التي أصبحت أساس التشريع الخاص بملكية الأراضي في مصر، فبدأ بذلك تمتعهم بحق الملكية العقارية للأراضي الزراعية، بعد أن كانوا يزرعون الأرض باعتبار أن لهم فقط حق المنفعة بمحصولها دون أن تكون الأراض ملكا خالصاً لهم. كما ألغي نظام الاحتكار نهائيا، وبذلك صار الفلاح حرا في التصرف في زراعة

---

(١) سعد مرسي احمد وآخرون: تاريخ التربية وتاريخ التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص٣٠١-٣٠٥.

(٢) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٧،ص ص١٥-٢٧.

- عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ص١١١-١١٨.
- حلمي أحمد شلبي: فصول في تاريخ تحديث المدن في مصر ١٨٢٠-١٩١٤، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (مصر النهضة)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص٣٢.

ما يشاء من المحاصيل ويبيعها بالثمن الذي يرضيه، كما خفف عن الأهالي عبء الضرائب، وطهر ترعة المحمودية واستكمل الخط الحديدي بين القاهرة والسويس.

ويؤخذ على هذا العهد أن حكومة سعيد لم توجه العناية الكافية للتعليم، فقد انتهت النهضة التعليمية عندما أغلق عباس معظم المدارس ومعاهد التعليم وجاء سعيد فلم يحاول أحياء ما اندثر منها بل لم يكترث بشئون التربية والتعليم وألغي ديوان المدارس الذي كان بمثابة وزارة للتعليم، كما ألغي مدرسة المهندسخانة التي كان يتولى نظارتها على مبارك ومع عدم اكتراثه بنشر التعليم بين المصريين، كان يمنح إعانات كبيرة للمدارس الأجنبية التي انتشرت في القاهرة والإسكندرية، بل كان أيضاً يمد يد المساعدة للبعثات الأجنبية الدينية كي تواصل نشاطها في فتح المدارس، كذلك لم يواصل حركة البعثات العلمية فلم يرسل إلى أوربا سوى ١٤ طالباً.

وكان سعيد باشا حاكماً شرقيا يملك في يده كل السلطات من تشريعية وقضائية وتنفيذية، كما منح دليسبس امتياز حفر قناة السويس وفتح باب الاستدانة من المصارف الأجنبية.

وفي سنة ١٨٥٧ أعاد سعيد باشا تنظيم الدواوين فجعل منها أربع وزارات وهي الداخلية والمالية والحربية والخارجية[١].

٣-الخديوي إسماعيل: (حكم مصر من ١٨٦٣ ــ ١٨٧٩)

اشتهر عصره بالانفتاح على الغرب وازداد نمو الوعي القومي وانتشار الصحف والإقبال على التعليم، وأول ما وجه إليه إسماعيل جهده هو العمل على تغيير نظام توارث العرش، فقد كان النظام القديم يقضي بأن يؤول عرش مصر إلى أكبر أفراد الأسرة فسعى إسماعيل جهده في أن يؤول العرش إلى أكبر أنجاله، ونجح في هذا كما توسع في إنشاء المدارس، وأنشاء المتحف المصري ودار الكتب ودار الأوبرا، وأنشأ القصور والحدائق والشوارع، واستحدث الملابس الأوربية.

وبهذا ارتبكت ميزانية الدولة حتى بلغت ديون مصر ١٢٦ مليون جنيه، وأقدم على بيع أسهم قناة السويس وأعطى إنجلترا سببا مشروعاً للتدخل في شئون مصر ونشأت المراقبة المالية على شئون البلاد، وارتفعت الأصوات بالمعارضة ضد التدخل الأجنبي ومقاومته بشتى السبل، واشتدت المقاومة الشعبية.

وبالرغم من ذلك تميز عصر الخديوي إسماعيل بأنه عصر نهضة علمية حيث أصبح الهدف من التعليم هو الثقافة وليس الإعداد للوظيفة. وأصبح التعليم الابتدائي ونشره من الواجبات القومية، واعترف بأهمية

---

(١) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج١، مرجع سابق، ص ص٢٩-٧١.

الكتاتيب، وإدخالها ضمن الهيكل التعليمي وأنشأ مجلس المعارف للمشورة في أمور التعليم، وأنشئت الأقسام الخارجية في المدارس وفرضت الرسوم التعليمية على القادرين[١].

كما توسع إسماعيل في إنشاء المدارس وهي على النحو التالي:

١- المدارس الحربية:

أنشأ إسماعيل عدة مدارس حربية بدل المدارس التي أنشئت في عهد محمد علي وانتهى أثرها، واختار جهة العباسية لقربها من الصحراء حيث يسهل على التلاميذ القيام بالتمرينات الحربية وضرب النار. ومن أهم المدارس الحربية التي أنشئت مدرسة البيادة (المشاة)، ومدرسة السواري (الفرسان)، ومدرسة الطوبجية (المدفعية)، والهندسة الحربية، ومدرسة أركان الحرب بالعباسية، ومدرسة الخطرية بالقلعة والغرض منها تخريج صف الضباط، ومدرسة صف الضباط[٢].

٢- المدارس العالية:

أسس إسماعيل عدة مدارس عالية، كان لها الفضل الكبير على النهضة العلمية والأدبية والفكرية التي ظهرت في عصره وهي كالتالي:

- **مدرسة المهندسخانة:** أنشئت بالعباسية سنة ١٨٦٦ وكان أول ناظر لها إسماعيل بك مصطفى الفلكي.
- **مدرسة الحقوق:** أنشئت سنة ١٨٦٨ وكان اسمها مدرسة الإدارة والألسن، وقد حلت محل مدرسة الألسن التي أقفلت في عهد عباس، وسميت مدرسة الحقوق منذ سنة ١٨٨٦، وفي هذه المدرسة تخرج معظم رجال القانون الذين نبغوا في عصر إسماعيل وما يليه من عصور[٣].
- **مدرسة دار العلوم:** أنشئت سنة ١٨٧٢، والغرض منها تخريج أساتذة اللغة العربية للمدارس الابتدائية والثانوية، وكان طلبتها من نجباء تلاميذ الأزهر، وكان لها الفضل الكبير في نهضة اللغة والآداب العربية في مصر. وظلت دار العلوم منذ تأسيسها وحتى سنة ١٩٣٧ المصدر الذي تستمد منه مدارس الدولة معلمي اللغة العربية والمشرفين على تعليمها ووضع مناهجها الدراسية[٤].

---

(١) فؤاد بسيوني متولي: التعليم العام، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ص٦٦-٦٧.

(٢) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠، ص ص١٨٢-١٨٣.

(٣) المرجع السابق: ص ص٢٠١-٢٠٢.

(٤) كامل حامد جاد علي: تاريخ دار العلوم الثقافي ودورها في إعداد المعلم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، قسم أصول التربية، ١٩٩٠.

- **مدرسة الطب والولادة:** ارتقت مدرسة الطب في عهد إسماعيل، واتسع نطاقها وخرجت جماعة من إعلام الطب في مصر.

٣- المدارس الخصوصية:

أنشأ من المدارس الخصوصية.

- مدرسة المساحة والمحاسبة، أسست عام ١٨٦٨.
- مدرسة اللسان المصري القديم (اللغة الهيروغليفية) أسست عام ١٨٦٩.
- مدرسة الزراعة أسست سنة ١٨٦٧.
- مدرسة العميان والخرس للبنين والبنات وأسست عام ١٨٧٥.

٤- المدارس الثانوية:

أنشأ مدرستين وهما المدرسة التجهيزية بالعباسية، ومدرسة رأس التين بالإسكندرية.

٥- المدارس الابتدائية:

معظم المدارس الابتدائية التي أنشأها محمد علي قد ألغيت في أواخر عهده، ولم يوجد بدلاً منها في عهد عباس وسعيد، فبذل إسماعيل جهوداً كبيرة في إنشاء المدارس الابتدائية في القاهرة وفي مختلف العواصم.

ويرجع الفضل في إنشاء هذه المدارس إلى شريف باشا، ثم إلى علي باشا مبارك، الذي فكر في تحويل التعليم في الكتاتيب إلى التعليم الابتدائي النظامي. ومن المدارس الابتدائية التي أنشأها إسماعيل مدرسة المبتديان بالعباسية أنشئت سنة ١٨٦٣ ثم نقلت إلى الناصرية ثم إلى المنيرة، ومدرسة رأس التين بالإسكندرية سنة ١٨٦٣.

٦- المدارس الصناعية:

أسس إسماعيل من المدارس الصناعية ما يلي:

أ- **مدرسة الفنون والصنائع (مدرسة العمليات):** لتخريج الصناع الفنيين ويشتمل برنامجها على العلوم الصناعية والهندسية ثم التمرينات العلمية. في السنة الأولى: يدرس الحساب، والجبر، والهندسة الوصفية، والرسم، وفن العمارة، واللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

في السنة الثانية: تدرس أنواع الرسم، واللغات، والطبيعة وتطبيقها على الصناعات والميكانيكا، والجغرافيا، والمحاسبة.

في السنة الثالثة: تدرس المواد السابقة مع التاريخ وتطبيق الكيمياء على الصناعات، ورسم الآلات البخارية وتركيبها.

وكان الطلبة يمارسون بعد الظهر التمرينات العملية في المعامل.

ب- أنشئت مدرسة التلغراف سنة ١٨٦٨: وألغيت سنة ١٨٦٩ ثم ألحقت بمدرسة الفنون والصنائع[١].

ويعتبر علي باشا مبارك زعيم نهضة العلم والتعليم في عصر إسماعيل.

علي باشا مبارك[٢]:

(ولد سنة ١٨٢٤ وتوفي سنة ١٨٩٣)

تخرج من مدرسة المهندسخانة وأرسل في بعثة إلى فرنسا سنة ١٨٤٤، وتنقل في عدة وظائف في الهندسة والتعليم، كما يلقب بأبي المعارف المصرية فهو صاحب فلسفة تربوية تقوم على أن التعليم حق للشعب بجميع طبقاته.

وبعد أن تولى علي باشا مبارك نظارة المعارف في ١٥ أبريل عام ١٨٦٨ كان من أهم أعماله:

- عمل على وضع أول تخطيط عملي لمشروع التعليم القومي فوضع لائحته المشهورة بلائحة ١٠ رجب سنة ١٢٨٤هـ (لائحة رجب) حيث نادت بضرورة نشر التعليم بجميع أنحاء البلاد، ونادت بزيادة عدد المدارس الابتدائية وإصلاح الكتاتيب بأموال الأوقاف الخيرية. وقد أنشئ في عهده آلاف الكتاتيب تحت إشراف ديوان المدارس وأنشأ لها ديوانا مستقلاً عرف باسم ديوان المكاتب الأهلية يتولى إدارة المكاتب الأهلية والإشراف عليها من الناحيتين المالية والفنية.
- اهتم مبارك بإنشاء المدارس في المديريات والمراكز والقرى واهتم بالشئون الصحة المدرسية وهيئة التدريس والأثاث المدرسي والكتب المدرسية.
- اهتم مبارك بإنشاء مدرسة دار العلوم لتخريج المعلمين حيث اعتبرت هذه الدار أقدم المعاهد المتخصصة في تعليم وإعداده المعلمين.

---

(١) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج١، مرجع سابق، ص ص٢٠٢-٢٠٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
- عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص٢١٢-٢٤٤.
- وزارة التربية والتعليم: لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلاً في أشخاص وزرائها، مرجع سابق، ص ص٣٤- ٣٧.
- حسين فوزي النجار: علي مبارك أبو التعليم، أعلام العرب (١٢٩)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

- عمل على باشا مبارك على فصل المدارس الحربية عن ديوان المدارس، وضمها إلى ديوان الجهادية وبذلك أصبح هناك ثلاثة أنواع من المدارس هي المدارس الحربية ثم المدارس المدنية ثم المدارس الأهلية.
- اهتم علي مبارك بالعامل النفسي في عملية التربية، وجعل الامتحان وسيلة لتشويق وتشجيع التلاميذ، فكانت الامتحانات تعقد في احتفالات علنية يحضرها الأهالي والأعيان، وتعزف الفرق الموسيقية للنابغين وتوزع عليهم المكافآت.
- اهتم علي مبارك بالمدارس الفنية فأنشأ مدرسة التلغراف ومدرسة المساحة ومدرسة المحاسبة سنة ١٨٦٨، ونظراً لاهتمام البلاد بدراسة التاريخ القديم والآثار المصرية فقد أنشأ مدرسة (اللسان المصري القديم) سنة ١٨٧٩.
- اهتم بتأليف وترجمة الكتب الدراسية لتلاميذ المدارس، ووضع كتاباً في تهجي الحروف والقراءة الأولى لصغار الناشئين.
- أصدر علي مبارك الموسوعة العلمية (الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة) في عشرين جزءاً، وهذه الموسوعة مجموعة من المعلومات والحقائق عن مصر، وتاريخها القديم والحديث، وجغرافيتها، ونيلها ومدنها، وقراها، وبحيراتها، وشواطئها، وسكانها وعاداتهم وتقاليدهم.
- أصدر مجلة مدرسية باسم روضة المدارس، كما أنشأ دار الكتب سنة ١٨٧٠.

٤-محمد توفيق: (حكم مصر من ١٨٧٩ ــ ١٨٩٢)

حكم توفيق البلاد من عام ١٨٧٩ وحتى عام ١٨٩٢ بعد أن ازدادت الأحوال سوءاً بسبب تراكم الديون، وبدأ تدخل الدول الأجنبية حماية لمصالحها الاستعمارية وبعد تأليف وزارة اشترك فيها عضوان أحدهما إنجليزي للمالية وفرنسي للأشغال والري، لذلك سخطت الدولة الأوروبية وخافت على ضياع ديونها وضغطت على السلطان العثماني حتى عزل إسماعيل وتولى توفيق الحكم، وقد ازدادت الأحوال سوءاً في عهده، وازدادت الديون والفوائد مما أدى إلى الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢.

أما عن أهم التطورات التعليمية التي حدثت في عصر توفيق صدور قومسيون تنظيم المعارف لإصلاح التعليم سنة ١٨٨٠ ولذلك انتشرت المدارس الحكومية والأهلية ومدارس الأقباط واليهود والمدارس الأجنبية[١].

---

(١) فؤاد بسيوني متولي: التعليم العام، مرجع سابق، ص ص ٧٠-٧٤.

ثالثاً: النهضة الفكرية في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

اقترن التعليم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بنهضة فكرية شاملة كان أهم مظاهرها:

أ- الصحافة:

لم تظهر في مصر على عهد عباس وسعيد من الصحف المصرية سوى الوقائع المصرية التي أنشأها محمد علي باشا وكانت الحكومة تتولى إصدارها، ولم يظهر غيرها من الصحف العربية، وهذا من مظاهر الجمود الذي أصاب النهضة العلمية في ذلك العهد.

ونشطت الحياة العلمية والأدبية في عصر إسماعيل، فكان من مظاهرها تأسيس الصحف العلمية والأدبية ثم السياسية ومن أهم الصحف الوقائع المصرية فقد استمرت تصدر في عهد إسماعيل، وارتقى أسلوبها، وتعد الوقائع سجلاً يصور لنا ناحية من حياة مصر السياسية والاجتماعية في عصر إسماعيل ونشأ إلى جانب الوقائع صحف أخرى وأهمها:

١- مجلة اليعسوب ظهرت سنة ١٨٦٥، وهي مجلة شهرية طبية ولم تعمر طويلاً.

٢- مجلة روضة المدارس أنشأها على مبارك سنة ١٨٧٠ حين كان وزيراً للمعارف، وكانت الوزارة تتولى إصدارها والإنفاق عليها والغرض منها أحياء الآداب العربية ونشر المعارف الحديثة. وكانت تصدر مرتين في الشهر واستمرت تصدر ثماني سنوات، وهذه المجلة كانت توزع مجاناً على التلاميذ، وقد ساعدت على نشر العلوم والمعارف.

٣- جريدة (أركان حرب الجيش المصري) والجريدة العسكرية المصرية)، تولى تحريرها ضباط الجيش المصري لتثقيف عقول التلاميذ والضباط.

٤- جريدة الأهرام أسسها سليم تقلا وبشارة تقلا سنة ١٨٧٥، وقد لاقت في بداية صدورها عقبات، ثم نالت حظاً كبيراً من الرواج، وكانت في مبدأ ظهورها أسبوعية ثم صارت يومية، واستمرت تصدر إلى اليوم، فهي أقدم الصحف المصرية السياسية[١].

٥- جريدة الوطن سياسية وطنية أسبوعية صدرت سنة ١٨٧٧ وأنشأها ميخائيل افندي عبدالسيد، وقد استمرت تصدر إلى ما بعد الاحتلال، ووقفت حيناً ثم عادت مرة أخرى سنة ١٩٠٠[٢].

---

(١) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج١، مرجع سابق، ص ص٢٤٧-٢٥٢.

(٢) الكسندر شولش: مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨-١٨٨٢، تعريب رؤوف عباس حامد، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٨٣، ص١٤٢.

ب- الطباعة والنشر:

تقدمت الطباعة في عهد إسماعيل، فقد وجه عنايته إلى مطبعة بولاق، وكان يتولى نظارتها حسين حسني باشا إذ كان له فضل كبير في إحياء العلوم بواسطة الطباعة والنشر وأسس إسماعيل مصنعاً للورق، كما أنشئت عدة مطابع أخرى لطبع الصحف والمؤلفات كان لها الفضل الكبير في إحياء الكتب القيمة في الأدب والعلم ومن هذه المطابع:

- مطبعة جمعية المعارف سنة ١٨٦٠.
- المطبعة الأهلية القبطية في عهد سعيد باشا وهي أول مطبعة أنشئت في مصر بعد مطبعة بولاق.
- مطبعة وادي النيل.
- المطبعة الوهبية ومطبعة أركان حرب الجيش المصري.

ومن أمهات الكتب التي طبعت في ذلك العصر وكان لها الفضل الكبير في النهضة العلمية والأدبية كتاب تاريخ ابن خلدون ومقدمته، وإحياء العلوم للغزالي، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ..إلخ[١].

جـ- الترجمة:

ساهم سعيد باشا في تنشيط حركة الترجمة عندما أمر باستعمال اللغة العربية في القضاء والإدارة، كما أمر بإنشاء قلم أفرنكي وتعيين ناظر له. كما ساهمت عودة الطهطاوي من الخرطوم في إزدهار حركة الترجمة حيث أنشأ سنة ١٨٥٦ مدرسة عسكرية ونجح الطهطاوي في جعلها امتداداً لمدرسة الألسن حيث جعل دراسة اللغة العربية إجبارية على جميع الطلبة، وجعل لهم حرية اختيار إحدى اللغتين التركية أو الفارسية وإحدى اللغات الأوربية إنجليزية أو فرنسية أو ألمانية، وبعد ذلك أنشأ قلماً للترجمة. وفي سنة ١٨٦٣ أقام إسماعيل قلما للترجمة وأقام عليه الطهطاوي لترجمة القوانين والمسائل الخاصة بالآثار المصرية.

ونتيجة انتشار التعليم وزيادة الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية، وانتشار الجمعيات العلمية وازدهار الصحافة، وزيادة عدد البعثات إلى أوربا، وزيادة عدد المدارس الأجنبية بمصر كل ذلك أدى إلى ازدهار حركة الترجمة والنشر حيث وصل عدد الكتب المنشورة إلى ٥٩٧ كتاباً منها ٩٥ كتاباً مترجماً.

وفي سنة ١٨٧٨ عادت مدرسة الألسن، وأنشئ مكتب للترجمة والتحرير، فزاد عدد الكتب المترجمة إلى ١١٠ كتاباً منها ٤٥ من الفرنسية، و٤٤ من الإنجليزية[٢].

---

(١) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج١، مرجع سابق، ص ص٢٥٣-٢٥٤.

(٢) سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص٢٨٤-٢٨٦.

د- البعثات العلمية:

١- البعثات في عهد عباس الأول:

حكم عباس مصر أكثر من خمس سنوات، أوفد خلالها ٤ بعثات وعدد المبعوثين ١٩ طالباً من تلاميذ المدارس المصرية لإتمام دروسهم بالمدارس الأوربية على أنه استدعى معظم أعضاء البعثات الذين كانوا ينقلون العلم في فرنسا منذ عهد محمد علي.

٢- البعثات في عهد سعيد باشا:

قلت حركة البعثات العلمية فلم يرسل إلى أوربا سوى ١٤ طالباً.

٣- البعثات في عصر إسماعيل:

أعاد إسماعيل عهد البعثات التي كانت في عصر محمد علي من قبل، وأخذ يوفد الطلبة إلى مدارس أوروبا منذ سنة ١٨٦٣، وبلغ عدد الطلاب طوال مدة حكمه ١٧٢ طالب، وهو أقل من عدد البعثات في عصر محمد علي[١].

والملاحظ أن الخديوي إسماعيل بحكم كونه حاكماً مستنيراً تعلم في إحدى بعثات محمد علي سنة ١٨٤٤، عرف قيمة البعثات وأثرها في النهضة الثقافية عموماً، والنهضة التعليمية خصوصاً، فاستمر طوال فترة حكمة في إرسال البعثات العلمية إلى أوربا[٢].

كما نلاحظ الزيادة الملحوظة في عدد المبعوثين على نفقاتهم الخاصة، خاصة بعد أن قررت الحكومة إرسال البعوث من صغار السن، حيث بلغ عددهم سنة ١٨٨١ ١٤ طالباً راد إلى ٢٢ طالباً سنة ١٨٨٦ ثم إلى ٥٠ طالباً سنة ١٨٨٨[٣].

هـ- الجمعيات العلمية والاهلية:

الجمعيات العلمية هي من الوسائل الفعالة في نشر العلوم والمعارف، ومن مظاهر تقدم الأفكار والثقافة في المجتمع، وكان للجمعيات العلمية التي بدأت في الظهور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر دور ملحوظ في النهضة وكان من أهمها:

١- المجمع العلمي: المجمع العلمي هو الهيئة العلمية التي أنشأها نابليون في مصر سنة ١٧٩٨، وقد ألغي هذا المجمع عند جلاء الفرنسيين، ثم أعيد إنشاؤه سنة ١٨٥٩ بالإسكندرية في عهد سعيد باشا، واستمر قائما في

---

(١) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج١، مرجع سابق، ص٢٢، ٤٩، ٢٠٨.

(٢) سامي سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص٢٩٧.

(٣) أحمد عزت عبدالكريم: تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨-١٨٨٢، الجزء الثاني، القاهرة، مطبعة النصر، ١٩٤٥، ص٦٩٦.

عهد إسماعيل يؤدي مهمته في نشر المباحث العلمية، وهو قائم إلى اليوم واسمه (مجلس المعارف المصري)[١].

٢- جمعية المعارف (أسست عام ١٨٦٨): هي أول جمعية علمية ظهرت في مصر لنشر الثقافة بواسطة التأليف والطباعة والنشر، أسسها عام ١٨٦٨ محمد عارف باشا، وكان الغرض من الجمعية نشر العلوم والمعارف بطبع الكتب العلمية وتأليفها وتهذيبها وتلخيصها، وتولى الأمير محمد توفيق رعايتها، وامتلكت الجمعية مطبعة لطبع الكتب التي تولت نشرها، وقامت بطبع طائفة من أمهات الكتب في التاريخ والفقه والأدب[٢].

٣- الجمعية الجغرافية الخديوية: من أهم المنشآت العلمية في مصر، أسسها إسماعيل باشا سنة ١٨٧٥، بغرض العناية بالأبحاث الجغرافية والعلمية وتدوينها ونشرها. ولها مجلة دورية تنشر المباحث والاكتشافات وتؤدي خدمات جليلة للعلم والجغرافيا[٣].

٤- الجمعية الخيرية الإسلامية: أسسها عبدالله النديم سنة ١٨٧٨ حيث مهد في صحف الإسكندرية عن عزمه في تأسيس جمعية خيرية. وأن يكون من أهدافها التعاون على فتح مدارس للبنين والبنات لجميع أبناء الشعب بالمجان للفقراء وبمصروفات قليلة للقادرين وتقديم المعونات المالية للفقراء من أهل الإسكندرية. وقد استطاع أن يجمع حوله احد عشر رجلاً لتأسيس الجمعية، وقد وضع قانونها في ١٨ أبريل سنة ١٨٧٩، وأعلنت الجمعية في ٨ يونيه سنة ١٨٧٩ عن افتتاح أول مدرسة للجمعية وحضر حفل الافتتاح كثير من الأمراء والعلماء وقام النديم بينهم خطيبا فبين في خطبته أهمية المدارس في تعليم الأولاد والاتحاد والأخوه في الوطن بدون تمييز لأي دين أو عنصر وتنشأتهم على الوطنية وحب الإنسانية[٤]. وهي غير الجمعية الخيرية الإسلامية الحالية التي أسست سنة ١٨٩٢.

٥- جمعية مصر الفتاة: عرضت لمساوئ المجتمع ووضعت سبل إصلاحها وشكت من تحمل الفلاحين للضرائب الباهظة وسوء العدالة وفساد أسلوب تحصيل الأمور وقصور التعليم، وطالبت بقانون ينظم الحقوق والواجبات لكل من الحاكم والمحكوم، وإيجاد قانون للانتخاب واستقلال السلطة النيابية وتوزيع السلطات وصيانة الحريات وإعطاء الحرية

---

(١) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج١، مرجع سابق، ص٢٤٤.
(٢) المرجع السابق: ص٢٤٥.
(٣) المرجع السابق: ص٢٤٧.
(٤) علي الحديدي: عبدالله النديم خطيب الوطنية، أعلام العرب (١٢٥)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص ص٨٥-٨٧.

التامة للمطبوعات والاجتماعات، كما كان من أهداف الجمعية قيام حكم الشورى[١].

و- دار الكتب المصرية:

أنشئت سنة ١٨٧٠ عندما أوحى الخديوي إسماعيل بفكرة التأسيس إلى علي باشا مبارك، فتقرر جمع الكتب المتفرقة في مخازن الحكومة، ومكاتب الأوقاف والمساجد بالإضافة إلى ما اشترى من الكتب العربية والفارسية والتركية والأوربية، وما أهدى إليها من مكتبات الأمراء من كتب ومخطوطات[٢]، ووصل عدد الكتب بها في أواخر سنة ١٨٧١ إلى تسعة آلاف كتاب تضم لغات عدة منها التركية والإنجليزية والفرنسية والفارسية والإيطالية والأسبانية بالإضافة للكتب العربية. ولم تقتصر المطبوعات على الكتب فقط، بل ضمت الدار الدوريات المختلفة كالوقائع المصرية والحوادث والجوانب وكان بها مكانا للاطلاع على الكتب والمطالعة والمراجعة والنسخ[٣].

ز- إنشاء المتحف المصري:

يرجع الفضل في تنظيمه الى ماريت عالم الآثار المصرية القديمة، وكان ماريت قد حضر الى مصر في سنة ١٨٥٠ منتدبا من الحكومة الفرنسية للقيام ببعض الحفائر في سقارة، ولما تولى إسماعيل الحكم أولاه ثقته وعهد إليه مهمة تنظيم المتحف المصري، وهو الذي نجح في لفت أنظار العالم إلى الآثار المصرية عندما اشرف على معروضات الآثار المصرية في معرض باريس سنة ١٨٦٧ ثم اصبح المتحف المصري مقصد الزوار والسائحين[٤].

رابعاً: التعليم الديني:

شهد الأزهر في عهد الخديوي إسماعيل أول إصلاح في نظمه ومناهجه. فصدرت لائحة الشيخ مصطفى العروسي لإصلاح الأزهر سنة ١٨٦٥.

وقد قسم (أحمد عزت عبدالكريم) هذه اللائحة إلى أربعة أقسام:

الأول: خاص بالعلماء في ادابهم وطرق التدريس والمنهج الذي يدرسونه.

الثاني: خاص بالطلاب بتحديدهم لأبعاد الدخلاء عليهم وجعل لكل مجاور تذكرة خاصة.

الثالث: خاص بالأزهر من الناحية الإدارية.

---

(١) سامي سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص ص، ٣٠٢-٣٠٣.

(٢) عبدالحميد البطريق: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٣) سامي سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص٢٩٨

(٤) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج٢، ص ص٢٠-٢١.

الرابع: تفاعل الأزهر مع مناحي الحياة المختلفة[١].

وعندما تولى الشيخ محمد العباس المهدي مشيخة الأزهر سنة ١٨٧١، أنشأ نظاماً للامتحان لتخريج العلماء والمدرسين سنة ١٨٧٢. فقد كان التدريس في الأزهر خلوا من القيود، فوضع الشيخ العباسي نظاماً لامتحان العلماء، وألف لهذا الغرض لجنة برئاسته مؤلفة من ستة من كبار العلماء، ومهمة اللجنة امتحان المرشحين للعالمية في مختلف العلوم وإعطاء الناجحين منهم إجازة العالمية وكان تأليف هذه اللجنة أساس النظام الجديد في الأزهر[٢].

والحق أن عصر إسماعيل كان عصراً رائعاً في تاريخ الأزهر، فقد تفتحت فيه ثمار النهضة الحديثة وابتدأ الأزهر يفيق من سباته الطويل ويتطلع بدوره إلى فهم الروح الجديدة وإن كان ببطء[٣].

وجاء السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١، فنفخ في الأزهر روح النهضة وغرس بذور التقدم الفكري والعلمي، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة الحديثة التي حمل لواءها الشيخ محمد عبده في الأزهر وخارج الأزهر[٤].

وأخذ جمال الدين الأفغاني يعقد حلقاته الشهيرة في الأزهر ويشرح فيها علوم الكلام والفلسفة والفقة والمنطق وغيرها، مما كان لها أبعد الأثر في الحياة الفكرية والثقافية الإسلامية[٥].

---

(١) أحمد عزت عبدالكريم: تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨-١٨٨٢، الجزء الثالث (ملحقات)، القاهرة، مطبعة النصر، ١٩٤٥، ص١٥٦.

(٢) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٣) محمد عبدالمنعم خفاجي: الأزهر الشريف الجامعة الإسلامية الكبرى، مجلة التربية، العدد ٦١، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٣، ص ص١٣٤-١٣٧.

(٤) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٢٠٨.
- سعد مرسي أحمد، سعيد إسماعيل علي: تاريخ التربية في مصر، مرجع سابق، ص٣٥٤.

(٥) سيده إسماعيل كاشف: الجامع الأزهر ودوره في نشر الثقافة العربية الإسلامية، تاريخ المدارس في مصر الإسلامية، أبحاث ندوة المدارس في مصر الإسلامية من ٢٢-٢٥ أبريل ١٩٩١، تاريخ المصريين (٥١)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص٧١.

خامساً: تعليم البنات:

حظ المرأة من التعليم كان محدود للغاية في بداية القرن التاسع عشر، ومحصورا في بنات الأسر الراقية وانتشرت بينهم عادة استخدام معلمات أجنبيات لتهذيب بناتهم وتثقيف عقولهن[١].

وقد أنشئت المدارس الخاصة بتعليم الفتاة، وكانت على نوعين:

نوع أهلي خاص أنشأته الارساليات الأجنبية يعمل على تزويد الفتاة بالدراسات الثقافية واللغوية والنسوية اللازمة لإعدادها للحياة الاجتماعية،ونوع أنشأته الحكومة لفتيات الطبقة ذات الدخل المحدود، ويهدف إلى تدريبهن على بعض الأعمال اليدوية البسيطة كالتطريز والتفصيل والكى والغسيل وغير ذلك بجانب تزويدهن بقدر ضئيل من الثقافات الأساسية التي تفيدهن في حياتهن العملية والمهنية التي أعددن من أجلها[٢].

وقد بدأت تعليم البنات، في عهد محمد علي في مدارس خاصة بهن من خلال:

١- مدرسة القابلات والولادة التي بدأت في عام ١٨٣٢ بعشر من الجواري السودانيات والحبشيات الصغيرات لعدم تقبل المجتمع المصري للفكرة في ذلك الوقت.

٢- أنشئت أول مدرسة أجنبية للبنات عام ١٨٣٥ على يد مسز ليدر روجة أحد مبشري الإنجليز[٣].

وقد بدأ إنشاء مدارس البنات في مصر على عهد إسماعيل، وهي ميزة تشهد له بالفضل في نهضة الأمة، ففي سنة ١٨٧٣ أسست مدرسة السيوفية للبنات، كان بها حين افتتاحها نحو مائتي تلميذة، وبلغ عددهن سنة ١٨٧٤ أربعمائة تلميذة، يتعلمن مجانا، فضلاً عن الاتفاق على مأكلهن وملبسهن ويتعلمن القراءة، والكتابة، وحفظ القرآن الكريم، والحساب، والجغرافيا، والتاريخ والتطريز والنسيج، وغير ذلك من الصناعات. وأسست مدرسة أخرى للبنات بالقاهرة سنة ١٨٧٤، وألغيت سنة ١٨٧٨[٤].

---

(١) محمد كمال يحيى: الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية في العصر الحديث، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص٦٨.

(٢) زينب محمود محرز: تعليم الفتاة في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٦٥، ص١٠.

(٣) سعيد إسماعيل علي: تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، تاريخ المصريين، العدد (٢٦)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص١١٤.

(٤) عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج١، مرجع سابق، ص٢٠٣.

سادساً: التعليم الشعبي:

أضافت بداية الحياة النيابية في مصر عام ١٨٦٦ بعداً جديداً في تاريخ التعليم المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ صدرت اللائحة الداخلية لمجلس شورى النواب، وكان بين النواب كثير من الأميين وقد نصت المادة ٦١ من اللائحة على ضرورة معرفة النائب للقراءة والكتابة بعد ١٨ سنة، ومعرفة الناخب لهما بعد ٣٠ سنة.

وقد انتهت مناقشات مجلس شورى النواب إلى إصدار القرارات الهامة الآتية:

١- تنشأ مدرسة ابتدائية بكل مديرية مع العناية بتنظيم المدارس والمكاتب القائمة في كل من القاهرة والإسكندرية.
٢- تنشأ مكاتب المديريات بالقرب من خطوط السكك الحديدية تيسيراً للوصول إليها.
٣- يكون الالتحاق بهذه المكاتب حقاً للجميع من أغنياء وفقراء ولجميع الأفراد على اختلاف دياناتهم، بشرط أن يكون لغاية سن الرابعة عشر.
٤- يترك لديوان المدارس تحديد مدة الدراسة بهذه المدارس وخطة الدراسة على أن يمتحن تلاميذها في نهاية السنة المدرسية أمام مندوبين من الحكومة وبحضور عمد البلاد.
٥- يحدد ديوان المدارس الوجبات التي تصرف لتلاميذ هذه المدارس كما يقرر صرف الملابس للمحتاجين منهم.
٦- تدبر موارد الصرف على هذه المدارس من الأوقاف ومن هبات الأهالي.
٧- يذاع في البلاد كافة نبأ افتتاح هذه المدارس ليكون معلوما بين الناس.

وتبين أن المشروع يحتاج إلى إعداد فني واسع وتقدم علي مبارك (وكيل ديوان المدارس) بمشروع لائحة خاصة بتنفيذ المبادئ العامة التي أقرها مجلس شورى النواب، وأمر الخديوي بتشكيل لجنة لدراسة هذه اللائحة، وقد دعيت هذه اللجنة إلى الاجتماع في ١٠ رجب ١٢٨٤هـ (٧ نوفمبر ١٨٦٧)، ولذا عرفت هذه اللائحة باسم (لائحة رجب)[1].

وكان هدف هذه اللائحة تحسين حال التعليم الشعبي عن طريق عدد المدارس الابتدائية الحديثة، وتحسين حال الكتاتيب القائمة بإخضاعها

---

(1) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص ص١٠١-١٠٤.

للإشراف التعليمي والصحي، وتحسين ظروف العمل، واشتراط حد أدنى لمؤهلات المدرسين، وتوحيد نظام التعليم[١].

وقد نشط ديوان المدارس في إنشاء المدارس المركزية. أما بالنسبة لإنشاء المكاتب الأهلية وتنظيمها فقد نشط ديوان المدارس الابتدائية النظامية، كما أنشئ ديوان المكاتب الأهلية في عام ١٨٧١ ليتولى إدارة المكاتب الأهلية والإشراف عليها. ونشط هذا الديوان في إنشاء مكاتب جديدة وتنظيم المكاتب القائمة. كما بقى القرآن الكريم المحور الذي يدور حوله تعلم القراءة والكتابة، على أن تعطي للتلاميذ المنتهين من المكاتب القروية البسيطة فرصة الالتحاق بالمكاتب الأهلية الكبيرة أو بالمدارس المركزية لتعدهم للالتحاق بالمدارس الأميرية[٢].

سابعاً: التعليم الأجنبي:

عندما تولى محمد علي حكم مصر حتى بدأت مصر توفد بعثاتها التعليمية للخارج وبدأ العالم الخارجي يزيد من بعثاته الثقافية والاقتصادية والدينية إلى مصر. وبدأت مصر ترحب بالأجانب الذين ينزحون إليها يحملون معهم كثيراً من عناصر النشاط الاقتصادي ونزح معهم عدد من الإرساليات الدينية ولقد ساعد على وفودها عدة عوامل أهمها:

١- أن حكام مصر لم يمانعوا في ذلك على الإطلاق، فقد منح إسماعيل راهبات الإحسان ٣٥٠٠ دراع لبناء مدرسة عليها بالإسكندرية ومقادير من القمح قدرها ٦٥ اردباً سنوياً لمدرسة (الراهبات اليسوعية). وأمر كذلك بربط ٧٠٠ قرش بالأوقاف لوظيفة معلم للغة العربية بمدرسة الأوروبيين ببورسعيد، وأمر بشراء كتب أجرومية قدري بك للمدارس اليونانية ببورسعيد، وأمر بصرف ١٩,٢٥٠ قرشاً سنوياً لمدرسة العازاريين وكذلك بصرف ١٥٠٠ أردباً من القمح سنوياً لمدرسة ألفريد بالإسكندرية كذلك منح الإرسالية الأمريكية أرضاً بالقرب من فندق شبرد ليقيموا عليها مركزاً لحركتهم بدل مكانهم بالموسكي وأضاف إلى ذلك هبه مالية قدرها سبعة آلاف جنيه ليبدءوا بها البناء. وكان يطلب إلى الهيئات الإدارية المحلية أن تمد المساعدة للقائمين على المدارس الأجنبية لأن هذه المدارس "من الأمور التي يجب المساعدة فيها" فقد طلب مساعدة محافظ دمياط للمدرسة الإنجليزية بها.

وقد نصب "إسماعيل" أكبر أبنائه وولي عهده "توفيق باشا" راعياً للمدارس الحرة المجانية وكان يبعث أبنه إبراهيم باشا من وقت لآخر لشهود

---

(١) شكري عباس حلمي، إيهاب السيد إمام: تاريخ وسياسات التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص٥٩.

(٢) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص١٠٥.

حفلات توزيع الجوائز في بعض المدارس الأجنبية بالإسكندرية. بل إن "ديوان المدارس" في صحيفته "روضة المدارس" نشر في العدد العاشر سنة ١٨٧٠ أنباء امتحانات الفدير بالخرنفش ونوه بزيارة رفاعة بك رافع للمدارس الأجنبية مما يعتبر تشجيعاً لها.

٢- إن المدارس المصرية لم تكن تقبل التلاميذ الأجانب في مدارسها. فقد ظل التلاميذ الأجانب يقبلون فرادي بالمدارس غير أن هذه المدارس كانت حريصة ألا تقبلهم إلا بعد استئذان ديوان المدارس ولم يكن الديوان يشجع قبولهم بالمدارس الخصوصية لأن تلاميذها يجب أن يدخلوا أول شيء مدرسة المبتديان ومنها إلى التجهيزية ومن بعد إتمام علومها مثل النحو والصرف ينقلون إلى المدارس الخصوصية، فضلاً عن ذلك لم تصدر أوامر بإدخال الأشخاص الأجانب وكان ديوان المدارس يسمح في بعض الأحيان بقبول الطالب الأجنبي بصفة خارجية بالمدرسة التي يريد دخولها[1].

التعليم الأجنبي الذي استمر طوال القرن التاسع عشر ذا طابع ديني، قد تنوعت أغراضه بحيث يكون من أهمها المحافظة على عادات وثقافات ولغات الجاليات الأجنبية، كذلك استخدم لنشر المذاهب البروتستانتيه والكاثوليكية ولكنه استخدم أيضاً بالنسبة لبعض الجاليات مثل الجاليات اليونانية والأرمنية والألمانية والإنجليزية للمحافظة على كيانها وذلك خوفاً من أن تذوب في المحيط المصري.

أما بالنسبة لنشاط الجاليات الأجنبية فيمكن توضيحه على النحو التالي:

أ- التعليم اليوناني:

الغرض من قيام التعليم اليوناني في مصر تعليم اليونانيين الموجودين بمصر اللغة اليونانية والاحتفاظ بثقافة وعادات اليونانيين مع تزويدهم بما يؤهلهم للحياة في مصر.

في عام ١٨٥٥ افتتحت بالإسكندرية مدرسة يونانية للبنات لم يكن بها سوى ناظرة ومدرسة، وفي عام ١٨٦٠ أنشئت مدرسة "أبت" بالقاهرة التي اشتملت على قسم يوناني وقسم مصري وكان التعليم بالمدرسة مباحاً لجميع التلاميذ. وقد وضعت لهذه المدرسة لائحة نص فيها على ضرورة تدريس اللغات الإغريقية والعربية والفرنسية لجميع التلاميذ.

---

(1) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٣، ص ص٣٦-٣٩.

ب- التعليم الأرمني:

في عام ١٨٥٤ بنيت مدرسة بجوار كنيسة السيدة العذراء بدرب الجنينة وكان هذا الحي من أهم أحياء القاهرة، وسميت مدرسة خورنيان وقرر مجلس الجالية الأرمنية بأن تسمى مدرسة كالوسديان.

جـ-التعليم الألماني:

بدأ التعليم الألماني في مصر كوسيلة للمحافظة على عادات وثقافة الجالية الألمانية في مصر وإبقاء الصلة الروحية بينهم وبين وطنهم الأم. وفي عام ١٨٦٦ بدأ التعليم الألماني يظهر في شكل مدارس ألمانية هدفها نشر الثقافة الألمانية، فافتتحت أول مدرسة ألمانية من هذا النوع بالإسكندرية، وفي عام ١٨٧١ كان ثمة مدرستان ألمانيتان إحداهما للبنين وبها ستة معلمين و٧٥ تلميذاً، والأخرى للبنات وبها معلمتان، و٢٦ تلميذة. وفي القاهرة فتحت مدرسة ألمانية للبنين في عام ١٨٧٣ وأخرى للبنات سنة ١٨٧٤.

د- التعليم الإنجليزي:

بدأت الارسالية الأسكتلندية نشاطها سنة ١٨٥٦ وافتتحت مدرسة للبنات في حي المنشية بالإسكندرية عام ١٨٥٦، ثم أعقبت ذلك بافتتاح مدرسة للبنين عام ١٨٥٧.

هـ- التعليم الإيطالي:

بدا التعليم الإيطالي في مصر على يد الفرنسسكان وبدأ الفرنسسكان في إنشاء مدارسهم بافتتاح مدرسة بالمنصورة عام ١٨٥٥ وأخرى في نفس السنة، وفي عام ١٨٥٦ أنشئوا مدرسة أخرى في كفر الزيات وفي رشيد عام ١٨٥٨ ومدرسة بالسويس عام ١٨٥٩، وأربع مدارس ببورسعيد وقنا وطهطا وأخميم عام ١٨٦٣، ومدرسة ببولاق عام ١٨٦٨ وأخرى بالمنصورة عام ١٨٧١ وبدمياط عام ١٨٧٢ وأخرى بكفر الزيات عام ١٨٧٣ ومدرستين بالإسماعيلية عامي ١٨٧٤، ١٨٧٥، وببور سعيد عام ١٨٧٧.

وإلى جانب هذه المدارس قامت جماعة أخوان كلاريس بافتتاح مدرسة للبنات بالقاهرة عام ١٨٥٩، وقامت جماعة الأخوات الفرنسسكانيات بإنشاء مدرسة عام ١٨٧٥ وسميت (معهد الفرنسيسكان) وكانت تدرس بها اللغات الإيطالية والفرنسية والعربية ومواد الحساب والجغرافيا والتاريخ وأشغال الإبرة والتطريز. وهناك مواد اختيارية هي الألمانية والإنجليزية والعزف على البيانو والأناشيد. وهناك كلية إيطالية أنشئت بالإسكندرية في عام ١٨٦٢، وقد أنشئت مدرسة إيطالية أخرى بالقاهرة في عام ١٨٦٩ سميت بمدرسة فتكور عما نويل، وبلغ أعضاء هيئة التدريس بها سنة ١٨٧٢

ثلاثة مدرسين وعدد التلاميذ ٤٥ تلميذاً، وكانوا يتعلمون اللغات الإيطالية والعربية والفرنسية[١].

وهكذا نرى أن أنواع التعليم اليوناني والأرمني والألماني والإنجليزي والإيطالي قد قصد بها المحافظة على عادات وثقافات ولغات الجاليات الأجنبية.

بالرغم من أن الضعف قد أصاب النظام التعليمي في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أن عهد إسماعيل يعتبر فترة مزدهرة بالنسبة للتعليم المصري. وقد تميز التعليم في فترة خلفاء محمد علي (١٨٤٨ ــ ١٨٨٢) بما يلي:

١- تميز إنشاء المدارس بخاصية أساسية لم تتوفر حين أنشأ محمد علي نظامه التعليمي، وهي إنشاء المدارس الابتدائية والتجهيزية أولاً ثم إنشاء المدارس العالية الخصوصية. فهي لم تبدأ من القمة بالمدارس العالية كما فعل محمد علي وإنما بدأت من القاعدة.

٢- المدارس الحربية كانت تطغى على المدارس المدنية وتكاد تحتكر النظام التعليمي، كما ظلت الصبغة العسكرية غالبة على التعليم.

٣- تغير النظرة إلى التعليم وإدخال تعديل جذري فتحولت المدارس من نظام الداخلية إلى معاهد للعلم يتردد عليها التلاميذ باختيارهم فيقضون نهارهم في الدروس والتحصيل ثم يعودون إلى منازلهم في آخر اليوم.

٤- العناية بالمكاتب الأهلية في تلك الفترة، وقد تمثل ذلك في مشروع لائحة المكاتب الأهلية في عهد سعيد وفي لائحة رجب سنة ١٨٦٧ وفي مشروع التعليم القومي سنة ١٨٨٠.

٥- التنوع في معاهد التعليم وعدم الاقتصار على التعليم الديني وحده، أو التعليم المدني وحده، وشهدت تلك الفترة إصلاح الأزهر وقد تمثل ذلك في لائحة الشيخ العروسي عام ١٨٦٥.

٦- إنشاء المدارس الأجنبية والتوسع فيها. وقد لقيت هذه المدارس كل تشجيع من خلفاء محمد علي فقدمت إليها الهبات المالية وغيرها من المساعدات.

٧- تميزت هذه الفترة بإنشاء أول معهد لإعداد المعلمين، وإنشاء أول مدرسة للبنات.

---

(١) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص ص٧١-١٠٠.

الفصل التاسع
التعليم في المجتمع المصري في عهد الاحتلال
(١٨٨٢ ـ ١٩٢٢)

أولاً: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري في عهد الاحتلال.

ثانياً: حركة التعليم في عهد الاحتلال.

أ- التعليم في المرحلة الأولى.
ب- التعليم الثانوي.
ج- التعليم الفني.
د- التعليم العالي.
ه- الإدارة المركزية في التعليم.
و- الجهود الوطنية الأهلية في التعليم.
ز- التعليم الديني.
ح- تعليم البنات.

ثالثاً: خصائص التعليم في عهد الاحتلال.

الفصل التاسع
التعليم في المجتمع المصري في عهد الاحتلال
(١٨٨٢ ــ ١٩٢٢)

أولاً: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري في عهد الاحتلال.

أ- التطورات الاقتصادية:

وقد تميزت التطورات الاقتصادية بما يلي:

١- السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصري.

تغلغلت رؤوس الأموال الأجنبية بصورة واضحة بعد عام ١٨٨٢ وحرص الاحتلال على استغلال الأموال في إنتاج المواد الأولية بإنشاء المصارف والوكالات والمحلات التجارية.

٢- الاهتمام بالزراعة:

فرض الاحتلال البريطاني على مصر التخصص الزراعي في القطن وصاحب ذلك اهتمام بتحسين وسائل الري وإنشاء خزان أسوان، وقناطر أسيوط وزفتى وإسنا، وترتب على ذلك زيادة مساحة الأرض الزراعية (خاصة القطن) إلا أن ذلك لم يصاحبه تطوير في التعليم الزراعي.

ومن هنا ظلت الزراعة المصرية بدائية أولية تعتمد على أدوات بسيطة ووسائل تقليدية في الزراعة، كما ظل التعليم الزراعي محدد يلتقط غير القادرين عن مواصلة التعليم العام.

٣- إهمال الصناعة:

عقب الوجود البريطاني أغلقت كثير من المصانع مثل مصانع المدافع والبنادق والذخائر والورق والنسيج، كما تدهورت كثير من الصناعات الحرفية وشاعت فكرة أن مصر بلد زراعي غير صالحة للصناعة وظلت هذه الفكرة تردد في الكتب المدرسية لمدة طويلة.

٤- الملكية التامة للأرض الزراعية:

طوال تاريخ مصر لم يكن هناك ملكية للأرض الزراعية بل مجرد حق انتفاع لفرد معين. وفي عام ١٨٩١ أعطى للمنتفعين بالأرض حق الملكية التامة دون قيد أو شرط بما فيها حق التوريث والبيع[١].

---

(١) شكري عباس حلمي، ايهاب السيد إمام: تاريخ وسياسات التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص ص٧١-٧٦.

ب- التطورات السياسية:

تمثلت التطورات السياسية فيما يلي:

١- الاحتلال البريطاني وتدخله في الحكم:

كانت بريطانيا تعين قنصلاً عاماً على مصر يدير شئون البلاد بما يقدمه من نصائح للحكومة على الرغم من وجود خديوي للبلاد، كما عين في كل نظارة مستشار بريطاني وعدد من كبار الموظفين وكان لا يمكن التصرف في شئون الوزارة من غير الرجوع إليهم.

٢- تسريح الجيش المصري:

تم تصفية الجيش المصري وأصبح عدده لا يزيد على ٦٠٠٠ جندي، وقرر مبدأ البدل النقدي للإعفاء من الجندية عام ١٨٨٦. ولم تحدث زيادة في عدد الجيش إلا عندما احتاج الإنجليز إليه لغزو السودان، ثم عندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى.

٣- نمو الشعور القومي:

أثار الاحتلال البريطاني في مصر مشاعر وطنية وسط صفوف المثقفين والعمال والفلاحين. وظهرت الصحف والمجلات الوطنية وتحولت إلى أحزاب مثل الحزب الوطني وحزب الأمة. ووصلت قمة الحركة الوطنية في التفكير في إنشاء الجامعة الأهلية وافتتاحها عام ١٩٠٨.

٤- قيام ثورة ١٩١٩:

كانت ثورة ١٩١٩ تعبيراً عن الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، وتعبيراً عن نمو الشعور الوطني بكل صورة وأشكاله[١].

جـ- التيارات الثقافية:

يحفل مسرح الفكر والثقافة في مصر بالعديد من التيارات الفكرية والثقافية وهي:

١- التيار الإسلامي:

لعب الأزهر فيه دوراً كبيراً وواضحاً.

٢- التيار التغريبي (الغربي):

كان يدعو إلى الأخذ من مصادر الثقافة الغربية لا سيما الفرنسية ثم الإنجليزية.

٣- التيار المصري:

كان يدعو إلى إحياء التراث المصري في الموسيقى والعادات والتقاليد.

---

(١) شكري عباس حلمي، إيهاب السيد إمام: مرجع سابق، ص ص٧٦-٨٢.

لمزيد من التفاصيل أنظر:

- عبدالرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ إلى ١٩٢١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، ١٩٩٩.

٤- التيار العروبي (العربي):

كان أقل التيارات تأثيراً لأن بعض الحكام العرب في هذه الفترة كانوا معينين من قبل بريطانيا، كما أن تيار القومية العربية لم يكن قد تبلور بصورة واضحة[١].

د- التركيب الاجتماعي:

كان المجتمع المصري يتكون من الفئات الآتية:

١- كبار الملاك والرأسماليين.

٢- سواد الشعب (الفلاحين).

٣- المثقفين.

٤- الطوائف غير المصرية[٢].

ثانياً: حركة التعليم في عهد الاحتلال.

أ- تعليم المرحلة الأولى:

كانت خطة الاحتلال نحو التعليم الشعبي مبنية على أساس أن بمصر أغنياء وفقراء وأن تعليم الفقراء يجب أن يختلف عن تعليم الأغنياء فيعد التعليم العام ليختص بتعليم أبناء الأغنياء، بينما يوجه التعليم الشعبي لاستيعاب أبناء الفقراء بقصد تعليم بعض مبادئ القراءة والحساب والإبقاء على حالة هؤلاء الفقراء كما هم في حرف وصناعات أجدادهم. وبذلك وجد تميز طبقي وأكدت ثنائية التعليم فتكونت طبقتان متميزتان متباينتان في الثقافة والميول والاتجاهات ففرق الاحتلال بذلك بين المصريين في التعليم وأغراضه على أساس الغنى والفقر وأصبحت هناك أغراض تعليمية لتعليم الفقراء وأغراض أخرى لتعليم الأغنياء.

يتضح أن سياسة الاحتلال نحو التعليم الشعبي أو تعليم الفقراء كانت عبارة عن محو الأمية منهم بتعليمهم القراءة والكتابة والحساب وكذلك توجيههم نحو بعض الحرف والصناعات.

---

(١) المرجع السابق، ص ص٨٢-٨٣.

(٢) سعد مرسي أحمد، سعيد إسماعيل علي: تاريخ التربية في مصر، مرجع سابق، ص٣٦٥.

لمزيد من التفاصيل أنظر:

- فاطمة علم الدين عبدالواحد: التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (مصر النهضة)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

ولقد كانت الكتاتيب في مصر نوعين: الأول أهلي والثاني يتبع لديوان الأوقاف.

وكان التعليم في كتاتيب ديوان الأوقاف مثل التعليم في الكتاتيب الأهلية يقتصر على القراءة والكتابة كوسيلة لتحفيظ القرآن الكريم[١].

ثم بدأت حكومة الاحتلال ترى أن من مصلحتها الإشراف على التعليم الشعبي فصدر في عام ١٨٨٩ قرار يقضي بتحويل جميع الكتاتيب التي كانت تتبع ديوان الأوقاف إلى ديوان المدارس. وكان عدد هذه الكتاتيب ٦٩ منها أربع مغلقة، وكان من هذا العدد ٤٦ كتاباً صالحاً.

ولقد قامت محاولة في عام ١٨٩٠ لوضع الكتاتيب الأهلية تحت إشراف نظارة المعارف. وفي سنة ١٨٩٣ لم يزد عدد الكتاتيب التي تشرف عليها نظارة المعارف على ٩٣ كتابا بها ٥١٦٦ تلميذاً وكانت معظم هذه الكتاتيب تقع بالقاهرة. وكانت الجهود الشعبية أكبر بكثير من جهود الحكومة في إنشاء الكتاتيب فبلغ عدد الكتاتيب الأهلية عام ١٨٩٧ حوالي ٩٦٤٧ كتاباً. ولم تحاول سلطات الاحتلال تقديم مساعدات مالية للكتاتيب أكثر من ٧٠٠ جنيه، في حين جاءت المعونة الحقيقية لهذه الكتاتيب من جانب الشعب[٢].

وأمام الضغط المتزايد من جانب الشعب بالمطالبة بالتعليم لجأت سلطات الاحتلال التعليمية إلى تحويل الكتاتيب الخاضعة لإشراف نظارة المعارف إلى مدارس ذات أربع فرق وأطلقت عليها اسم المدارس الأولية. ولم يرق هذا النوع من المدارس إلى مستوى المدارس الابتدائية.

وقد عملت الإدارة الإنجليزية على توسيع الفجوة بين النوعين من المدارس في المرحلة الأولى من التعليم، فأحلت اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية في المدارس الابتدائية وبالغت في فرض المصروفات المدرسية.

وعندما تأكد لسلطات الاحتلال أن التعليم بالمدارس الأولية لها يمكن التلاميذ من شق طريقهم في الحياة، ولا يزودهم بالخبرة والمعرفة التي تمكنهم من مواصلة التعليم الأولى[٣]، اتجهت إلى إنشاء المدارس الأولية الراقية عام ١٩١٦ وكان الغرض منها تزويد خريجي المدارس الأولية الذين يرغبون مواصلة الدراسة بقسط كبير من العلوم بدرجة أرقى من المدارس الأولية وذلك لمدة أربع سنوات.

---

(١) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر (١٨٨٢-١٩٢٢)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦، ص ص١٦٧-١٦٨.

(٢) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ص١١٧-١١٨.

(٣) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، مرجع سابق، ص ص١٣١-١٣٢.

واهتمت المناهج بتعليم البنين قيم ومبادئ بعض الفنون كأشغال النجارة والمعادن والنسيج وغير ذلك. كما روعي في مناهج المدارس الأولية الراقية للبنات أن تعمل على تزويد البنات بالثقافة النسوية وجعلت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات فقط[١].

وفي سنة ١٩١٧ بدأ التفكير في تعميم التعليم الأولى، وقامت وزارة المعارف بدراسة هذا الموضوع دراسة وافية، ووضعت مشروعاً لتحقيق هذا الغرض. وشكلت لجنة مهمتها دراسة هذا الموضوع، وقد قدمت اللجنة تقريرها في عام ١٩١٨، محتويا على مشروع لنشر التعليم الأولى، يقوم على الأسس التالية:

١- تنشأ في كل مدينة وقرية في مدة لا تتجاوز عشرين سنة مدرسة أولية لتعليم ٨٠% من البنين، ٥٠% من البنات من سن ٦-١٢، من أبناء الجهة.

٢- تتحمل مجالس المديريات في المديريات والسلطات المعادلة لها في المحافظات مسئولية إيجاد المدارس الأولية اللازمة لتحقيق الغرض السابق كل في دائرته، وإدارتها والإنفاق عليها.

٣- تقرر مجالس المديريات ضرائب محلية خاصة لجميع ما يلزم من الاعتمادات لبناء المدارس الأولية أو شرائها وللإنفاق على إدارتها، على أن تقوم وزارة المعارف بدفع إعانة للمجالس والسلطات المعادلة لها تعادل ثلث ثمن الأراضي ونفقات البناء وإعانة أخرى تسمى إعانة المرتبات تعادل نصف مجموع المرتبات التي تدفع لمعلمي المدارس ومعلماتها.

٤- تدفع وزارة المعارف للمدارس الأهلية المعترف بها إعانة مرتبات تعادل ثلث مرتبات المعلمين والمعلمات بها، كما تمنحها المجالس إعانة مساوية لإعانة الوزارة.

وقد قدرت اللجنة أن تنفيذ هذا المشروع يتطلب إيجاد عشرة آلاف مدرسة أولية، ولم ينفذ المشروع لأن موارد الدولة لا يمكن أن تتسع لهذه النفقات، فقررت الحكومة أن تطوى المشروع إلى حين[٢].

---

(١) وزارة المعارف العمومية: نبذة تاريخية عن التعليم الإلزامي والتعليم الأولى بجميع أنواعه من سنة ١٨٦٩ إلى ١٩٣٦، إدارة السكرتارية للتعليم الأولى، ١٩٣٦.

(٢) وزارة المعارف العمومية : تقرير عن نشأة التعليم الأولى وتطوراته مقدم إلى المجلس الأعلى للتعليم، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٦، ص ص٩-١٠.

- اليونسكو وجامعة الدول العربية: تعليم المرحلة الأولى في مصر، مؤتمر التعليم الإلزامي المجاني للدول العربية (ديسمبر ١٩٥٤ - يناير ١٩٥٥)، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٥٤، ص٢٥.

أما المدارس الابتدائية فكانت قليلة العدد، ولم تزد في سنة ١٩٠٠ على ٣٨ مدرسة منها مدرستان للبنات والباقي للبنين.

وفي سنة ١٨٩١ تقرر عقد امتحان لمن يرغبون في الحصول على الشهادة الابتدائية. ولقد كان من أهم العوامل التي أثرت في تطور المدارس الابتدائية هو أن التعليم فيها أصبح بالمصروفات بعد أن كان من قبل بالمجان. كما أن اللغة الإنجليزية أصبحت تدريجيا لغة التعليم بالمدارس الابتدائية.

وفي سنة ١٨٨٨ كانت خطة الدراسة بالمدارس الابتدائية تشمل القرآن الكريم واللغة العربية والخط العربي والحساب والهندسة والأشياء والتاريخ والجغرافيا والرسم واللغة الأجنبية والخط الأفرنكي. وتم حذف اللغة التركية من خطة الدراسة، وأصبح تدريس الأشياء والجغرافيا بالسنتين الثالثة والرابعة باللغة الأجنبية. وفي سنة ١٨٩٤ أضيف إلى خطة الدراسة الديانة والتهذيب والتربية والترجمة، وكان عدد الحصص ٣٣ حصة[١].

وفي عام ١٩٢٣ صدر الدستور المصري ونصت المادة ١٩ منه على أن التعليم الأولى إلزامي للمصريين من بنين وبنات، وهو مجاني في المكاتب العامة[٢].

ب- التعليم الثانوي:

كانت نظرة الاحتلال إلى التعليم الثانوي أنه مجرد إعداد طبقة من الموظفين لسد حاجة الحكومة، لذا أحاطته بالكثير من القيود، وفرضت عليه رسوما دراسية عالية وذلك لغايتين كانت تنشدهما الإدارة التعليمية الأول تحديد عدد الملتحقين بهذه المدارس حتى يضمنوا بقاء عدد الخريجين متناسباً مع عدد الوظائف الخالية، والثاني هو الحصول على جزء من نفقات التعليم من الأهالي. وقد بلغ عدد المدارس الثانوية عام ١٨٩٣ ثلاث مدارس حكومية فقط، وكان عدد المتخرجين من المدارس الثانوية ضئيلاً للغاية، ففي سنة ١٨٩٣ لم يزد عدد الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية على ٤٢ طالبا فقط. أما من حيث المناهج ونظام الدراسة بالتعليم الثانوي، فقد تعرضت مدة الدراسة للعديد من التغيرات فظلت مدتها أربع سنوات حتى سنة ١٨٩١، ثم زيدت سنة ١٨٩٢ الىخمس سنوات، ثم أنقصت إلى ثلاث سنوات سنة ١٨٩٨. وزيدت مرة أخرى إلى أربع سنوات وفقاً لتنظيم التعليم الثانوي في

---

(١) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص١١٨.

(٢) دستور الدولة المصرية لعام ١٩٢٣، الوقائع المصرية، عدد٤٢، ١٩٢٣.

عام ١٩٠٥، وفي نفس العام قسمت المرحلة الثانوية قسمين، وسار هذا التعليم بمقتضاه حتى صدور قانون ١٩٢٨ بشأن التعليم الثانوي[١].

ومن حيث عدد المدارس فقد ازداد عددها وأنشئت المدرسة السعيدية الثانوية عام ١٩٠٦، ومحرم بك الثانوية بالإسكندرية عام ١٩١٠، وطنطا الثانوية عام ١٩١٢، وفي عام ١٩٢٠ بلغ عدد المدارس الثانوية تسع مدارس منها واحدة للبنات[٢].

وحاول الاحتلال أن يعزل المدارس الثانوية عن أحداث المجتمع، فحرم دخول الصحف إلى المدارس، وفرض رقابة صارمة على سلوك التلاميذ، وفرض العقوبات القاسية لكل من يشترك منهم في الأحداث الوطنية[٣].

وقد قامت الجمعيات الأهلية الوطنية بإنشاء المدارس الثانوية لتعويض النقص في مدارس الحكومة، حتى أن عدد التلاميذ في المدارس الأهلية قد فاق عدد التلاميذ في المدارس الأميرية[٤].

ج- التعليم الفني:

أهملت سلطات الاحتلال التعليم الفني إلا أنه في عام ١٩٠٢ ألغيت المجانية في جميع المدارس عدا مدارس المعلمين والصنائع ومدرسة عباس للبنات وذلك لتشجيع التلاميذ على الالتحاق بهذا النوع من التعليم. وفي عام ١٩٠٦ صدر قرار بإنشاء إدارة خاصة للتعليم الزراعي والصناعي للنهوض بالتعليم الفني ثم أضيفت إليها التعليم التجاري اعتباراً من عام ١٩١١[٥]، كما أصدرت الحكومة قرار بإعفاء تلاميذ المدارس الصناعية والزراعية من التجنيد، تشجيعاً لهم على الالتحاق بهذه المدارس واهتم وزير التعليم أحمد حشمت باشا[*] بالتعليم الفني وأنشأ مدرسة الزراعة المتوسطة عام ١٩١١، وعدل نظام مدرسة الزراعة بالجيزة وصارت مدرسة عالية عام ١٩١١، ثم أنشأ مدرسة للزراعة المتوسطة في كل من دمنهور عام ١٩١٢، وشبين

---

(١) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، مرجع سابق، ص ص١٣٤-١٣٥.

(٢) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ص١٤٢-١٤٣.

(٣) وزارة التربية والتعليم: لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلا في أشخاص وزرائها، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص٦٦.

(٤) سيد إبراهيم الجيار: مرجع سابق، ص١٣٥.

(٥) فؤاد بسيوني متولي: التعليم العام، تاريخه - تشريعاته - إصلاحاته - مستقبله، مرجع سابق، ص٩٠.

(*) أحمد حشمت باشا وزراء المعارف في الفترة من ٢٤ فبراير ١٩١٠ وحتى ٤ إبريل ١٩١٤.

الكوم عام ١٩١٤. كما أنشئت أول مدرسة صناعية أهلية في عام ١٩١٠ في الإسكندرية.

أما التعليم التجاري، فقد نظمت دراسات مسائية بالقاهرة عام ١٩١١، ثم أنشئت مدرسة متوسطة للمحاسبة والتجارة في عام ١٩١١، وكان يقبل بها المنتهون من مرحلة الدراسة الابتدائية وأنشئت في نفس العام مدرسة التجارة العليا وكان يقبل بها المنتهون من الدراسة الثانوية. وفي نفس العام خطا التعليم الفني خطوة نحو اللامركزية فأصبح من اختصاص مجالس المديريات، مع احتفاظ الوزارة بحق التفتيش والإشراف الفني عليها[1].

د- التعليم العالي:

كان معظم المدارس العالية موجودا قبل الاحتلال فلم يكن له فضل في إنشائها. فقد وجد في نهاية عهد الاحتلال مدرسة الحقوق ومدرسة الطب ومدرسة الهندسة ومدرسة الزراعة وكان هناك ثلاث مدارس عليا لتدريس اللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية ومدرسة فنية في بولاق. وكانت مدارس الزراعة واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية جديدة ثم فتحت المدرسة البيطرية أما الباقي فقد كانت موجودة من قبل الاحتلال.

ولقد دأب الاحتلال على التوغل في التعليم العالي بمدرسيه وتعيين المدرسين البريطانيين محل الأوربيين وخاصة الفرنسيين وهكذا سارت سياسة الاحتلال نحو التعليم العالي من عدم النهوض بمستوى مدارس إلى تعيين غير الأكفاء من المدرسين البريطانيين فيه، إلى حرمان الأكفاء من المصريين من العمل والتضييق في تعليم المصريين.

وتمشياً مع السياسة العامة للاحتلال فرضت المصروفات في المدارس العالية ففي عام ١٨٨٧ تقررت مصروفات بمدرستي الطب والهندسة قدرها ١٥ جنيه ثم رأت سلطات الاحتلال أنه يحسن زيادة فئة المصروفات المدرسية من ١٥ جنيه إلى ٣٠ جنيه سنة ١٩١٦.

وهكذا نرى الاحتلال يعمل على زيادة المصروفات ورفض المجانية والتضييق في التعليم.

لم يكن الاحتلال يهتم بتعيين الموظفين الأكفاء في التدريس في مدرسة الهندسة وذلك تمشياً مع سياساتهم في إضعاف التعليم العالي كما منع المصريون من الاشتراك في التدريس في مدرسة الطب إلا عندما تغيب أساتذة المدرسة الإنجليز أبان الحرب العالمية الأولى حيث أسند إلى بعض المصريين عبء القيام بكثير من الأعمال.

---

(1) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص٥٣-٥٥.

كما عامل الإنجليز طلبة مدرسة الحقوق بقسوة بالغة واستعملوا معهم سياسة الاضطهاد وكان لابد وأن يحاولوا أن يقللوا من إعداد المتخرجين المثقفين من هذه المدرسة.

من أجل ذلك كان لابد للجهود الوطنية أن تتقدم لإنقاذ الموقف فزاد اهتمام الشعب بالتعليم الشعبي وزاد اهتمامه كذلك بالمدارس الابتدائية والثانوية ومن ثم أصبح هناك أعداد من التلاميذ يمكن أن تتقدم إلى التعليم العالي. ولكن الجهود الوطنية لم تقف عند هذا الحد بل تعدت ذلك إلى التفكير في إنشاء جامعة مصرية أهلية في مصر[١].

هـ- الإدارة المركزية في التعليم:

سيطرت سلطات الاحتلال سيطرة مباشرة على الإدارة والحكم، وعن طريق هذه السيطرة فرض الاحتلال سياسته التعليمية القائمة على المركزية. وقد قام على تنفيذ هذه السياسة مستشار التعليم الإنجليزي "مستر دنلوب"[*] الذي جمع في يده كل الإدارات التعليمية وركز السلطة كلها في ديوانه، حتى أصبحت مدارس الحكومة ذات طابع واحد ونظام موحد من أقصى البلاد إلى أقصاها.

وقد ابتكر مستشار التعليم الإنجليزي وسيلتين لضبط التعليم وتوجيهه مركزياً وهما: فرض الرسوم الدراسية الباهظة، وإدخال نظام الامتحانات العامة مع التشدد فيها وإحاطتها بهالة من الخوف والرهبة.

وقد أقام الإنجليز نظام الامتحانات العامة المركزية على أساس من عدم الثقة ولذا كانت الأسئلة توضع بمعرفتهم في نظارة المعارف بالقاهرة ثم ترسل إلى جهات القطر في سرية تامة.

---

(١) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر (١٨٨٢-١٩٢٢)، مرجع سابق، ص ص٢١٦-٢٢٨.

لمزيد من التفاصيل أنظر:

- حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ص١٢٥.
- سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، مرجع سابق، ص ص١٣٩-١٤٠.

(*) كان مستر دنلوب يعمل مدرسا للغة الإنجليزية بإحدى المدارس في مصر، ثم عين مفتشا في نظارة المعارف سنة ١٨٨٩، ثم سكرتيرا لها، وعين مستشارا للتعليم عام ١٩٠٦، وبذلك أصبح العقلية المنفذة للسياسة الاستعمارية فصبغ التعليم بفكرة الرجعي وطبيعته الاستبدادية.

من المعروف أن استحداث نظام الامتحانات العامة المركزية بمعرفة الإنجليز جاء امتداداً لنوعية العملية التي تميزت بالشكلية وإلغاء شخصية التلميذ، والاعتماد على الحفظ والاستظهار[١].

و- الجهود الوطنية الأهلية في التعليم[٢]:

اهتمت الجمعيات الأهلية بنشر التعليم ومن هذه الجمعيات جمعية العروة الوثقى في الإسكندرية وجمعية المساعي المشكورة في المنوفية والجمعية الخيرية الإسلامية في أنحاء القطر والجمعية الخيرية القبطية.

ولقد كان للحزب الوطني مجهودات كبيرة في نشر التعليم ونص برنامجه على نشر التعليم في أنحاء البلاد حتى تستفيد منه الطبقات الفقيرة ونشر المبادئ الدينية وحث الأغنياء على تأسيس الجامعات وإرسال البعثات إلى أوروبا وإنشاء دراسة ليلية للعمال.

والمجهودات الوطنية التعليمية تمثلت في جهود مصطفى كامل والحزب الوطني من ناحية وجهود سعد زغلول في نهضة الكتاتيب من ناحية ثانية وجهود الجمعيات الخيرية الوطنية من ناحية ثالثة والتوسع في إرسال البعثات على نفقة الأهالي من ناحية رابعة وقيام الأهالي بإنشاء جامعة أهلية من ناحية خامسة. ونتناول فيما يلي الجهود الأهلية لبعض الجمعيات الخيرية الإسلامية والقبطية لنشر التعليم والجهود الوطنية لإنشاء الجامعة المصرية.

أولاً: جهود الجمعيات الخيرية الإسلامية والقبطية لنشر التعليم:

خدمت الجمعيات الخيرية تعليم الفقراء خدمة جليلة فقد يسرت عليهم سبل التعلم مجاناً وبمصروفات ضئيلة وسوف نتناول مجهودات بعض هذه الجمعيات:

أ- الجهود التعليمية للجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة:

الجمعية الخيرية الإسلامية من أقدم الجمعيات وأكبرهم في خدمة الإنسانية والتعليم، وقامت لمساعدة فقراء المسلمين وتعليم أبنائهم. وقد اعتمدت هذه الجمعية في تأدية رسالتها على تبرعات الخيرين وإيراد الأوقاف التي أوقفها الخيرون عليها ولقد ساهمت هذه الجمعية مساهمة فعالة في نشر التعليم عن طريق مدارسها التي أنشأتها في كثير من بلاد مصر.

وكان سعد زغلول أحد الأعضاء المؤسسين لها وقد بذلت هذه الجمعية جهوداً تعليمية كبيرة لنشر التعليم في مصر، ففي سنة ١٩١٠ كان يوجد ثماني مدارس من مدارسها يتقدم طلبتها لامتحان شهادة الدراسة الابتدائية، وقد بلغ عدد تلاميذ مدارس الجمعية الذين يتمتعون بالمجانية لغاية

---

(١) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، مرجع سابق، ص ص١٤٠-١٤٣.

(٢) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر (١٨٨٢-١٩٢٢)، مرجع سابق، ص ص٣٨٩-٤١٥.

آخر عام ١٩١٠ عدد ٩٨١ تلميذاً. وفي عام ١٩١٢ قررت الجمعية فتح أبواب التعليم الثانوي لنيل شهادة الكفاءة.

ولم تقتصر الجمعية الخيرية الإسلامية على نشر التعليم الابتدائي والثانوي وإنما ساهمت كذلك في تعليم الطلبة تعليماً عالياً فقدمت خدمات لعدد من نجباء الفقراء حيث يسرت لهم سبيل مواصلة التعليم العالي داخل القطر وخارجه، كما كانت تساعد بعض طلبة المدارس العالية بمرتبات شهرية.

ب- الجهود التعليمية لجمعية العروة الوثقى الخيرية الإسلامية بالإسكندرية:

تأسست هذه الجمعية بالإسكندرية في سنة ١٨٩٢ والغرض منها القيام بالأعمال الخيرية ونشر العلوم والمعارف والآداب والصنائع وتعليم الفقراء مجاناً والإعانة على تربيتهم. وقد اهتمت الجمعية بنشر التعليم فبلغ عدد المدارس التي أنشأتها حتى عام ١٩٠٧ (٦ مدارس للبنات، ١١ مدرسة للبنين) وفي عام ١٩٠٨ فتحت الجمعية قسما ثانوياً ليلياً.

وما وافت سنة ١٩١٢ حتى أزدهرت الجمعية وتوسعت في نشر التعليم وأصبحت مدارسها قائمة على أربع أنواع هي:

أولاً: مدارس فنية وتشمل مدرسة لتعليم الصنائع والفنون ومدرسة لتعليم زراعة الخضر والفواكة وإنشاء البساتين.

ثانياً: مدارس ابتدائية لإعداد تلاميذ لامتحان الشهادة الابتدائية وتشمل مدارس البنات أيضاً.

ثالثاً: مكاتب مجانية لإعداد تلاميذ لمدرسة محمد علي الصناعية.

رابعاً: مدارس تحضيرية لإعداد تلاميذ للمعاهد الدينية.

وقد اهتمت الجمعية بالتعليم الفني وأنشأت مدرسة محمد علي الصناعية في عام ١٩٠٤ ومدة الدراسة بها أربع سنوات زيدت فيما بعد إلى خمس وكان الغرض من إنشائها خدمة الأهالي بنشر الفنون والصنائع وتعليمها على أصولها الفنية حتى يمكن إيجاد العدد الكافي من الصناع المصريين العاملين على خدمة وطنهم.

كذلك اهتمت الجمعية بتعليم البنات فأصبحت تشرف على ست مدارس للبنات معظمها في الأحياء التي يكثر وجود الفقراء فيها لحاجتهم إلى تعليم فتياتهم الأعمال اليدوية وغيرها من العلوم المنزلية.

جـ- الجهود التعليمية للجمعيات الخيرية القبطية:

إتسع نشاط الجمعيات الخيرية القبطية واتجهت نحو نشر التعليم على نطاق واسع وكثرت بذلك مدارس الأقباط وكانت حركة نشر التعليم التي قام بها الأقباط في مصر ضمن الجهود الوطنية في التعليم هي في الواقع قيام بنشاط تعليمي يهيئ لأقباط مصر الالتحاق بمدارس حتى يبعدهم عن الالتحاق بالمدارس الأجنبية ومن ثم يبعدهم عن التأثر بالمؤثرات الأجنبية فيها، وفي عام ١٨٨١ تأسست أولى المؤسسات الخيرية وأكبرها وهي الجمعية الخيرية

القبطية الكبرى باسم جمعية المساعي الخيرية ثم تحول اسم الجمعية في عام ١٩٠٨ إلى (الجمعية الخيرية الكبرى) وقد أنشأت الجمعية المشغل البطرسي بمدارسه الابتدائية والأولية والتدبير المنزلي والفنون الطرزية وقامت بتعليم عدد كبير من أبناء الفقراء ابتدائياً وثانوياً وعالياً.

وكانت جمعية التوفيق القبطية هي ثانية الجمعيات القبطية المنشأة فقد أسست عام ١٨٩١ وقامت هذه الجمعية بإنشاء مدرسة صناعية ثم مدرسة للبنات تجمع الأقسام الابتدائي والثانوي وروضة الأطفال والفنون الطرزية وقد قامت الجمعية أيضاً بإنشاء مدرسة للبنين بها القسمين الابتدائي والثانوي. وفي عام ١٨٩٩ أنشئت جمعية الإيمان القبطية وكان كل أعضائها من طلبة المدارس العليا ثم تطورت أحوالها إلى أن صارت جمعية نظامية تقوم بتدريس اللغة القبطية والدروس الدينية وفي عام ١٩١٤ أنشأت فرعاً لها وأصبح هذا الفرع المستقل جمعية قائمة بذاتها فأنشأت المدارس الابتدائية والثانوية للبنين وللبنات ومدارس لرياض الأطفال وكذلك للفنون الطرزية والتجارة المتوسطة.

وفي عام ١٩٠١ تأسست جمعية المحبة وقد قامت هذه الجمعية بافتتاح مدرسة مجانية لتعليم الفتيات الصغيرات بدأ بعدد ١٢ فتاة ثم إزداد العدد بعد ذلك وتوسعت فأنشئت فرعاً مستقلاً لتعليم الفنون الطرزية.

وفي عام ١٩٠٨ تأسست بالفجالة جمعية ثمرة التوفيق التي أنشأت في عام ١٩١٠ مدرسة ابتدائية صغيرة كانت تضم عددا بسيطاً من الأطفال الفقراء وفي عام ١٩١٣ أنشأت الجمعية مدرسة للبنين.

وفي عام ١٩٠٩ تأسست جمعية الإخلاص القبطية بالإسكندرية حيث أنشأت معهداً لتعليم العلوم الأولية والفنون الطرزية ثم قامت بعد ذلك بإنشاء مدرسة أولية أخرى.

وهكذا يتضح أن الجمعيات الخيرية الإسلامية والقبطية قد قامت بجهود وطنية أهلية تعليمية لنشر التعليم كرد فعل لسياسة الاحتلال نحو التقتير في التعليم ومسايرة للشعور الوطني القومي المصري.

ثانياً: الجهود الوطنية لإنشاء الجامعة المصرية[١]:

اتجهت أنظار المصريين إلى النهوض بالتعليم العالي وبدأ التفكير في إنشاء جامعة مصرية أهلية وخاصة أن المصريين وجدوا أن المدارس

---

(١) سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (مصر النهضة)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

- رؤوف عباس حامد: تاريخ جامعة القاهرة، تاريخ المصريين (٧٣)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ص٣١-٤٧.
- جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر (١٨٨٢-١٩٢٢)، مرجع سابق، ص ص٤١٥-٤٢٥.

الأجنبية قد انتشرت انتشارا كبيراً في البلاد وبدأت بعض الهيئات الأجنبية تفكر في إنشاء جامعة أجنبية في مصر.

ومن ثم نشطت الجهود الوطنية لإنشاء جامعة مصرية أهلية، وكان الزعيم مصطفى كامل شديد الاهتمام بالفكرة، فنشر مقالاً على صفحات اللواء عام ١٩٠٤ دعا فيه القراء أن يبدوا رأيهم في مشروع الجامعة وإمكانية تحقيقه باعتباره حجر الأساس للنهضة الوطنية.

وفي عام ١٩٠٥ عاد للكتابة في نفس الموضوع واقترح أن تسمى الجامعة (كلية محمد علي) وذلك بمناسبة مرور مائة عام على توليه محمد علي باشا حكم مصر.

وفي عام ١٩٠٦ انتهز مصطفى كامل فرصة تشكيل لجنة لجمع التبرعات لتقديم هدية له بمناسبة عودته من أوربا بعد شن حملة دعاية سياسية ضد بريطانيا بسبب حادثة دانشوي، فرفض الفكرة، وطالب بأن تقوم اللجنة بدعوة الأمة كلها، وطرق باب كل مصري، لتأسيس كلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء.

وجاءت الأزمة المالية عام ١٩٠٧ لتلقي بظلالها على حركة التبرع لمشروع الجامعة. وفي عام ١٩٠٨ اجتمعت اللجنة الفنية وتقرر أن يبدأ نشاط الجامعة في اتجاهين: أولهما: إيفاد بعثة من عشرة طلاب يدرس نصفهم الآداب ونصفهم الآخر العلوم، يوفدون إلى جامعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا ليكونوا نواة لهيئة التدريس بالجامعة، وثانيهما، أن تبدأ الدراسة بأربعة دروس فقط هي: تاريخ الحضارة القديمة في الشرق، وتاريخ الحضارة الإسلامية،وتاريخ الآداب العربية، وتاريخ الآداب الفرنسية والإنجليزية. وأن تكون مدة الدراسة ثمانية شهور (نوفمبر ــ يونيو) في العام، ويعطي لكل فرع من فروع الدراسة أربعين درسا في السنة. وأن تكون لغة التدريس العربية مع جواز إلقاء الأساتذة الأجانب لدروسهم باللغتين الإنجليزية والفرنسية حتى يعود أعضاء بعثة الجامعة بعد استكمال دراستهم، فيتم التدريس بالعربية وحدها. وتقرر أن يكون التدريس مسائياً فيما بين الخامسة والثامنة. وأن تقبل الجامعة خريجي المدارس العليا وطلبتها، وطلبة الأزهر ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي.

وقد احتفل رسمياً بافتتاح الجامعة المصرية في القاعة الكبرى بمجلس شورى القوانين بحضور الخديوي عباس في ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٨، وقد تم بعد ذلك اعتراف الحكومة بالجامعة.

وفي العام الدراسي الثاني أدخل مجلس إدارة الجامعة عدة تعديلات على مناهج الدراسة التي وضعت في العام الأول، فأدخلت العلوم الطبيعية، وعلم مقارنة اللغات، ومنهج البحث التاريخي، والأدب الفرنسي.

وبهذا نرى أن الجهود الوطنية التعليمية قد شملت جميع مراحل التعليم وقام الشعب المصري بعبء كبير نحو تعليم نفسه حتى يسد الثغرة التي فتحتها سلطات الاحتلال غير أن الوعي القومي قد دفع المصريين إلى ميدان التعليم بحماس وجعلهم يتسابقون في افتتاح المدارس والتبرع للجامعة مما كان له أثره الكبير على مستقبل الثقافة في مصر أثناء الاحتلال.

ز- التعليم الديني:

عملت سلطات الاحتلال على تشجيع التعليم الديني في الكتاتيب والمساجد والأزهر، ليس حباً لهذا النوع من التعليم، ولكن إيماناً من السلطات بأن هذا التعليم لا يتناول ــ من وجهة نظر الإنجليز ــ النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم فهو لا يهدد مصالح الإنجليز. ومن وجهة أخرى كان خريجو التعليم الديني لا ينافسون الأعداد الكبيرة من الإنجليز الذين احتكروا العمل في الوظائف الكبيرة والفنية، لأن خريجي الأزهر منصرفين إلى الوظائف الدينية لا المدنية.

ولكن روح الإصلاح سرت أيضاً إلى الأزهر تنادي بإدخال العلوم الحديثة وتطوير نظام الدراسة به[1]، وكان من أهم الإصلاحات التي أدخلت على الأزهر في عصر الاحتلال، تلك التي جاءت بها القوانين الأربعة التالية[2]:

١- قانون عام ١٨٨٥:

كان الأمر قبله قائماً على أن من وجد في نفسه القدرة على التدريس تصدي له، فألقى درساً يحضره شيوخه فإذا أذنوا له ظل قائما بها.

وبالطبع كان هذا الأسلوب يفتح ثغرات في الوصول إلى منصب التدريس. ويقضي القانون الجديد بأن يعقد للمتقدم لوظيفة التدريس في الأزهر امتحان في أحد عشر علما من العلوم المتداولة بالأزهر وهي: التفسير، والحديث، والتوحيد، والفقه، وأصول الفقة، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والبديع، والمنطق.

---

(١) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٢) السيد الشحات أحمد حسن: تطور التعليم الديني، دراسة تحليلية في مصر (١٨٠٠-١٩٢٣)، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٥، ص ص٢٢٣-٢٥٣.

- شوقي عطا الله الجمل: الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (مصر النهضة)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ص١٨-٢٢.
- سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص ص١٤٨-١٥٠.

والمتقدم للامتحان يتقدم بطلب لشيخ الأزهر يبدي فيه رغبته للالتحاق بجماعة العلماء المدرسين فإذا استوفى شروط التقدم للامتحان يطلب منه إعداد درس في كل من فنون المعرفة. وتشكل لجنة الامتحان من ستة من العلماء فإذا اجتاز الامتحان سمح له بالتدريس.

٢- قانون عام ١٨٩٦:

بموجب هذا القانون أدخل في منهج الأزهر تدريس العلوم الحديثة مثل الحساب والجبر والهندسة، وعلم تقويم البلدان (الجغرافيا)، والتاريخ، كذلك وضع القانون شروط لانتساب الطلبة إلى الأزهر.

وأنشأ هذا القانون شهادة تسمى (الشهادة الأهلية) يتقدم إليها من قضى بالأزهر ثماني سنوات، وأتم تحصيل ثمانية علوم فأكثر ويؤدي امتحاناً شفهياً أمام ثلاثة من العلماء برئاسة شيخ الأزهر، كما أنشأ القانون (شهادة العالمية) ويتقدم لها من قضى بالأزهر أثنى عشر عاما على الأقل ويؤدي امتحانه أمام لجنة من ستة من العلماء برئاسة شيخ الأزهر. وصدر هذا القانون في عهد الشيخ حسونة النواوي.

٣- قانون عام ١٩٠٨:

يعتبر من أهم القوانين التي أدخلت تعديلات جوهرية على الأزهر، ووفقاً لهذا القانون نظم سلم التعليم الديني إلى ثلاثة أقسام: أولي (ابتدائي) وثانوي وعالي، ومدة الدراسة في كل مرحلة منها أربع سنوات. ووضعت خطة للدراسة يدرس الطالب بموجبها في كل فرقة عدد من المواد القديمة وعدد من المواد الحديثة، وتعقد امتحانات في نهاية كل عام، كما تعقد امتحانات عامة في نهاية كل مرحلة.

٤- قانون عام ١٩١١:

يعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي اهتمت بتنظيم شئون الأزهر والمعاهد التابعة له. وقد حدد هذا القانون اختصاص شيخ الأزهر، وأنشأ هيئة للإشراف عليه تحت رئاسة شيخ الأزهر أطلق عليها (مجلس الأزهر الأعلى) كما نظم شئون موظفي الأزهر من حيث التعيين، والترقية، والأجازات، كما نظم شروط قبول الطلاب وغير ذلك. وبعد صدور هذا القانون تضاعف عدد الطلاب الملتحقين بالأزهر والمعاهد التابعة له.

وهكذا نجد أن التعليم الديني كانت تتوفر له حرية التعديل والتنظيم بدرجة أكبر من التعليم المدني، وذلك لأن سلطات الاحتلال لم تجد فيه منافساً لرجالها التي تعتمد عليهم في الوظائف الهامة، أو خطراً على سياستها التعليمية.

ح- تعليم البنات:

تمتعت المرأة المصرية بمكانة عالية طوال التاريخ، واعتمدت المرأة على التعليم في الوصول لوضع اجتماعي سليم. وأسهمت الجمعيات النسائية في إنشاء مدارس للبنات.

وفي عام ١٩٠٠ أنشأت وزارة المعارف قسما للمعلمات في مدرسة السنية وفي عام ١٩٠٣ أنشئت مدرسة لمعلمات الكتاتيب وكان الدافع على إنشائها تشجيع الآباء على تعليم بناتهم[١].

وصدر قرار في عام ١٩١٦ يقضي بأن تنشأ بصفة مؤقتة دراسة إضافية بمدرسة المعلمات الأولية ببولاق لإعداد مدرسات للمدارس الأولية الراقية للبنات، كما أنشئت مدرسة لرياض الأطفال عام ١٩١٨ للبنات وكانت مدة الدراسة بها سنتين[٢].

وفي ديسمبر عام ١٩٢٠ خطى تعليم البنات خطوة في مصر إذ وضعت وزارة المعارف أساس التعليم الثانوي للبنات بأن أنشأت مدرسة في القاهرة وذلك حتى تفتح أمام خريجات المدارس الابتدائية باب الوصول إلى الاستزادة من العلوم الحديثة[٣].

وزاد عدد المدارس الأولية للبنات، فمن ٧١ مدرسة عام ١٩١٧ إلى ١٦٢ مدرسة عام ١٩٢٤ واتسع نطاق المدارس الابتدائية والنتيجة أن تضاعف عدد المتقدمات لامتحان إتمام هذه الشهادة، وأنشئت بعض المدارس الثانوية لاستيعاب الراغبات في الالتحاق بها من الناجحات. ووضعت الوزارة أمام اعتبارها فتح باب التعليم العالي أمام خريجات التعليم الثانوي وخاصة بعد أن تقرر المساواة في التعليم[٤].

لقد استطاع الاحتلال أن يسيطر على التعليم ويطوعه وفق مشيئته في هذه الفترة عن طريق عدة ميادين مختلفة هي[٥]:

١- نشر اللغة الإنجليزية:

عن طريق نشر اللغة الإنجليزية كانت السيطرة الإنجليزية على التعليم، فحرصوا على القضاء على ما سواها. فاللغة التركية التي كانت سائدة طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى ١٨٨٢ ألغاها

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٧٩، مرجع سابق، ص٥٠.

(٢) المرجع السابق: ص٥٧.

(٣) المرجع السابق: ص٦٢.

(٤) لطيفة محمد سالم: المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي ١٩١٩-١٩٤٥، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (مصر النهضة)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص ص٧٤-٧٥.

(٥) إميل فهمي: التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص١٢٠-١٣٠.

الاحتلال نهائياً في عام ١٨٩٨ وفصل مدرسيها عن نظارة المعارف. وابتدأ يعمل على إضعاف اللغة العربية، فقد تقرر تدريس الجغرافيا وعلم الأشياء في المدارس الابتدائية باللغة الإنجليزية وفي السنة التالية درست الجغرافيا والتاريخ والطبيعة في المدارس الثانوية باللغة الإنجليزية، وكانت الدراسة في مدرسة الطب باللغة العربية منذ إنشائها ولكن في عام ١٨٩٨ جعلت الدراسة باللغة الإنجليزية وامتد هذا إلى مدارس الهندسة والحقوق والمعلمين، ولما اشتدت الشكوى من جعل اللغة الأجنبية هي اللغة الرسمية أعيد التدريس باللغة العربية في بعض المواد على أن يدرسها مدرسون من الإنجليز.

٢- إلغاء مجانية التعليم وفرض المصروفات:

قام الاحتلال بإلغاء المجانية التي كانت مقررة في عهد إسماعيل في كافة المدارس، وقد عضد يعقوب أرتين وكيل نظارة المعارف إلغاء مجانية التعليم إذ رأى في عام ١٨٩٤ أن وجود المجانية في المدارس الابتدائية في مصر أمر غير عادل.

٣- الامتحانات:

وضع الاحتلال نظاماً دقيقاً للامتحانات في جميع المدارس وركز كل أمورها في يد النظارة، وقد اتخذ من الامتحانات أداته الهامة في سيطرته على التعليم.

٤- ميدان التفتيش:

لقد بدأ المستشار الإنجليزي باستبدال المفتشين المصريين بآخرين من الإنجليز، خاصة مع بداية تدريس المواد باللغة الإنجليزية عام ١٨٨٨ فكان المفتشون الإنجليز (جواسيس في المدارس) واستبدوا بالمدرسين والنظار استبداداً عنيفاً، فكان مبدأ الرعب والرهبة من المفتشين.

٥- سيطرة المستشار الإنجليزي وموظفيه:

كان المستشار الإنجليزي هو القابض على زمام الأمور في نظارة المعارف، وكان الخديوي يعين وزير المعارف ثم يتركه يدير أمور التعليم مع المستشار البريطاني الذي كان في استطاعته عرقلة أي مشروعات ليست من تخطيطه.

ثالثاً: خصائص التعليم في عهد الاحتلال:

تتمثل أهم خصائص التعليم في فترة الاحتلال فيما يلي:

١- حاول الاحتلال البريطاني القضاء على الثقافة الفرنسية في مصر وإحلال الثقافة الإنجليزية محلها، للعمل على تثبيت نفوذه في البلاد عن طريق الاستعمار الثقافي، فجعل تدريس التاريخ والجغرافيا والعلوم الطبيعية في المدارس باللغة الإنجليزية بدلاً من اللغة العربية،كما ألغيت مدرسة المعلمين التوفيقية التي أنشئت في عام ١٨٨٠ لتخريج معلمين

لتدريس اللغة الفرنسية وكان إلغاؤها عام ١٩٠٣ لمحاولة القضاء على انتشار اللغة الفرنسية.

٢- حاول الاحتلال الإنجليزي بشتى الطرق أن يضيق نطاق التعليم المصري، وأن يصرفه عن أهدافه الصحيحة، فجعل وظيفته الأساسية إمداد الحكومة بالموظفين[١].

٣- أهمل الإنجليز التعليم الفني وخاصة التعليم الصناعي، وحاولوا تأكيد رأيهم القائل أن مصر بلد زراعي لا تملك المقومات اللازمة لقيام الصناعة بها.

٤- أشاع الإنجليز جوا من الإرهاب في المدارس امتد إلى النظار وإلى المعلمين وإلى التلاميذ، وحرموا عليهم مناقشة القضايا الوطنية بدعوى أن مناقشتها يعتبر اشتغالاً بالسياسة.

٥- الاتجاه المركزي في التعليم لتحقيق السيطرة الإنجليزية وبذلك تركزت كل أمور التعليم في يد السلطة التعليمية الإنجليزية مما عطل الاستقلال الفكري[٢].

٦- الشخصية الأولى في هذه المرحلة هي شخصية سعد زغلول نظراً لمواقفه الإيجابية في تحدي سلطة المستشار الإنجليزي حتى أعاد المجانية، ورد للغة العربية اعتبارها في التدريس ورفع حصة التعليم من الميزانية العامة للدولة.

وفيما يلي أهم إنجازات سعد زغلول خلال فترة توليه نظارة المعارف:

سعد زغلول[٣]:

(ولد سنة ١٨٦٠ ــ توفي سنة ١٩٢٧)

نال سعد زغلول ليسانس الحقوق وعين سنة ١٨٨٠ محرراً للوقائع المصرية ثم معاوناً بوزارة الداخلية، ومارس المحاماة من سنة ١٨٨٤ إلى أن

---

(١) وزارة التربية والتعليم: لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلاً في أشخاص وزرائها، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ص١١٤-١١٦.

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، مرجع سابق، ص ص٥١-٥٣.

- جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر، مرجع سابق، ص ص٣٤٣-٣٥٤.
- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: مذكرات سعد زغلول، تحقيق عبدالعظيم رمضان، الجزء الأول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص ص١٠١-١١٠.

عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف العليا سنة ١٨٩٣، وعين ناظراً للمعارف من أكتوبر سنة ١٩٠٦ حتى فبراير ١٩١٠.

إنجازات التعليم خلال فترة توليه ناظراً للمعارف:

- أصدر في ديسمبر سنة ١٩٠٦ قراراً بإنشاء إدارة خاصة للتعليم الزراعي والصناعي للنهوض بالتعليم الفني، ثم أضيف إليها التعليم التجاري عند إنشائه عام ١٩١١.
- كانت مدة الدراسة بالتعليم الابتدائي أربعة سنوات تدرس فيها مواد باللغات الأجنبية وأخرى باللغة العربية وزادت المواد التي تدرس باللغة العربية من سنة ١٩٠٧.
- في عام ١٩٠٧ زيدت مدة الدراسة بالتعليم الثانوي إلى أربع سنوات بدلاً من ثلاث وتشعبت الدراسة في السنتين الأخيرتين إلى علمي وأدبي للحصول على شهادة الكفاءة. ثم غير اسمها إلى شهادة الدراسة الثانوية قسم أول.
- في سبتمبر سنة ١٩٠٧ صدر قرار بتدريس بعض المواد الحديثة باللغة العربية بدلاً من الإنجليزية، ودرس مادة الفلسفة في القسم الأدبي الثانوي لأول مرة سنة ١٩٠٩.
- تم في عهده افتتاح الجامعة المصرية الأهلية، في احتفال رسمي في ديسمبر سنة ١٩٠٨، وقد وصل عدد طلابها خلال سنة ١٩٠٨/ ١٩٠٩ إلى ٣٠٢٤ طالباً.
- في أواخر سنة ١٩٠٨ أنشأ الحزب الوطني مدارس ليلية لتعليم الفقراء والعمال مجاناً.
- أنشئت مدرسة للتعليم الثانوي النسوي سنة ١٩١٠ كانت تعتبر النواة الأولى لدراسة التخصص في مادة التدبير المنزلي وكان مؤهل القبول بها الحصول على شهادة المدرسة الأولية الراقية ومدة الدراسة بها عامان.
- أصدرت الحكومة قرار بإعفاء تلاميذ المدارس الصناعية والزراعية من التجنيد، تشجيعاً لهم على الالتحاق بهذه المدارس.
- كان سعد زغلول أول وزير يخرج من مكتبه في ديوان الوزارة للطواف على مدارس الأقاليم، كما كان أول من قرر عطلة بالمدارس احتفالاً بعيد رأس السنة الهجرية.
- اهتم سعد زغلول بزيادة نصيب التعليم من الميزانية العامة للدولة، حتى أصبح في آخر مدته ثلاثة أضعاف ما كان عليه في بدء الاحتلال.
- أنشأ مدرسة القضاء الشرعي لتخريج قضاة شرعيين، أكثر كفاءة وفهماً لقوانين الشريعة من خريجي الأزهر.

- اهتم بمحاربة الأمية، فأكثر من الكتاتيب في القرى الصغيرة، ورفع الإعانة المخصصة لها إلى أكثر من ضعفها.

ومن الإنجازات الكبيرة لسعد زغلول في أثناء نظارته للمعارف، ما تحقق في حقل البعثات. فقد استطاع أن يقفز بميزانيتها، في خلال ثلاث سنوات، نحو سبعة أضعاف، كما زاد عدد المبعوثين على نفقة الحكومة من ٣ مبعوثين في سنة ١٩٠٦ إلى ٥٩ في سنة ١٩١٠.

كما أن معلمي الكتاتيب قد لقوا اهتماماً خاصاً من نظارة سعد زغلول، فقد بذلت محاولات لحسن اختيار الطلاب الذين يلحقون بمعلمي الكتاتيب، كذلك زيدت حصص اللغة العربية المعطاة لهم. بل إن سعد زغلول أراد تعديل لائحة مدارس معلمي الكتاتيب، وإعطاء شهادة كفاءة التدريس لمن يتمون دراساتهم بمدارس معلمي الكتاتيب، ويمضون سنتين في التدريس. كما اهتم بمدارس المعلمات ونجح في أن يضيف إلى مدرسة المعلمات الأولية في بولاق، التي أنشئت عام ١٩٠٣، أربع مدارس أخرى في فترة توليه النظارة.

يتضح من كل هذا أن الاحتلال البريطاني نجح في السيطرة على اقتصاديات الدولة وإضعاف مقاومة الأمة. فتركز الاهتمام على الزراعة، بينما تدهورت الصناعة لقلة عدد الفنيين وحتى الصناعات القليلة التي قامت، كانت تعتمد على الأيدي العاملة الأجنبية، وأصبحت مصر الحقل الذي يورد القطن إلى بريطانيا، بينما غزت البضائع الإنجليزية الأسواق المصرية.

وقد حاول الاحتلال البريطاني أن ينشر الثقافة الإنجليزية في مصر ووجد في التعليم الوسيلة التي تساعده على تحقيق أطماعه الاقتصادية والسياسية. واقتصر هدف التعليم على إعداد فئة قليلة من الموظفين ولذلك جعل التعليم بالمدارس الابتدائية والثانوية والعالية بالمصروفات بعد أن كان بالمجان. ونجحت خطة الاحتلال في إضعاف التعليم، فقد انصرف الشعب عن الالتحاق بالمدارس بعد أن أصبحت بالمصروفات وأصبحت اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم بالمدارس بدلاً من اللغة العربية ولما تولى سعد زغلول نظارة المعارف عام١ ٩٠٦ عمل على إلغاء اللغة الإنجليزية وأعاد اللغة العربية.

كما تألفت في هذه الفترة الجمعيات الخيرية لنشر التعليم، وأنشأت كثير من المكاتب والمدارس الابتدائية والثانوية، كما تم إنشاء الجامعة المصرية الأهلية سنة ١٩٠٨.

وبقيام ثورة سنة ١٩١٩ وضع حد للمظالم التي عانى منها الشعب تحت حكم الاحتلال واضطرت إنجلترا لتهدئة الرأي العام المصري بإصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

الفصل العاشر

التعليم في مصر في عصر الاستقلال

(١٩٢٣ ـ ١٩٥٢)

أولاً: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة.

ثانياً: تنظيم التعليم.

أ- التعليم في المرحلة الأولى.

ب- التعليم الثانوي.

ج- التعليم الفني.

د- التعليم العالي.

ه- التعليم الديني.

التجديدات التربوية.

ثالثاً: زعماء الإصلاح في التعليم.

الفصل العاشر
التعليم في مصر في عصر الاستقلال
(١٩٢٣ ــ ١٩٥٢)

يدور هذا الفصل حول أهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع المصري منذ عام ١٩٢٣ وحتى ١٩٢٥ وأهم التطورات التعليمية في تلك الفترة.

أولاً: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة:

التطورات السياسية:

- صدر أول دستور للبلاد في عام ١٩٢٣ بعد حصول مصر على استقلالها بموجب تصريح ٢٨ فبراير.
- استمرار محاولات بريطانيا للتدخل لم تنقطع، وتمثل في بقاء بعض المستشارين الإنجليز بالإضافة إلى وجود بعض الامتيازات الأجنبية لحماية مصالح الأجانب في مصر، والقوات البريطانية الرابضة في منطقة القناة.
- على الرغم من أن دستور ١٩٢٣ نص على أن جميع السلطات مصدرها الأمة، وعلى أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه، إلا أن القصر كان له محاولات للتدخل في الحكم.
- تميزت تلك الفترة بظهور الصراعات السياسية بغرض الوصول للحكم مما أربك المشروعات بسبب التناقض الحزبي، وخلق رأسمالية جديدة إلى جانب الإقطاع ــ كونوا ارستقراطية شبه منعزلة عن الشعب.
- عقد معاهدة ١٩٣٦ التي تعتبر خطوة هامة في سبيل إنهاء الوجود البريطاني على مصر.
- سرعة انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ونمو الوعي القومي بين طبقات الشعب المصري وظهور طبقة برجوازية من أطباء ومهندسين وضباط وصناع ومزارعين على مسرح السياسة.
- معارضة الوطنيين لسوء الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر من تعطيل للدستور وتقييد لحرية المواطنين ومصادرة الصحف[1].

([1]) شكري عباس حلمي، إيهاب السيد إمام: تاريخ وسياسات التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص ص١٠٤-١٠٧.

- فؤاد بسيوني متولي: التعليم العام، مرجع سابق، ص ص١٠٧-١٠٨.

التطورات الاقتصادية:

عانى الاقتصاد المصري من التخلف بصفة عامة، وبالرغم من ذلك حدث تطور في بعض المجالات منها:

في المجال الزراعي، انتعشت الزراعة بفضل أعضاء المجالس النيابية الذين اهتموا بمشروعات الري مما أدى لزيادة مساحة الأرض الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء بنك التسليف، كذلك اعتماد المزارعين على محصول واحد هو القطن، الأمر الذي ظهرت مضارة فيما بعد.

في المجال الصناعي، ازدهرت الصناعة الوطنية خاصة بعد إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠، كما تعددت المنشآت الصناعية (أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) وتكونت الشركات والبنوك كما ازدادت السلع الاستهلاكية خاصة بعد الحرب، وظهرت طبقة الرأسمالية الوطنية التي حاولت التخفيف من حدة الاحتكارات الأجنبية.

في المجال التجاري، قطاع التجارة استطاع اجتذاب القليل من المثقفين، إلا أن الوظيفة كانت أمل كل مصري، مما جعل اليهود يتحكمون في التجارة، والسيطرة عليها، مما كان سبباً في تأخر البلاد.

التطورات الاجتماعية:

- ظهور طبقة ملاك الأراضي الزراعية الذين يمتلكون أقل من خمسة أفدنه، وظهور طبقة ملاك الأراضي الإقطاعيين ومعهم الملك الذين امتلكوا ثلث المساحة الزراعية.
- ظهور طبقة غنية ممثلة في الإقطاعيين أصحاب الأراضي الزراعية الكبيرة، والرأسماليين أصحاب المصانع والشركات الذين عملوا لمصالحهم الخاصة.
- زاد حجم الطبقة المتعلمة كنتيجة طبيعية للتوسع في التعليم وتقرير مجانيته وتكونت منهم الغالبية العظمى من موظفي الحكومة، الذين لعبوا دوراً هاماً في الحركة الوطنية، إلا أن هذه الطبقة عانت بعد قيام الحرب العالمية الثانية من ارتفاع مستوى المعيشة.
- اجتذبت المدن الصناعية الكثير من أبناء الريف للعمل في المصانع، وكون هؤلاء مجتمعات جديدة.
- شجعت الحكومات على زيادة الخدمات الاجتماعية لصالح المواطنين كالتأمين الصحي والجمعيات التعاونية والمستشفيات والتعليم الشعبي المجاني[1].

([1]) فؤاد بسيوني متولي: التعليم العام، مرجع سابق، ص ص١٠٨-١١٠.

ثانياً: تنظيم التعليم في الفترة ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢:

صدر أول دستور لمصر في عام ١٩٢٣ وكان عاملاً هاماً في دفع حركة التعليم إلى الأمام، وقد نص الدستور على أن:

- مادة (١٧) التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يناف الآداب.
- مادة (١٨) تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون.
- مادة (١٩) التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة[١].

وبهذا يكون الدستور الأول للبلاد قد أولى التعليم أهمية كبيرة من أجل نشره بين أبناء الشعب ونص على أن تنظيم أمور التعليم عن طريق القوانين.

أ- التعليم في المرحلة الأولى:

صدر الدستور في عام ١٩٢٣ وقد نص في المادة ١٩ منه على أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة. وترتب على ذلك أن تقدمت الوزارة بمشرعات متعددة لنشر التعليم في المرحلة الأولى وقد اتخذت الوزارة خطوات إيجابية للنهوض بهذا النوع من التعليم خلال الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢ ومن أهم هذه الخطوات مايلي:

أ- مدارس المشروع:

بعد صدور الدستور المصري وضعت الوزارة مشروعاً لتعميم التعليم الأولى وبدأت في تنفيذه في عام ١٩٢٤ فأنشأت ١٢٧ مدرسة أولية في المديريات والمحافظات تسير على نظام وخطة المدارس الأولية وجعلت التعليم فيها بالمجان. وقد عرفت هذه المدارس باسم مدارس المشروع ولكن الوزارة لم تتوسع في إنشاء هذه المدارس لأنها كانت تعد مشروعاً آخر هو مشروع التعليم الإلزامي.

ب- مشروع التعليم الإلزامي عام ١٩٢٥:

في عام ١٩٢٥ استعرضت الوزارة جميع المشروعات التي قدمت لتعميم التعليم الأولي وانتهت إلى إصدار مشروع التعليم الإلزامي. وكان هذا المشروع يرمي إلى تعميم التعليم بإنشاء مدارس إلزامية أو مكاتب عامة مدة الدراسة بها ست سنوات من سن السابعة إلى الثالثة عشرة وتسير الدراسة بها على أساس نصف اليوم بمعنى أن تتعلم طائفة من الأطفال في الصباح وطائفة أخرى بعد الظهر، وذلك حتى يتمكن التلاميذ من مساعدة ذويهم في الزراعة أو الصناعة حتى لا يؤدي نشر التعليم إلى هجر الصبية لحرفهم التي يرغبون في إعداد أنفسهم لها. وقد وضعت خطة لإنشاء عدد معين من المدارس في كل عام وبدأ في تنفيذ المشروع عام ١٩٢٥، وقدرت نفقاته

---

(١) المرجع السابق: ص ص٣١٤-٣٣٨.

مبدئياً بما لا يتجاوز ٣ مليون جنيه موزعة على ٢٣ سنة (من ١٩٢٦/٢٥ ــ ١٩٤٨/٤٧) وسارت خطة تنفيذ المشروع مشاركة بين الوزارة ومجالس المديريات وفق الأسس التالية:

١- تقوم المجالس بإدارة هذه المدارس وتتحمل نفقات إنشائها وتأثيثها وتقوم الوزارة بإنشاء وإدارة مدارس المحافظات.

٢- تتولى الوزارة التفتيش على هذه المدارس جميعاً من الناحيتين الفنية والصحية وتدفع نفقات إعداد المعلمين ومرتباتهم ونفقات التفتيش ومرتبات الخدم وثمن الكتب والأدوات.

٣- تتولى إدارة المكاتب في كل مديرية لجنة فنية تسمى لجنة التعليم الإلزامي يرأسها مدير الإقليم ويتألف أعضاؤها من مدير التعليم وناظر المدرسة الثانوية وأحد مفتشي الوزارة ومن يختاره المجلس من بين أعضائه.

وقد وضعت للمكاتب خطة تتضمن مواد الدراسة الآتية: القرآن الكريم ــ اللغة العربية ــ الخط ــ الأخلاق ــ التربية الوطنية ــ الجغرافيا ــ التاريخ ــ مبادئ العلوم ــ تدبير الصحة ــ الحساب العملي ــ الأشغال اليدوية ــ الرسم ــ التربية البدنية.

ولتدبير العدد اللازم من المعلمين للسير في هذا المشروع أخذت الوزارة تتوسع في إنشاء مدارس المعلمين والمعلمات الأولية وزيادة عدد فصولها، وقد كانت خطوات الوزارة سريعة في تنفيذ مشروع التعليم الإلزامي ولكنها على ضوء التجربة أنقصت مدة الدراسة في عام ١٩٣٠ إلى خمس سنوات بدلاً من ست، كما تناولت خطة الدراسة ومناهجها بالتعديل عدة مرات[١].

وهكذا أضاف مشروع التعليم الإلزامي نوعاً ثالثاً إلى مدارس المرحلة الأولى وأصبح هناك ثلاثة أنواع هي:

أ- المدارس الابتدائية على النمط الأوروبي، وتدرس فيها اللغة الأجنبية.

ب- المدارس الأولية.

ج- المدارس الإلزامية (أنشئت عام ١٩٢٥).

وفي سنة ١٩٣٣ صدر قانون التعليم الأولي، وبمقتضاه بدأت الوزارة بتحويل جميع مدارسها الأولية (ما عدا مدارس البنات في المحافظات) إلى نظام التعليم الإلزامي، وطلبت إلى مجالس المديريات تنفيذ هذا في مدارسها.

وفي سنة ١٩٣٥ لاحظت الوزارة أن نظام المدارس الإلزامية ذات الفترتين لا يؤهل الأطفال للالتحاق بالمدارس الابتدائية في سن مبكرة فقررت

---

(١) اليونسكو وجامعة الدول العربية: تعليم المرحلة الأولى في مصر، مرجع سابق، ص ص٢٧-٢٨.

تحويل بعض المكاتب العامة في المحافظات والمديريات إلى نظام اليوم الكامل، وفرضت على تلاميذ هذه المدارس مصروفات شهرية قدرها ١٥ قرشاً في المحافظات، ١٠ قروش في عواصم المديريات والمراكز والقرى الكبيرة وتبعتها في هذا مجالس المديريات في بعض مدارسها[١].

جـ- مشروع سنة ١٩٤١ لإصلاح التعليم الإلزامي:

لم يصادف مشروع سنة ١٩٢٥ تحقيق النجاح المرجو. وقد عنيت وزارة المعارف ببحث أسباب النقص فيه والنظر في وسائل العلاج، وانتهت إلى مشروع لإصلاح التعليم الإلزامي قدم للمجلس الأعلى للتعليم سنة ١٩٤١ وهذا المشروع يقوم على الأسس التالية:

١- ليس الغرض من التعليم الإلزامي مجرد محو الأمية، بل يجب أن يشمل تثقيف أبناء الشعب تثقيفاً عاما يؤدي بهم إلى حياة قومية مناسبة.

٢- يجب أن يكون الهدف الذي نرمي إلى بلوغه في فترة معقولة توحيد مناهج التعليمين الابتدائي والأولي ليكون من ذلك التعليم الموحد أساس مشترك تقوم عليه ثقافة الأمة ولتيسر فتح أبواب مراحل التعليم التالية لكل من يتوافر لديه الاستعداد لها من أبناء الشعب.

٣- تكون مدة التعليم الإلزامي ست سنوات من ٦-١٢ على أن نصل إلى تحقيق ذلك تحقيقاً كاملاً بعد فترة انتقال ــ يجوز أن تحدد مدتها بنحو ١٥ سنة ــ تجعل مدة الدراسة في أثنائها خمس سنوات فقط من السادسة إلى الحادية عشرة.

٤- يحول التعليم في المدارس الإلزامية إلى نظام اليوم الكامل لأن التجربة أثبتت أن كثيراً من عيوب التعليم ترجع إلى نظام نصف اليوم وأن الأطفال لا ينتفعون بالنصف الآخر الذي ينقطعون فيه عن المكتب ولا ينتفع بهم آباؤهم ولا ينتفع بهم أصحاب الأعمال. فالانقطاع عن المكتب نصف اليوم لا يحقق نفع بل أنه ضار بسير التعليم.

٥- روعي في خطط الدراسة أن تكون مناهج السنتين الأربع الأولى (إلى سن العاشرة) معادلة بوجه عام لمناهج المرحلة المقابلة من التعليم الابتدائي (أي إلى مستوى السنة الثانية الابتدائية) فيما عدا اللغة الأجنبية، أما السنتان الخامسة والسادسة فقد روعي فيها إعداد الطفل للحياة العملية كالأشغال اليدوية أو أعمال الحقل والهندسة العملية.

٦- توجه عناية كبيرة في هذا التعليم لرفع المستوى الصحي للأطفال وتقوية أجسامهم بالغذاء والعلاج والتربية البدنية.

٧- العناية برفع مستوى المعلم الإلزامي.

---

(١) وزارة المعارف العمومية: تقرير عن نشأة التعليم الأولى وتطوراته مقدم إلى المجلس الأعلى للتعليم، مرجع سابق، ص ص١٤-١٦.

٨- تتحمل وزارة المعارف مسئولية إدارة التعليم الإلزامي والتفتيش عليه في جميع أنحاء القطر.

وقد أحال المجلس الأعلى هذا المشروع على لجنة من أعضائه لبحثه وتقديم تقرير عنه. وقدمت اللجنة تقريراً وضمنته بعض التعديلات. وفي ضوء هذا المشروع وما أضافته اللجنة من تعديلات سارت الوزارة في إصلاح حال التعليم ويمكن إجمال الخطوات التي اتخذتها فيما يأتي:

أ- تحويل المكاتب العامة إلى نظام اليوم الكامل.

ب- صدر في عام ١٩٤٢ قانون يفرض على الدولة تغذية الأطفال في مدارس التعليم الإلزامي مع رصد الميزانية اللازمة لهذا الغرض، وقد كان لتقديم الغذاء أثر واضح في تحسين صحة الأطفال وتقدمهم التعليمي وفي انتظامهم في الدراسة.

ج- أعلنت الوزارة في سنة ١٩٤٢ أنها تنوي أن تتوجه بالتعليم الأولي وجهة عملية غايتها ترغيب النشء في العمل وطلب الرزق من خيرات الأرض في القرى ومن عمل اليدين في المصانع بالمدن، وتحقيقاً لهذا الغرض قررت الوزارة إنشاء المدارس الريفية يتلقى الأطفال فيها منذ السنة الأولى التعليم الزراعي والصناعات الزراعية إلى جانب الدراسة المعتادة بالمدارس الأولية[١].

والمهم هو أن اهتمام الحكومة بنشر التعليم الإلزامي وتعميمه أصبح حقيقة في هذه الفترة من تاريخنا وإن كانت لم تستطع تحقيق هذه الغاية لأسباب منها ما يتعلق بعدم القدرة المالية ومنها ما يتعلق بزيادة عدد السكان ومنها ما يتعلق بقوى الاقطاع التي كانت تعمل طول الوقت جادة في منع انتشار التعليم، ومنها ما يتعلق باستمرار أثر سياسة عهد الاحتلال[٢].

د- نحو توحيد المرحلة الأولى:

في سنة ١٩٣٨ قامت محاولة للتقريب بين التعليم الإلزامي والتعليم الابتدائي فألغى تدريس اللغة الإنجليزية من السنة الأولى بالمدارس الابتدائية وأصبحت تدرس بداية من السنة الثانية وقد ساعد ذلك التعديل عدد محدود من تلاميذ مدارس التعليم الأولي على الالتحاق بالمدارس الابتدائية[٣].

---

(١) وزارة المعارف العمومية: تقرير عن نشأة التعليم الأولي، مرجع سابق، ص ص١٨-٢١.

- مؤتمر التعليم الإلزامي المجاني للدول العربية: مرجع سابق، ص ص٢٠-٢٣.

(٢) أبو الفتوح رضوان: تطور التعليم الابتدائي في مصر، صحيفة التربية، السنة السابعة، العدد الرابع، مايو ١٩٥٥، ص٤٠.

(٣) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص١٧٥.

وفي عام ١٩٤٤ قررت الوزارة إلغاء المصروفات في التعليم الابتدائي وكان لهذا القرار أهميته القصوى فقد أزال الأسوار التي تفصل بين المدرستين الابتدائية والأولية، وأصبحت المدرسة الابتدائية مفتوحة للشعب وأصبح الطريق ممهداً لتوحيد أنواع التعليم في المرحلة الأولى.

وفي عام ١٩٤٨/٤٧ أنشئت المدارس الأولية النموذجية ووضعت لها مناهج ترتفع بتلاميذها إلى مستوى زملائهم في التعليم الابتدائي فيما عدا اللغة الأجنبية، وعدل قانون التعليم بحيث يتيح لتلاميذ المدارس الأولية النموذجية التقدم لامتحان الشهادة الابتدائية مع السماح لهم بامتحان إضافي في اللغة العربية بدلاً من اللغة الأجنبية وبذلك أصبح الحصول على الشهادة الابتدائية واللحاق بالتعليم الثانوي أو الفني المتوسط غير مقصور على تلاميذ المدارس الابتدائية بل يشترك معهم تلاميذ المدارس الأولية النموذجية[١].

قامت الوزارة بإصدار القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠، وفيه جعلت التعليم الأولى إلزامياً بالنسبة للبنين والبنات من ٦-١٢ سنة وأن يكون مجانياً ويقدم للأطفال وجبة غذاء بالمجان. كما رأت الوزارة توحيد السلطة التي تشرف على التعليم في البلاد وضمت إلى وزارة المعارف المدارس الأولية التي كانت تشرف عليها مجالس المديريات.

وعلى الرغم من تقرير المجانية في التعليم الابتدائي وتقارب المناهج بين المدارس الأولية والابتدائية، والسماح لتلاميذ المدارس الأولية النموذجية بالتقدم إلى امتحان الشهادة الابتدائية، فإن المرحلة الأولى للتعليم بقيت غير موحدة حتى صدر القانون رقم ٤٣ عام ١٩٥١ فأزال الفوارق بين المدرستين الابتدائية والأولية. ولكن الإلغاء كان نظريا فقط أما من الوجهة العملية فقد بقيت كل من المدرستين الأولية والابتدائية على وضعهما وظلت الهوة بينها واسعة من حيث المباني والمرافق والإمكانيات ومستوى المعلمين حتى تم التوحيد بعد قيام ثورة ١٩٥٢ وصدور القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعليم الابتدائي وبمقتضاه سميت جميع مدارس المرحلة الأولى باسم المدارس الابتدائية ومدتها ٦ سنوات من سن السادسة وحتى الثانية عشرة[٢].

ب- التعليم الثانوي:

تعرض التعليم الثانوي في تلك الفترة للعديد من التغييرات والتنظيمات وكان أهمها صدور قانون التعليم الثانوي رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ وبمقتضاه أصبحت المرحلة الثانوية ٥ سنوات تنقسم إلى قسمين:

- القسم العام ومدته ٣ سنوات وينتهي بامتحان عام يحصل فيه الطالب على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول (الكفاءة).

---

(١) مؤتمر التعليم الإلزامي المجاني للدول العربية، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) سيد إبراهيم الجيار: مرجع سابق، ص ص١٧٣-١٧٤.

- القسم الخاص ومدته سنتان تتشعب فيها الدراسة إلى تخصص أدبي أو علمي وينتهي بامتحان عام يحصل فيه الطالب على شهادة إتمام الدراسة الثانوية القسم الثاني (البكالوريا).

وفي عام ١٩٣٠ شكلت لجنة لدراسة أوضاع التعليم الثانوي وإصلاح عيوبه، وقد اقترحت هذه اللجنة بقاء القسم العام كما هو مع تقسيم مرحلة التخصص في القسم الثاني إلى أربع شعب بدلاً من شعبتين ولكن هذه الاقتراحات لم يؤخذ بها وبقى التعليم الثانوي يسير على نظام عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٥[١]. حينما تقدم أحمد نجيب الهلالي وزير المعارف بتقرير هام عن إصلاح التعليم الثانوي[٢]. وقد شخص هذا التقرير مواطن الضعف في التعليم الثانوي وأرجعها إلى العوامل التالية:

- التوسع في المناهج وازدحامها بالمواد الدراسية.
- عدم مراعاة التناسب بين ما يجب تدريسه للثقافة العامة وما يجب تدريسه كتمهيد للتخصص في الجامعة.
- نظام الامتحانات وعيوبه العديدة.
- ازدحام المدارس والفصول عن الحد المعقول.
- سوء نظام التفتيش الفني.
- إهمال نظام المعلمين[٣].

وعدل قانون التعليم الثانوي سنة ١٩٣٥ وكان نتيجة ذلك وضع مناهج جديدة وتنظيم المدارس وامتحان الشهادة الثانوية وامتحان الدور الثاني في المدارس وإضافة شعبة جديدة في التعليم الثانوي هي شعبة الرياضيات[٤].

وتطبيقاً لسياسة جديدة في التعليم تقدم إسماعيل القباني بمشروع جديد لتنظيم التعليم الثانوي سنة ١٩٤٩ في عهد الوزير عبدالرازق السنهوري، وبناء عليه صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٩ فنص على أن تكون مدة التعليم الثانوي ٥ سنوات للبنين والبنات على السواء بعد أن كانت مدة الدراسة ست سنوات وأن تنقسم المرحلة الثانوية إلى قسمين:

- قسم عام مدته سنتين ويدرس التلاميذ فيه دراسات عامة ثم يمتحنون امتحاناً عاماً.

---

(١) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٢) سليمان نسيم: صياغة التعليم المصري الحديث، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص١٦٩.

(٣) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص ص١٧٥-١٧٦.

(٤) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٧٩، مرجع سابق، ص٨٧.

- قسم خاص مدته ثلاث سنوات.

وفي هذه المرحلة يتدرج التلميذ في التخصص تبعاً لميوله واستعداداته[١]. وكان التخصص في هذه المرحلة يضم إحدى المجموعات الآتية: اللغات والعلوم الاجتماعية، والأحياء، والعلوم الطبيعية، والرياضيات، والفنون التطبيقية، والفلسفة. غير أن تطبيق هذا القانون لم يستمر طويلاً، فقد تشكلت وزارة جديدة قامت بتنظيم التعليم على أساس قانون سنة ١٩٢٨ المعدل في سنة ١٩٣٠ ثم في سنة ١٩٣٥[٢].

ولعل أهم خطوة تتصل بالسياسة التعليمية في المرحلة التعليمية في تلك الفترة كانت تقرير مجانية التعليم الثانوي في عام ١٩٥٠/١٩٥١ مع قدوم طه حسين وزيراً للمعارف[٣].

وفي عام ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ والخاص بتنظيم المدارس الثانوية[٤] لذا عمل على تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام هي:

١- المرحلة الإعدادية ومدتها سنتان، وفي نهايتها يعقد امتحان يحصل فيه الناجحون على شهادة الدراسة المتوسطة.
٢- مرحلة الثقافة العامة، ومدتها سنتان دراسيتان، ويعقد امتحان في نهايتها ويمنح فيه الخريجون شهادة الثقافة العامة.
٣- مدة الدراسة سنة واحدة تنقسم فيه الدراسة قسمين: القسم العلمي أو القسم الأدبي، ويعقد في نهاية كل مرحلة امتحان للطلاب يمنح فيه الناجحون شهادة التوجيهية.

كما قسم القانون ١٤٢ لسنة ١٩٥١ التعليم الثانوي إلى ثانوي عام وفني.

وأصبحت وظيفة التعليم الثانوي ليس مجرد الإعداد للجامعة وإنما الإعداد للحياة وهو لا يؤدي إلى الجامعة فقط بل إلى المعاهد الفنية أيضا. فكان التلميذ يقضي السنتين الأولى والثانية في دراسة عامة يؤدي بعدها امتحاناً عاماً فإذا اجتازه أمكنه الالتحاق بالقسم الثاني حيث يتابع الدراسة التي تتفق مع قدراته إما دراسة نظرية في الثانوي العام وإما عملية في الثانوي الفني. وكانت الدراسة في الثانوي العام سنتين وفي الفني ثلاث سنوات يمتحن بعدها الطالب امتحاناً عاماً يمنح الناجح شهادة الثقافة العامة ثم يواصل طالب الثانوي العام دراسة لمدة عام في السنة التوجيهية التخصصية (علمي

---

(١) المركز القومي للبحوث: وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم، مرجع سابق، ص١٠٤.
(٢) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم، مرجع سابق، ص ص٢٠٤-٢٠٥.
(٣) سيد إبراهيم الجيار: مرجع سابق، ص١٧٧.
(٤) وزارة المعارف العمومية: القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التعليم الثانوي، الوقائع المصرية، العدد ٨٥، أول أكتوبر سنة ١٩٥١.

وأدبي) بينما يتم التعليم الفني بعد سنة أو سنتين وفقاً لنوع المدرسة الفنية[١]. وقد استمر العمل بهذا القانون حتى صدر قانون تنظيم التعليم الثانوي في عهد الثورة سنة ١٩٥٣.

ج- التعليم الفني:

شهدت الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢ تغييراً ملموساً في أوضاع التعليم الفني ومكانته في النظام التعليمي القومي. وأصبح التعليم الفني الجيد ضرورة قومية وأحست السلطات التعليمية بالضغط المتزايد من جانب الأفراد والهيئات للتوسع في هذا النوع من التعليم. ومع ذلك شهد التعليم الفني حركة نمو بطيئة[٢].

في مجال التعليم الصناعي:

اتخذت أول خطوة للنهوض بمستواه عام ١٩٢٩ فوضع شرط الحصول على الشهادة الابتدائية قبل الالتحاق بالمدارس الصناعية بعد أن كان الالتحاق بها مباحاً لمن لم يحصلوا عليها. وكانت مدة الدراسة بالمدارس الصناعية ثلاث سنوات يلتحق بعدها المتخرج بالقسم الثانوي الصناعي لمدة سنتين أو بمدرسة الفنون والصنايع أو مدرسة الفنون التطبيقية لمدة ثلاث سنوات[٣]. ثم تحولت المدارس الصناعية إلى نظام الخمس سنوات بعد عام ١٩٣٦. ثم حولت هذه المدارس إلى المدارس الثانوية الصناعية ابتداء من عام ١٩٥١[٤].

في مجال التعليم الزراعي:

كانت مدة الدراسة في المدارس الثانوية الزراعية اعتباراً من عام ١٩١١ ثلاث سنوات وظل الوضع كذلك حتى سنة ١٩٤٣ فزيدت مدة الدراسة بالمدارس الثانوية الزراعية إلى خمس سنوات وأدخلت المواد الثقافية إلى جانب المواد الزراعية في المنهج، وأتيح لحملة الشهادة الابتدائية الالتحاق بهذه المدارس. ثم زيدت مدة الدراسة لست سنوات اعتباراً من عام ١٩٤٤[٥].

---

(١) سيد إبراهيم الجيار: مرجع سابق، ص ص١٧٧-١٧٨.

(٢) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص ص١٧٨-١٧٩.

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، مرجع سابق، ص٩٧.

(٤) سيد إبراهيم الجيار: مرجع سابق، ص١٧٩.

(٥) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر، مرجع سابق، ص٩٧.

في مجال التعليم التجاري:

شهد إنشاء مدرستين للتجارة المتوسطة عام ١٩٢٨/٢٧ بعد أن شهدت مصر إنشاء أول مدرسة من هذا النوع سنة ١٩١١ ثم توالى إنشاء المدارس التجارية حتى بلغ عددها في نهاية هذه الفترة حوالي ٢٠ مدرسة[١].

وقد رأت الوزارة ألا يتخلف طلاب المدارس الثانوية الفنية من زراعية وتجارية وصناعية، عن زملائهم طلاب المدارس الثانوية العامة في مواد الثقافة العامة، بحيث أنهم إذا انتهوا من دراستهم الفنية وسمحت درجاتهم، أمكنهم مواصلة الدراسة مدة عام أو أثنين ليلتحقوا بعدها بالمعاهد العليا أو كليات الجامعة حسب استعدادهم[٢].

د- التعليم العالي[٣]:

عقب الاستقلال تحولت الجامعة الأهلية في عام ١٩٢٥ إلى جامعة حكومية. وضمت الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن) إلى وزارة المعارف وفق مرسوم صدر في مارس سنة ١٩٢٥. واحتفل بوضع حجر الأساس لمباني الجامعة المصرية عام ١٩٢٨ وافتتحت بأربع كليات وهي كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب (وتضم مدرسة الطب ويتبعها معهد القاهرة للصحة وطب البلاد الحارة، ومدرسة طب الأسنان، ومدرسة الصيدلة، ومدرسة الممرضات والمولدات والزائرات الصحيات، والمستشفى التعليمي). وتدريجياً بدأت تنضم إليها مدارس عليا أخرى مثل مدرسة التجارة ومدرسة الزراعة، ومدرسة المهندسخانة. وقد ظهر التوسع واضحاً في التعليم العالي في هذه الفترة ففي سنة ١٩٤٢ صدر قانون بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول بالإسكندرية (جامعة الإسكندرية) وكانت قد بدأت ببعض الكليات التابعة لجامعة القاهرة، وهي كليات الحقوق والآداب ثم الهندسة. وفي سنة ١٩٤٤ أصبحت تضم كليات الآداب والحقوق والتجارة والعلوم والطب والهندسة والزراعة. وكانت الصيدلة ملحقة بالطب.

والحق أن الجامعة المصرية بأساتذتها وطلابها لم تكن فقط منارة للحركة الوطنية، بل أيضاً سبيلاً أساسياً لإعداد المختصين والقادة في مختلف قطاعات المجتمع.

---

(١) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص١٧٩.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، مرجع سابق، ص١١٩.

(٣) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم، مرجع سابق، ص١٨٣، ١٨٤، ٢١١.

- شكري عباس حلمي، إيهاب السيد إمام: تاريخ وسياسات التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص ص١٣٦-١٣٧.
- المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم، مرجع سابق، ص٧٤، ٨٣، ٨٩.

هـ- التعليم الديني:

اتجهت الأنظار في فترة الاستقلال الجزئي إلى الأزهر وهو المعهد العلمي الذي قام بحماية التراث الديني واللغوي، وفتح أبوابه على مصراعيه لكل من يريد أن يتلقى العلم. فلقد كانت التطورات الحديثة تحتم تطوير نظام التعليم به ولذلك صدر قانون في سنة ١٩٢٣، كما صدر في نوفمبر سنة ١٩٣٠ قانون رقم ٤٩ بقصد إعادة تنظيم التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية، وصدر أيضاً قانون آخر سنة ١٩٣٦.

قانون سنة ١٩٢٣:

جعل هذا القانون كل مرحلة من مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي أربع سنوات وأنشأ بعد المرحلة العالية قسماً للتخصص يدخله الطلاب بعد نيل الشهادة العالمية للتخصص في التفسير والحديث والفقه والأصول ــ النحو والصرف والبلاغة والأدب ــ التوحيد والمنطق ــ التاريخ والأخلاق[1].

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠:

ولقد كانت أهم التنظيمات الجديدة التي قررها هذا القانون:

أولاً: تقسيم الدراسة إلى المراحل الأربعة الآتية:

١- مرحلة التعليم الابتدائي: ومدة الدراسة بها أربع سنوات وتدرس بهذه المرحلة العلوم الدينية واللغوية إلى جانب المواد الحديثة كالتاريخ والجغرافيا والحساب والهندسة ومبادئ العلوم والصحة والرسم.

٢- مرحلة التعليم الثانوي: ومدة الدراسة بها خمس سنوات، ويدرس بهذه المرحلة الفقه والتفسير والحديث والتوحيد والقرآن الكريم، والنحو والصرف والبلاغة والعروض والقافية والمطالعة والمحفوظات والإنشاء وأدب اللغة والرياضة (الحساب والهندسة والجبر) والعلوم (الطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعي) والمنطق والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والأخلاق.

٣- التعليم العالي: ويتكون من ثلاثة كليات وهي كلية أصول الدين وكلية الشريعة، وكلية اللغة العربية، ومدة الدراسة بكل منها أربع سنوات. وقد افتتحت هذه الكليات سنة ١٩٣٣. وقد أدخلت بهذه الكليات دراسة فقه اللغة والتربية وعلم النفس والفلسفة وتاريخ الأديان وأصول القوانين والاقتصاد السياسي والنظام الدستوري. كما درست بها بعض اللغات الأوربية والشرقية.

([1]) شوقي عطا الله الجمل: الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا، مرجع سابق، ص٢٢.

٤- مرحلة التخصص: وتنقسم إلى تخصص المادة وتخصص المهنة وكان تخصص المهنة يعد العلماء للوعظ والإرشاد وللوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والإفتاء والمحاماة، والتدريس بالمعاهد الدينية ينقسم إلى تخصص القضاء الشرعي، وتخصص الوعظ والإرشاد وتخصص التدريس. وكانت مدة الدراسة به سنتان. أما تخصص المادة فوظيفته إعداد العلماء في العلوم الأساسية لكل كلية من الكليات الثلاث. وكان الخريجون يعينون في وظائف التدريس وأقسام التخصص.

ثانياً: اقتصر اسم الجامع الأزهر على الكليات الثلاث وأقسام التخصص. وأطلق على معاهد التعليم الابتدائي والثانوي اسم المعاهد الدينية الملحقة بالجامع الأزهر[١].

قانون عام ١٩٣٦:

بموجب هذا القانون ألغي العمل بقانون ١٩٣٠ وإن كان هذا القانون لم يغير كثيراً من النظام الذي كان قائماً بالأزهر لكنه جمع القوانين السابقة في قانون واحد شامل. وأصبح التعليم بالأزهر أربعة أقسام:

- ابتدائي: وفترته أربع سنوات يمنح الناجح بعدها الشهادة الابتدائية.
- ثانوي: ومدته خمس سنوات يمنح الناجح بعدها الشهادة الثانوية.
- عالي: وهو نفس نظام الكليات في القانون السابق (أصول الدين ــ الشريفة ــ اللغة العربية).
- التخصص[٢]:

ومع ذلك فمضمون التعليم وطريقته لم يتغير كثيرا عما كانا عليه، ولم يشمل التطوير والتجديد إلا التنظيم والشكل إلى حد كبير.

التجديدات التربوية:

طوال الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢ شهد التعليم تجديدات تربوية ومن أهمها إنشاء معهد التربية سنة ١٩٢٩، وقسم المعهد كما ورد باللائحة إلى قسمين: قسم لإعداد معلمين للتعليم الثانوي وقسم لإعداد معلمين للتعليم الابتدائي، ومدة الدراسة بكل قسم سنتان يعقد في نهايتها امتحان نهائي واحد في مقرر السنتين ويقبل بقسم تخريج معلمي المدارس الثانوية الطلبة الحائزون لدرجة علمية من كليتي الآداب والعلوم بالجامعة المصرية ويقبل بالقسم الابتدائي الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني، وذلك كله بعد نجاح الطالب في الكشف الطبي والاختبار الشخصي للتحقق من استعداده لمهنة التدريس.

---

(١) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ص١٨٤-١٨٥.

(٢) شوقي عطا الله الجمل: الأزهر، مرجع سابق، ص٢٥.

وانضم هذا المعهد في عام ١٩٦٩ مع كلية المعلمين وأصبح اسمه (كلية التربية بجامعة عين شمس)، وقد صاحب إنشاء معهد التربية نشاطاً تربوياً بارزاً داخل المعهد وداخل بعض مدارس الوزارة ومنها:

- إلحاق فصول تجريبية سنة ١٩٣٢ بمعهد التربية، كما تقرر في سنة ١٩٣٩ أن تتبع الفصول التجريبية وزارة المعارف مع استقلال مبانيها وإدارتها وأن تصبح مدارس نموذجية تحت الإشراف العلمي والتجريبي لمعهد التربية[١].
- استخدام اختبارات الذكاء في اختيار وانتقاء الطلبة.
- استخدام الطريقة الكلية في تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية.

كما تم إنشاء المدارس الأولية الريفية حيث وضعت مناهجها مستمدة من القرية، ومن أجل هذه المدارس أنشئت مدارس المعلمين الريفية. كما تم إنشاء معاهد وأقسام متخصصة في التربية الموسيقية، والتربية الرياضية، والتربية الفنية، والتدبير المنزلي، وذلك لإعداد معلم ومعلمة متخصصة في هذه الفروع.

مثل هذه الملامح في التجديد كانت تعبيرا عن تطور ثقافي واجتماعي وسياسي واقتصادي داخل المجتمع المصري[٢].

ثالثا: زعماء الإصلاح في التعليم:

من أبرز من نادوا بالديمقراطية في التعليم ودفع عجلة التقدم التعليمي بالبلاد طه حسين وإسماعيل القباني.

طه حسين[٣]: (ولد سنة ١٨٨٩ ــ توفي سنة ١٩٧٣)

تلقى تعليمه في الأزهر، وانتظم في الجامعة الأهلية التي حصل منها سنة ١٩١٤ على الدكتوراه عن رسالته في تاريخ أبي العلاء المعري. وسافر في بعثة إلى فرنسا وخلال هذه البعثة درس علوما جديدة منها علم النفس، وعلم الاجتماع على يد إميل دور كايم، ودرس الأدب الفرنسي، والتاريخ الحديث، وتعلم اللغتين اليونانية واللاتينية، ودرس التاريخين اليوناني والروماني.

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، مرجع سابق، ص٧٧، ٧٨، ٩٧.

(٢) شكري عباس حلمي، إيهاب السيد إمام: تاريخ وسياسات التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص ص١٤٢-١٤٣.

(٣) عبدالفتاح جلال: طه حسين، مفكرون من أعلام التربية، مستقبليات، المجلد الثالث والعشرون، مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٣، ص ص٣٠٢-٣٢٦.

- طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
- المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٧٩، مرجع سابق، ص ص١١٥-١٢٤.

واختير عميداً لكلية الآداب جامعة القاهرة فمديراً لجامعة الإسكندرية وعين وزيراً للمعارف في الفترة من يناير سنة ١٩٥٠ حتى يناير ١٩٥٢.

ولم يقتصر نشاط طه حسين على العمل الجامعي أو الإداري في التعليم، وإنما امتد إلى النشاط الثقافي العام حيث اختير مراقباً للثقافة في وزارة المعارف في الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٢، وكتب في الصحف والمجلات ورأس تحرير بعضها، كما عين عضوا بمجمع اللغة العربية، ورئيساً له، وحضر العديد من المؤتمرات العلمية والدولية، وانتهى به المطاف أستاذاً للأدب العربي بكلية الآداب في جامعة القاهرة حتى وفاته عام ١٩٧٣. وترك طه حسين تراثاً كبيراً يقع أغلبه في الأدب العربي، وليس فيه في التربية سوى كتابة (مستقبل الثقافة في مصر)، وترجم كتاب روح التربية.

نادى بأن التعليم يجب أن يكون كالماء والهواء بالنسبة للفرد. كما أنشئ مجلس أعلى للجامعات بوزارة المعارف العمومية ويختص المجلس بإبداء الرأي في تنسيق الدراسات، والامتحانات، والدرجات الجامعية، ومعادلات الشهادات الأجنبية، والترقيات العلمية لأعضاء هيئات التدريس، ونقل الأساتذة من جامعة لأخرى.

أهداف المراحل التعليمية المختلفة:

جعل للتعليم الأولي (الابتدائي) أربعة أهداف هي:

أ- تحقيق الوحدة الوطنية.

ب- تحقيق وحدة التراث الوطني.

ج- الإعداد للعمل.

د- تكوين الصبى الصالح القادر على أن يكون شاباً نافعاً لنفسه وأمته.

ه- أما التعليم الثانوي فيضع طه حسين له أهدافاً ثلاثة:

و- إعداد الشباب للحياة الصالحة الكريمة المنتجة.

ز- إعداد الطالب للالتحاق بالتعليم العالي والجامعي.

ح- تحقيق الوحدة الوطنية التي تعتمد على الاستقلال الخارجي والحرية الداخلية.

ويرى أن التعليم الأولي مقدمة ينتقل منها الصبي ضرورة إلى ما بعدها، وهكذا يصبح التعليم الابتدائي إعداداً للتعليم الثانوي، والثانوي إعداداً للتعليم العالي والجامعي. وعند تناوله للتعليم العالي، يحدد أهدافه في التأهيل لشغل المناصب العامة الممتازة وفي تهذيب العقل.

ضرورة إشراف الدولة على التعليم:

آثار طه حسين منذ الثلاثينيات هذه القضية. وطالب الدولة بأن تشرف على التعليم الأجنبي والتعليم الحر (الخاص)، والتعليم الديني. وكان سباقاً حين طالب بضرورة تعليم اللغة العربية، والتربية الدينية، والتاريخ

القومي، والجغرافيا المصرية في المدارس الأجنبية القائمة على أرض مصر، كما كان سباقاً حينما طالب بإشراف الدولة على التعليم الخاص ضماناً لتحقيق أهداف التعليم كما تريده الدولة. وطالب بأن تكون وزارة التربية والتعليم فقط دون غيرها من مؤسسات الدولة ووزاراتها هي المسئولة عن الإشراف على التعليم، منهجاً وإشرافاً وامتحاناً. وقد استطاع طه حسين حينما تولى الوزارة، تحقيق بعض ما نادى به، ومن ذلك إصدار القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ بتحويل المدارس التابعة لمجالس المديريات التي كانت تخضع لوزير الداخلية إلى وزارة التربية والتعليم.

كما احتلت قضية مجانية التعليم عند طه حسين مكاناً هاماً، ونادى بالتوسع في التعليم العام والتعليم العالي، ودافع عن كرامة المعلمين، وكرامة المهنة، ويطالب بزيادة رواتبهم حتى تكون نفوسهم راضية مطمئنة وليفرغ المعلم لعمله عن تدبير احتياجاته المادية من مصادر أخرى. وعندما تولى الوزارة قام بإنشاء نقابة المهن التعليمية، ويرى ضرورة الاهتمام بمعلم التعليم الابتدائي، وضرورة توفير الأجر الملائم لعمله الهام، وتوفير التكريم والاحترام اللائقين به بين المواطنين أما إعداد معلم التعليم الثانوي فكان يراه في الجامعة، ويبدأ بالحصول على الليسانس أو البكالوريوس، ثم دبلوم التربية من معهد جامعي متخصص في التربية. وقد أدرك طه حسين أهمية تدريب المعلمين أثناء الخدمة، وطالب بأن يتاح لهم الاتصال الوثيق بالجامعة والظفر بدرجاتها العلمية العليا.

قضايا تعليمية:

تناول طه حسين بعض القضايا التي صارت من المسلمات في عالم التربية الآن ومنها:

- محتوى التعليم الابتدائي وضرورة اشتماله على القراءة والكتابة والحساب والتاريخ القومي والجغرافيا والتربية الوطنية والتربية الدينية.
- مفهوم محو الأمية الذي كان سائداً آنذاك وهو تعليم الصبية القراءة والكتابة والحساب.
- عدم كفاية سنوات التعليم الابتدائي لإعداد المواطنين وضرورة مد سنوات الإلزام.
- إعادة النظر في السلم التعليمي وتقديم مقترحات لتنظيم التعليم العام وتقسيمه إلى مراحل ثلاث أولية وإعدادية وثانوية.

وقد تناول طه حسين قضايا تعليمية سبق بها عصره وما تزال كثير من الدول لم تأخذ بها ومن هذه القضايا قضية التوجيه والإرشاد التربوي للأطفال، والتعرف على استعداداتهم ومراقبة أدائهم.

ومن القضايا التعليمية التي ما تزال مثارة وتحتل مكانة هامة تعليم اللغات الأجنبية. وقد نبه طه حسين إلى ضرورة الاهتمام بتعليم اللغة القومية ــ العربية في مصر ــ في التعليم الابتدائي، وإلا تنازعه في ذلك لغة أخرى.

إن طه حسين قد أعطى للتربية والتعليم فكراً جديداً ما يزال إلى اليوم يضيء جنبات علوم التربية، ويقدم الحلول لمشكلات تربوية قائمة، لا في مصر فحسب، وإنما في كثير من دول العالم.

إسماعيل القباني: (ولد سنة ١٨٩٨ ــ توفي سنة ١٩٦٣)

ولد إسماعيل القباني في أسيوط، وبعد أن انتهى من تعليمه الابتدائي والثانوي التحق بمدرسة المعلمين العليا وتخرج منها سنة ١٩١٧. واتخذ القباني التربية وعلم النفس مجالاً لأبحاثه ودراساته. كما أوفد سنة ١٩١٨ في بعثة إلى لندن، وحصل على بكالوريوس في التربية من جامعة لندن سنة ١٩٢٦ وعين مدرساً للتربية وعلم النفس بمدرسة المعلمين ثم تدرج في وظائفها إلى أن صار عميداً لمعهد التربية. وشغل منصب المستشار الفني لوزارة المعارف في الفترة من ١٩٤٥ ــ ١٩٤٩ وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ اختير وزيراً للمعارف، ومكث في منصب الوزارة حتى سنة ١٩٥٤[١].

اشترك القباني في وضع أساس معهد التربية للمعلمين بالقاهرة سنة ١٩٢٩ كما نجح في تكوين مدرسة تؤمن بمبادئ التربية الحديثة وتعمل على نشرها. ولفت أنظار المجتمع إلى ضرورة العناية بإعداد المعلمين وربط المدرسة المصرية بالبيئة، ومراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ، وأهمية التجريب في ميدان التربية قبل أن تعمم الأفكار التربوية، وكان له فضل إنشاء المدرس التجريبية والمطالبة بتطوير المناهج وطرق التدريس والإدارة المدرسية. وأدخل القباني اختبارات الذكاء في ميدان التربية وكان أول من وضع اختبارات الذكاء للبيئة المصرية مما ساعد على تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال على يد تلاميذه من بعده. كما كان له فضل إنشاء العيادة النفسية بمعهد التربية للمعلمين سنة ١٩٣٤ للتعرف على مشكلات التلاميذ ومعالجتها بطريقة علمية.

ونتيجة لجهوده أنشئت المدارس الأولية الريفية سنة ١٩٤١ ثم مدارس المعلمين الريفية سنة ١٩٤٨[٢]. كما كان له فضل إنشاء رابطة التربية الحديثة عام ١٩٣٦ ورابطة خريجي معاهد التربية سنة ١٩٤٣، وأسس الجمعية المصرية للدراسات النفسية لتعنى بصفة خاصة بترقية الجوانب السيكولوجية نظرياً وتطبيقياً في معاهد التربية والمدارس المصرية.

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٢) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم، مرجع سابق، ص ص١٦٨-١٦٩.

وقام بإصدار صحيفة التربية الحديثة لتكون مجلة للبحوث والمحاضرات التي يعدها أعضاء الرابطة وظهر أول عدد منها في سنة ١٩٤٨[١].

يتضح من كل هذا أن التعليم في مصر في الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢ عاش حياة غير مستقرة واتسم بالتخلف وعدم قدرته على تحقيق التقدم ومواجهة التغير الاجتماعي ومن الخصائص التي تميز بها التعليم في تلك الفترة ما يلي:

١- وجود ثنائية بين المدرسة الابتدائية من جهة وبين المدرسة الأولية والإلزامية من جهة أخرى، فالمدرسة الابتدائية كانت طريقاً مفتوحاً للتعليم حتى أعلى مراحله، أما المدرسة الأولية فكانت لا تسمح بالترقي.

٢- الاهتمام بالتعليم النظري وضعف التعليم الفني وذلك لاختلاف نوعية التلميذ في التعليم النظري عنه في التعليم الفني بسبب قواعد القبول التي تخص التعليم النظري بأحسن العناصر.

٣- انخفاض مستوى التعليم وكان نتيجة طبيعية لكثرة التغيير في الحكومات والسياسة الحزبية.

٤- كانت القلة المتميزة هي التي تستطيع مواصلة التعليم، أما الأغلبية فكانت تتلقى تعليماً في المدارس الإلزامية ذات الطريق المغلق وبذلك إنعدم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٥- تركيز كل السلطات في يد وزارة المعارف بالقاهرة.

٦- إقامة الحواجز بين المدرسة والمجتمع فقد اتسمت المناهج بالشكلية في محتواها وأسلوب تدريسها وعدم ارتباطها بحياة المجتمع ومشكلاته كما أهملت الجوانب القومية في المناهج.

٧- شهدت تلك الفترة نوعين منفصلين من التعليم: الأول مدني لا اهتمام بالدين فيه، والثاني ديني لا موضع فيه لعلوم الحياة، وكل منهما يخرج نوعاً من المواطنين يختلف كل منهما عن الآخر.

---

(١) محمود قمبر: إسماعيل القباني، مفكرون من أعلام التربية، مستقبليات، المجلد ٢٤، اليونسكو، ١٩٩٤، ص ص١٤-١٥.

الفصل الحادي عشر
التعليم في المجتمع المصري
من عام ١٩٥٢ وحتى الآن

أولاً: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة.

ثانياً: حركة التعليم وتطوره:

أ- التعليم الابتدائي.

ب- التعليم الإعدادي.

ج- التعليم الثانوي العام.

د- التعليم العالي.

ثالثاً: إعداد المعلم.

رابعاً: التطوير التكنولوجي في التعليم.

الفصل الحادي عشر
التعليم في المجتمع المصري
من عام ١٩٥٢ وحتى الآن

تختلف التطورات التي تحدث بعد الثورات عن التطورات التي تحدث في الظروف العادية المستقرة، وتتميز الفترة التي سنتناولها في هذا الفصل بأنها بدأت بثورة ١٩٥٢، وهذا الفصل محاولة لإعطاء صورة عن حركة التعليم وتطوره منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن وفي البداية نعطي لمحة عن أهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة.

أولاً: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة:

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هي ثورة على الأوضاع الاستعمارية وفساد الحكم، هي ثورة تحريرية قامت لتحقيق الجلاء وتحرير البلاد من الاستعمار، ولتطهير أداة الحكم فيها من الفساد(١).

ولقد اتسمت الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٦ بمحاولة توحيد أركان النظام الجديد وكانت مبادئ الثورة الستة هي:

١- القضاء على الاستعمار.
٢- القضاء على الإقطاع.
٣- القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.
٤- إقامة عدالة اجتماعية.
٥- إقامة جيش وطني قوي.
٦- إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

واتبعت الثورة مبادئها الستة بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في ١٨ يونيه ١٩٥٣، وبدأت الفترة منذ عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٦١ بإنشاء تنظيم سياسي هو الاتحاد القومي، وتميزت بسيادة مفهوم الديمقراطية الاشتراكية التعاونية، ثم كانت ملامح الفترة من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٠ الإيمان بالقومية والدين، وبأن الديمقراطية السليمة تستلزم إقامة عدالة اجتماعية. وتميزت فترة السبعينات بصدور دستور عام ١٩٧١ الدائم وقيام حرب أكتوبر وتعدد الأحزاب وصدور ورقة أكتوبر والانفتاح الاقتصادي التي جاءت أهم ملامحها في:

- الإعداد لمصر حتى عام ٢٠٠٠.
- الانفتاح الاقتصادي في الداخل والخارج.
- دخول عصر العلم والتكنولوجيا.
- التنمية الاجتماعية وبناء الإنسان.
- التقدم الحضاري القائم على العلم والإيمان.

---

(١) عبدالرحمن الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٦٤، ص١٦٢.

- المجتمع الذي يطمئن فيه المواطن على يومه وغده[١].

عانى المجتمع المصري قبل الثورة من التخلف الاقتصادي بالرغم من حدوث بعض التطور الملموس الذي حدث بعد صدور دستور ١٩٢٣، إلا أنه مع ذلك فقد ظلت البلاد متأخرة حتى قيام ثورة يوليو.

وقد عملت حكومة الثورة عند قيامها على معالجة المشكلات الاقتصادية واتخذت لذلك عدة مبادئ من أهمها:

١-تحويل الأجراء إلى ملاك وذلك عن طريق:

أ- قانون الإصلاح الزراعي وذلك بتحديد الملكية بمائتي فدان.

ب- إنشاء السد العالي لتخزين كمية كبيرة من المياه.

ج- تشجيع المشروعات التعاونية التي يساهم فيها أصحاب المدخرات الصغيرة وبذلك يتحولون الى ملاك.

٢-تنقية الملكية الفردية من عيوبها الاجتماعية والاقتصادية وذلك عن طريق:

أ- تحديد حد أعلى للملكية الزراعية.

ب- عدم جواز سيطرة رأس المال على الحكم.

ج- تمثيل العمال في مجالس إدارة الشركات.

٣-تحقيق العدالة التوزيعية وذلك عن طريق:

أ- قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الملكية الزراعية.

ب- العدالة الاجتماعية أساس الضرائب.

ج- توسيع الدولة في الخدمات الاجتماعية المجانية مثل زيادة عدد المستشفيات والتوسع في التعليم الإلزامي وزيادة الإعانات الاجتماعية للفقراء.

٤-تنمية الاقتصاد القومي، وذلك عن طريق:

أ- تأميم شركة قناة السويس.

ب- تمصير البنوك الأجنبية.

ج- توجيه تجارتنا الخارجية لكافة بلاد العالم[٢].

تمثلت طبقات المجتمع المصري فيما يلي:

أ- التركيب الطبقي في القرية:

كان بالقرية خمس فئات تتميز كل منها بشكل من العلاقات الإنتاجية وهم:

١- كبار ملاك الأرض.

٢- أغنياء الفلاحين.

---

(١) فؤاد بسيوني متولي: التعليم العام، مرجع سابق، ص ص١٣١-١٣٦.

(٢) المرجع السابق: ص ص١٣٧-١٤١.

٣- الفلاحون المتوسطون.
٤- الفلاحون الفقراء.
٥- العمال الزراعيون.

ب- التركيب الطبقي للمدينة:
١- طبقة العمال.
٢- البرجوازية وهي تنقسم إلى مجموعة من الطبقات:
- برجوازية كبيرة وتميزت بالاتجاه نحو الاحتكار في مجالات التجارة والمال.
- برجوازية متوسطة تتكون من أصحاب الملكيات المتوسطة، والتجار المتوسطين، قطاع كبير من المثقفين، أصحاب المهن الحرة وبعض العاملين في الجهاز الحكومي.
- صغار المنتجين والحرفيين والعاملين في ميدان الخدمات مثل العاملين في المنازل(١).

بدأ التركيب الاجتماعي يهتز بعد قيام الثورة، فقد انتقلت قيادة الدولة من يد الطبقات الإقطاعية والرأسمالية، الى يد الطبقات الاجتماعية الأخرى، وصدر قانون الإصلاح الزراعي، فحدد ملكية الأرض، وبالتالي أحدث تغييراً كبيراً في الخريطة الاجتماعية. ومع ذلك فإن الفروق الطبقية استمرت، ثم بدأ التركيب الاجتماعي يتغير بعد صدور القوانين الاشتراكية التي صدرت سنة ١٩٦١ والقضاء على علاقات الاستغلال وجاء الميثاق ليؤكد ضرورة إذابة الفوارق الطبقية(٢).

ولا شك أن كل هذه الإجراءات قد أحدثت تغييرات كبيرة في الواقع التعليمي وتمثلت اتجاهات السياسة التعليمية فيما يلي:
١- الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وإزالة جميع القيود التي تعرقل هذا المبدأ.
٢- توفير حد أدنى من التعليم لجميع الأطفال فيما بين سن ٦-١٢، مع توحيد هذا النوع من التعليم لكل أطفال الشعب.
٣- تخطيط التعليم بعد المرحلة الأولى بما يتفق مع احتياجات البلاد وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٤- توجيه مزيد من الاهتمام للتعليم الفني.

---

(١) طلعت عبدالحميد فايق: دراسة تحليلية للفكر التربوي في مصر من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ص٢٧-٣٥.
(٢) منير عطاالله سليمان وآخرون: تاريخ ونظام التعليم في الجمهورية العربية المتحدة، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩، ص ص١٨٢-١٨٣.

٥- الاهتمام بالتعليم باعتباره عملية قومية تستهدف تكوين المواطنين وفق المبادئ الديمقراطية.
٦- تطوير مناهج التعليم بما يتفق والتطور العالمي.
٧- التعاون الثقافي مع جميع الدول، مع زيادة أواصر الوحدة الثقافية مع دول الأمة العربية[١].

ثانياً: حركة التعليم وتطوره:

سوف نتناول في هذا الجزء التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والتعليم العالي الجامعي وغير الجامعي.

أ- التعليم الابتدائي:

عملت ثورة ١٩٥٢ على إعادة تنظيم المجتمع المصري استناداً إلى رؤية جديدة كان التعليم أهم عناصرها. وبالتالي فقد اهتم دستور ١٩٥٦، ودستور ١٩٦٤ بتحديد مسار التعليم وإعادة النظر في نظام التربية والتعليم الذي كان قائماً في حقبة ما قبل الثورة[٢]. وأقر دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٦٤ ودستور ١٩٧١ أن التعليم حق لكل المصريين، وأنه إلزامي في المرحلة الابتدائية، ومجاني في كل مراحله، وأن الفرصة متساوية لكل المصريين[٣].

كما اهتمت المواثيق بنظام التعليم في مصر ما بعد الثورة، ولقد ظهر اهتمام الميثاق الوطني بالعلم والتعليم، وأكد على حق التعليم لكونه واحداً من الحقوق العامة لكافة المواطنين[٤].

وقد توسعت الدولة في التعليم بعد قيام الثورة، وألغي الازدواج في مدارس المرحلة الأولى وأصبح هناك نوع واحد من المدارس الابتدائية لجميع الأطفال[٥].

ولقد كانت المدرسة الابتدائية في بداية الخمسينيات خليطاً من الكتاتيب، والمدارس الإلزامية، والمدارس الأولية، والمدارس الابتدائية التي

---

(١) المرجع السابق، ص ص٢٠٠-٢٠١.
(٢) سعد عيد مرسي بدر: التعليم والفرص المتكافئة، مدخل في سوسولوجيا التعليم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص٦٦.
(٣) دستور الجمهورية المصرية لعام ١٩٥٦ الصادر في ٢٣ يونيه ١٩٥٦، المواد: (٤٩، ٥٠، ٥١).
- دستور الجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٤، المادتين (٣٨، ٣٩).
- وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية: مجلة التربية والتعليم، العددان الثالث والعشرون والرابع والعشرون، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص٧٦-٧٧.
(٤) الجمهورية العربية المتحدة: مشروع الميثاق، مصلحة الاستعلامات، ٢١ مايو ١٩٦٢، (الأبواب الثاني والخامس والسابع والثامن).
(٥) أبو الفتوح رضوان: تطور التعليم الابتدائي في مصر، مرجع سابق، ص٤١.

تعلم لغة أجنبية وتعد تلاميذها للمدارس الثانوية، وكان الاهتمام بالمدرسة الابتدائية التي كانت تضم فئة خاصة من أبناء الوطن، وكانت هناك مدارس للطبقات الفقيرة، وكانت الأبنية المدرسية سيئة، فعالجت الثورة هذه الحالة، ووحدت المدارس الابتدائية من حيث المناهج، ووضع تخطيط لإعداد المعلمين، كما وضعت برامج لتدريب غير المؤهلين تربوياً[١].

ولتنظيم التعليم الابتدائي في هذه الفترة ظهرت عدة قوانين منها:

١- قانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٣[٢]:

يُعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ أول قانون ينظم التعليم الابتدائي وأهم معالمه:

- التعليم الابتدائي إلزامي لجميع الأطفال من السادسة إلى الثانية عشرة.
- جعل مدة التعليم في المرحلة الابتدائية ٦ سنوات، ويعفى فيها التلاميذ من الرسوم المدرسية.
- إنشاء مدارس ابتدائية راقية مدة الدراسة بها ثلاث سنوات يقبل بها التلاميذ الذين أتموا الدراسة الابتدائية بنجاح، يزود فيها التلاميذ بقدر من الثقافة العامة مع إعدادهم اجتماعياً وعملياً للحياة وفقاً لاحتياجات البيئة.

ويؤخذ على هذا القانون أنه جزّأ المرحلة الابتدائية إذ جعل كل صفين دراسيين وحدة واحدة كما يؤخذ عليه أنه سمح للتلميذ أن يتقدم لامتحان القبول للإعدادي ابتداء من الصف الرابع الابتدائي بالإضافة إلى عملية النقل الآلي بمجرد حضور التلميذ نسبة معينة من العام الدراسي[٣].

٢- قانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٦[٤]:

صدر هذا القانون لإلغاء الإزدواج القائم بين المدرسة الابتدائية والإعدادية، واستحدث هذا القانون ما يأتي:

- أصبحت المدرسة الابتدائية وحدة واحدة، ومدة الدراسة بها ست سنوات ومشتركة بين البنين والبنات.
- يعفى الطفل من الإلزام إذا كان مصاباً بمرض أو عاهة بدنية أو عقلية.

---

(١) وزارة التربية والتعليم: التربية والتعليم في ٦ سنوات ١٩٥٢-١٩٥٨، القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٩٥٨، ص ص ١٩-٢٣.

(٢) وزارة المعارف العمومية: القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائي ومذكرته الإيضاحية.

(٣) فؤاد بسيوني متولي: التعليم العام، تاريخه، تشريعاته، إصلاحاته، مستقبله، مرجع سابق، ص١٦٦.

(٤) وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم الابتدائي.

- يجوز إنشاء مدارس تجريبية أو نموذجية تنظم بقرار من وزير التربية والتعليم.

استطاع القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ أن يقضي على الإزدواج بين الصف الخامس والسادس الابتدائي، وبين الصف الأول والثاني الإعدادي، وأكد القانون أن هذه المرحلة مشتركة بين البنين والبنات ومدة الدراسة ست سنوات. ولقد استمر العمل بقانون ١٩٥٦ مدة اثنى عشر عاماً، حتى صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨.

٣- قانون ٦٨ لسنة ١٩٦٨[١]:

جاء في الأحكام المتعلقة بالتعليم الابتدائي الآتي:

أ- التعليم الابتدائي حق لجميع الأطفال، ويقبل في الصف الأول من بلغت سنه في أول أكتوبر من السنة الدراسية، ست سنوات ولم تزد عن ثماني سنوات.

ب- مدة الإلزام ست سنوات، يمكن أن تزيد إلى سبع سنوات في حالة إعادة التلميذ الدراسة في أحد الصفوف في المدرسة الابتدائية. ولا يبقى التلميذ في المدرسة إذا كان سنه في أول أكتوبر تزيد عن ١٥ سنة ميلادية.

ج- تتضمن الدراسة في التعليم الابتدائي تغطية الأساسيات في المواد الآتية: التربية الدينية، اللغة العربية، المواد الاجتماعية، العلوم والتربية الصحية، الحساب والهندسة، التربية الموسيقية والأناشيد، التربية الرياضية، الرسم والأشغال العملية، التربية الزراعية، التربية النسوية بالنسبة للبنات.

د- يُتبع نظام مُدرس الفصل في الأربعة صفوف الأولى، أما في الصفين الأخيرين (الخامس والسادس) تسير الدراسة على نظام مدرس المادة.

ه- يُعقد امتحان على مستوى المناطق أو الأقسام التعليمية لتلاميذ الصف السادس، ويمنح الناجحون فيه (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية).

و- تهدف مرحلة التعليم الابتدائي إلى تنمية الأطفال عقلياً وجسمياً وخلقياً واجتماعياً وقومياً، وتزويدهم بالقدر الأساسي من المعارف البشرية والمهارات الفنية والعملية التي لا غنى عنها للمواطن الصالح المستنير لشق طريقه في الحياة بنجاح بعد تأهيله مهنياً، أو لمواصلة الدراسة في المرحلة التعليمية التالية.

وتمتد فترة التعليم قبل الجامعي إلى اثنتى عشر سنة دراسية، مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية ست سنوات دراسية، وفي كل من المرحلتين

---

(١) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن التعليم العام، المواد من (٣٥) إلى (٥٠).

الإعدادية والثانوية ثلاث سنوات دراسية، وذلك بموجب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨[١].

لم يقف النظام التعليمي في مصر عند هذا الحد بل تعرض لكثير من التغيرات بصدور قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بدأت الوزارة في تعميم التعليم الأساسي بمد مرحلة الإلزام إلى تسع سنوات تضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية بداية من عام ٨١/ ١٩٨٢.

وبدأت الوزارة في تجريب التعليم الأساسي بعد إجراء العديد من البحوث والدراسات حوله، وقد بدأ التجريب في عام ٧٧/ ١٩٧٨ في نحو ١٥٠ مدرسة ابتدائية وإعدادية ارتفع عددها إلى ٤٠٠ مدرسة في عام ٧٩/ ١٩٨٠ موزعة على جميع محافظات الجمهورية ووصل عددها إلى ٥١٤ مدرسة ابتدائية وإعدادية في عام ٨٠/ ١٩٨١[٢].

والتعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، تلتزم الدولة بتوفيره لهم بالمجان ويهدف التعليم الأساسي إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ، وإشباع ميولهم، وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة، حتى يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى، أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني[٣].

وتتمثل أهداف التعليم الأساسي فيما يلي:

١- توفير الحد الأدنى الضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات اللازمة للمواطنة والتي يحتاج إليها كل صغير في مجتمعه، قبل أن يتحمل مسئولياته الكاملة في مرحلة النضج والرشد[٤]. بحيث يمكن لمن ينهى المرحلة أن يواجه الحياة وأن يسهم في حياة المجتمع، أو أن يواصل التعليم في مراحل أعلى بنفس الكفاءة[٥].

---

(١) رئاسة الجمهورية، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن التعليم العام، مرجع سابق، المادة (٣).

(٢) وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: مائة وستون عاما من التعليم في مصر، وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٩٧، إعداد عوض توفيق عوض، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٨٣.

(٣) رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد ٣٤ في ٢٠ شوال ١٤٠١هـ - ٢٠ أغسطس ١٩٨١، قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم.

(٤) منصور حسين، يوسف خليل يوسف: التعليم الأساسي، مفاهيمه، مبادؤه، تطبيقاته، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٨، ص١٨.

(٥) فاروق حمدى الفرا: اتجاهات التجديد في مناهج التعليم الأساسي، مجلة التربية الجديدة، العدد الخمسون، السنة السابعة عشرة، أغسطس ١٩٩٠، ص١١١.

٢- تزويد التلميذ في فترة التعليم الأساسي بالمهارات العملية القابلة للاستخدام، والتي تمكنه من أن يكون مواطناً منتجاً في مجتمعه، مشاركاً في ميادين التنمية كل وفق ظروف الحياة من حوله.
٣- تأصيل احترام العمل اليدوي وممارسته كأساس ضروري لحياة منتجة بسيطة على مستوى البيئة المحلية.
٤- تنمية شخصية التلميذ الخلاقة، وفكرة البناء، بحيث يتمكن من الإسهام الفعلي في تنمية مجتمعه، بدءاً من دائرة أسرته إلى دائرة وطنه، وذلك كله يتطلب طبع شخصيته بمواصفات أساسية أهمها:
أ- الإيجابية: في التفكير والقول والعمل، وذلك عن طريق اعتماد التلاميذ بقدر المستطاع على أنفسهم في اكتساب الخبرة والمعرفة.
ب- الواقعية عن طريق قيام طرق تدريس المواد الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي على الأساليب التي تجعل دراستها واقعية عملية.
ج- الابتكارية: عن طريق تشجيع النشاط الابتكاري عند التلاميذ في مجالات الإنتاج التي يتدربون عليها.
د- التعاونية: وذلك من خلال ما يسهم به التلميذ من أنشطة دراسية وأنشطة حرة مع زملائه[١].

مبادئ التعليم الأساسي:

يقوم التعليم الأساسي على مجموعة من المبادئ أهمها ما يأتي:
١- أنه تعليم موحد لجميع أبناء الأمة ذكوراً وإناثاً، في الريف والحضر على السواء.
٢- أنه تعليم مرن يتنوع بتنوع البيئات، ويرتبط بواقع الحياة وظروف المجتمع من حول المتعلمين.
٣- أنه تعليم مفتوح القنوات، يمكنه أن يؤدي إلى المراحل التالية من التعليم.
٤- أنه تعليم يجمع بين النواحي النظرية والعملية مع الحرص على التكامل بينهما.
٥- أنه تعليم وظيفي يرتبط بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم.
٦- أنه تعليم يؤكد على تحقيق الذات وانتماء المتعلم لمجتمعه وربطه ببيئته والارتفاع بمستوى وطنيته[٢].

---

(١) منصور حسين، يوسف خليل يوسف: التعليم الأساسي، مرجع سابق، ص ص١٨-١٩.
(٢) وزارة التربية والتعليم: دليل التعليم الأساسي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص٨-٩.

٧- أنه تعليم يمثل فكراً تربوياً جديداً في مجال إعداد الأطفال للمواطنة الواعية، المنتجة خلال المراحل الأولى للتعليم، وعلى مدى عدد من السنوات يتراوح بين ٦، ٩ سنوات، يسلح خلالها جميع الأطفال بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات والخبرات المهنية التي تنفع الطفل في حياته كمواطن، وتمكنه من أن يواصل تعليمه في المراحل الأعلى[١].

٨- تعليم يستخدم نظام اليوم المفتوح لإتاحة الفرصة للطلاب لاكتساب الخبرات والمهارات عن طريق الاتصال المباشر بالمؤسسات ومواقع العمل[٢].

وتعدلت بعض مواد القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، حيث اختصر سنة دراسية من سنوات الدراسة ليتم إعداد الطفل في خمس سنوات دراسية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، ثم في ثلاث سنوات دراسية في الحلقة الثانية للتعليم الأساسي[٣].

وبذلك تبلغ فترة التعليم قبل الجامعي إحدى عشرة سنة دراسية، تبدأ من سن السادسة حتى سن السابعة عشرة، وتنقسم إلى مرحلتين هما مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي)، ومرحلة التعليم الثانوي[٤].

شهدت الفترة من ١٩٨٨ تغيراً في السلم التعليمي وبخاصة في عدد سنوات الدراسة بالتعليم الابتدائي، وبموجب قانون التعليم رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ أصبحت فترة التعليم الأساسي ٨ سنوات دراسية بدءاً من العام الدراسي ٨٨/ ١٩٨٩، وتبدأ من السادسة حتى الرابعة عشرة، ويتكون التعليم الأساسي من حلقتين: الحلقة الابتدائية، ومدتها خمس سنوات والحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات.

وتنقسم الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي بموجب القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٩٣[٥] إلى مستويين: يضم الأول الصفوف الثلاثة الأولى، ويهدف إلى مساعدة الطفل على اكتساب المهارات الأساسية في القراءة

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية: تقرير موقف تجربة التعليم الأساسي، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٠.

(٢) رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة: امتداد مرحلة الإلزام والتعليم الأساسي، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٧.

(٣) القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ بشأن تعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

(٤) حسن محمد عبدالشافي: موسوعة مصر الحديثة، التعليم، المجلد الرابع، وزارة الثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤٤.

(٥) وزارة التعليم، وزير التعليم: قرار وزاري رقم ٧١ بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧، بشأن تقسيم المرحلة الابتدائية إلى مستويين الأول يضم الصفوف الثلاثة الأولى، والثاني يضم الصفوف الأخيرة منها.

والكتابة والحساب والتربية الدينية. ويضم المستوى الثاني الصفين الرابع والخامس، ويهدف إلى التأكد من استخدام الطفل لهذه المهارات في أنشطة الحياة اليومية.

وقد وافق مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٥ على إعادة الصف السادس لتعود مرحلة التعليم الأساسي لتصبح تسع سنوات مرة أخرى، وصدر بهذا القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩٩، ويشمل التعليم الأساسي حالياً حلقتين، الأولى: التعليم الابتدائي ومدته ٥ سنوات زيدت من عام ٢٠٠٠ إلى ٦ سنوات، والحلقة الثانية: التعليم الإعدادي ومدته ٣ سنوات دراسية[١].

وقد بلغ عدد مدارس المرحلة الابتدائية عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ (١٥٥٦٦) مدرسة تضم ١٧٣٥٢٠ فصلا بها ٧٣٥١١١٨ تلميذاً وتلميذة، وأعداد هيئة التدريس بها ٣١٤٥٢٨ معلماً ومعلمة[٢] مقابل ١٥٠٨٢ مدرسة، تضم ١٤٦٤٢٠ فصلاً، بها نحو ٦٤٠٢٤٧٢ تلميذاً وتلميذة في العام ٩٠/ ١٩٩١، وبلغت أعداد هيئة التدريس بها ٢٧٦٣٧٤ معلما ومعلمة[٣].

ومن الإنجازات في مجال التعليم الابتدائي ما يلي[٤]:

١- إعادة صياغة المناهج، وتطوير أساليب التعليم الابتدائي.
٢- تطوير بنية التعليم لتصبح مرحلة رياض الأطفال جزءاً من التعليم الأساسي الإلزامي.
٣- تقسيم التعليم الابتدائي إلى مستويين.
٤- إعطاء الوزن النسبي الأكبر من المعرفة لتعليم القراءة والكتابة والخط العربي والمهارات المختلفة في حدود ٧٠% من وقت الخطة الدراسية.
٥- في عام ١٩٩٤ تم إدخال اللغة الإنجليزية في الصف الرابع من التعليم الابتدائي وإدخال اللغة الفرنسية في الصف نفسه في العام التالي.
٦- ربط أنشطة المدرسة الابتدائية بالبيئة المحيطة بها منهجاً ونشاطاً.

---

(١) وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية – تقييم عام ٢٠٠٠، تقرير مقدم إلى المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٥.

(٢) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: إحصاءات التعليم قبل الجامعي، ٩٨/ ١٩٩٩.

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: تطوير التعليم في جمهورية مصر العربية ١٩٩٠-١٩٩٢، القاهرة، ١٩٩٢، ص٨٢٥.

(٤) وزارة التربية والتعليم: مشروع مبارك القومي، إنجازات التعليم في ٥ أعوام، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦، ص ص٢٩-٣٠.

٧- إنشاء قاعدة صناعية تساند عملية تطوير التعليم، تشتمل على صناعة الوسائل التعليمية والكمبيوتر التعليمي واللعب التعليمية للأطفال.

ومما يدلل على أهمية المرحلة الابتدائية تلك المؤتمرات التي عقدت وتعقد بشأنها في سبيل النهوض بها إلى المستوى العالمي، ففي عام ١٩٩٣ عقد مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي، وفي عام ١٩٩٦ عقد المؤتمر القومي لإعداد المعلم وتدريبه.

ب- التعليم الإعدادي:

تعد المرحلة الإعدادية - المرحلة الوسطى - بين التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بنوعيه العام والفني. وكانت هذه المرحلة جزءا من التعليم الثانوي وفقا للقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ وكانت مدتها أربع سنوات، وعندما صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن التعليم الإعدادي العام، أصبح لهذه المرحلة كيان مستقل وأصبحت مدة الدراسة بالمدرسة الإعدادية ثلاث سنوات بدلا من أربع نظرا لإطالة مدة التعليم الابتدائي. وأصبح مرحلة متميزة تمثل حلقة الوصل بين التعليم الابتدائي والثانوي من جهة، كما يعتبر مرحلة مستقلة من جهة أخرى.

وبصدور قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، امتد الإلزام لتسع سنوات من سن السادسة حتى الخامسة عشرة، وأصبحت مرحلة التعليم الإلزامي تعرف باسم مرحلة التعليم الأساسي والتي انقسمت إلى حلقتين تمثل المرحلة الإعدادية الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي ومدتها ثلاث سنوات[١].

أهداف التعليم الإعدادي:

تطورت أهداف المرحلة الإعدادية، فقد حدد القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ أهداف المرحلة الإعدادية في تهيئة وسائل النمو لملكات التلاميذ وميولهم، وتضمن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ وظيفة المدرسة الإعدادية وهي التوجيه والإعداد وحدد القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ أهداف المرحلة الإعدادية وهي توفير الدراسات والوسائل اللازمة للكشف عن ميول التلاميذ وقدراتهم، وحدد القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ أهداف التعليم الأساسي وهي تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وتزويدهم بالقدر الضروري من السلوكيات والمعارف والمهارات الأساسية[٢].

---

(١) محمد مجدي عباس أبوالنجا: دراسة تاريخية عن تطور التعليم الإعدادي في مصر منذ عام ١٩٥٣ حتى الوقت الحاضر، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤، ص٣.

(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، ١٩٥٢- ١٩٨٠، القاهرة، المركز، ١٩٨١، ص٧٦٢.

ومهمة المدرسة الإعدادية أن تهيئ الفرصة لتمكين ذوي الاستعداد من أبناء الأمة لمواصلة التعليم الثانوي فالعالي كل بحسب استعداده وميوله[١].

وتنقسم المرحلة الإعدادية الى:

أ- التعليم الإعدادي العام. ب- التعليم الإعدادي الفني.

التعليم الإعدادي العام: يقبل بالمدارس الإعدادية العامة التلاميذ الذين ينوون الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة واتمام تعليمهم العالي بالجامعات أو المعاهد العليا وتهدف المدرسة الإعدادية العامة إلى ما يلي:

١- النمو المتكامل للتلاميذ من النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والوجدانية والروحية.

٢- إعداد التلاميذ للحياة العملية في البيئة التي يعيشون فيها.

٣- تعريف التلاميذ بالبيئة المحلية ومجالات العمل بها وغرس احترام العمل اليدوي فيهم.

٤- اسهام التلاميذ في خدمة المدرسة والبيئة[٢].

التعليم الإعدادي الفني: نتيجة لاهتمام ثورة يوليو ١٩٥٢ بالتعليم الفني صدر في عام ١٩٥٦ ثلاث قوانين خاصة لنشأة هذا التعليم وتنظيمه وهي القانون رقم ٢٢ بتنظيم التعليم الصناعي، والقانون رقم ٢٦١ بتنظيم التعليم التجاري، والقانون رقم ٢٦٢ بتنظيم التعليم الزراعي وقسمت هذه القوانين التعليم الفني إلى مرحلتين هي المرحلة الإعدادية الفنية والمرحلة الثانوية الفنية[٣].

وبصدور هذه القوانين بدأت الوزارة في التوسع في التعليم الإعدادي الفني دون إعداد كاف سواء من حيث وجود المعلمين الأكفاء لتدريس التخصصات المهنية أو تدبير الأجهزة والمعدات والآلات اللازمة لتدريس هذه التخصصات في المدارس الإعدادية الفنية[٤].

ويهدف التعليم الإعدادي الفني إلى تزويد التلاميذ بقدر من الثقافة الفنية والمهارات اليدوية التي تمكنهم من مباشرة الإنتاج في الشركات الصناعية والمحلات التجارية والأعمال الزراعية بدرجة طيبة من الكفاية[٥] وذلك لإعداد صانع ذي مهارة عادية أو من يقوم بالأعمال الكتابية في

---

(١) أبو خلدون ساطع الحصري: حولية الثقافة العربية، السنة الرابعة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٤، ص١٤.

(٢) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم، مرجع سابق، ص ص٢٤٦-٢٤٧.

(٣) المرجع السابق: ص٢٥٦.

(٤) عوض توفيق: التعليم الإعدادي الفني – البدايات والتطور، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي، دراسات تمهيدية (٤)، القاهرة، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة مع وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤، ص٧.

(٥) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم في مصر، مرجع سابق، ص٢٥٦.

المؤسسات التجارية الصغيرة، أو إعداد عامل زراعي عادي وذلك طبقاً لنوع المدرسة التي أعد فيها التلميذ[١] ويمكن للممتازين من خريجي هذه المرحلة الالتحاق بالمرحلة الثانوية الفنية[٢].

وينقسم التعليم الإعدادي الفني إلى تعليم إعدادي صناعي، تعليم إعدادي فني للبنات، تعليم إعدادي زراعي، وتعليم إعدادي تجاري.

وقد فكرت الدولة في إلغاء التعليم الإعدادي الفني بأنواعه الثلاث فيما عدا التعليم الإعدادي الفني للبنات وتوحيد التعليم في هذه المرحلة فيما عرف بمرحلة التعليم الإعدادي الحديث، وتم فعلاً تصفية التعليم الإعدادي الفني اعتباراً من عام ١٩٦٢ بالنسبة للإعدادي التجاري وعام ١٩٦٤/٦٣ بالنسبة للإعدادي الصناعي والزراعي وألغي نهائياً التعليم الإعدادي الفني بموجب القرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٦٥ ولم يعد قائماً سوى المدارس الإعدادية الفنية للبنات[٣].

واتجهت الوزارة بعد عام ١٩٦٢ إلى تحويل المدارس الإعدادية إلى ما يعرف بالمدارس الإعدادية الحديثة وهي عبارة عن المدرسة الإعدادية العامة مع تخصيص ٦ ساعات في الأسبوع من خطة الدراسة للمجالات العملية والتثقيف المهني، وبهذا يمكن أن يتجاوز الإعداد النظري أو الثقافي العام للتلميذ مع الإعداد العملي له بما يضمن تكامل شخصيته وتكوينه[٤].

والمرحلة الإعدادية هي مرحلة متوسطة بين المرحلتين الابتدائية، التي تمثل القاعدة العريضة للتعليم والثانوية، التي يبدأ فيها التخصص تمهيداً لمرحلة نهائية من الدراسة الجامعية، وهي بذلك تلعب دوراً هاماً في تكوين شخصية التلميذ، وتشغل اهتمامه بالمسائل العامة، والقضايا القومية، إنها المرحلة التي ينتقل فيها التلميذ والتلميذة من مرحلة الطفولة إلى مشارف الشباب. وفي هذه المرحلة يمكن توجيه التلميذ إلى مواصلة الدراسة الثانوية العامة أو الفنية أو إلى العمل بعد تدريب مناسب[٥].

---

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٢) حسن الفقي: مرجع سابق، ص٢٥٦.

(٣) عوض توفيق: التعليم الإعدادي الفني - البدايات والتطور، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي، مرجع سابق، ص١٥.

(٤) منير عطا الله سليمان وآخرون: تاريخ ونظام التعليم في الجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٢١٢.

(٥) وزارة التربية والتعليم: التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية، اجتماعات الدول التسع حول التعليم للجميع ١٦-١٨ سبتمبر ١٩٩٧، القاهرة، الوزارة، ١٩٩٧، ص١٤.

وتأكيداً لما سبق فقد عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي في نوفمبر ١٩٩٤ وجاءت أهم التوصيات كما يلي[١]:

من حيث فلسفة التعليم الإعدادي ووظائفه وأهدافه:

١- النظر إلى التعليم الإعدادي على أنه جزء من التعليم الإلزامي والأساسي لجميع المواطنين يستكمل وظائف التعليم الابتدائي ويرسخها، وفي نفس الوقت يعد لاختيار النوع المناسب من التعليم الثانوي، كما يمكن أن يهيئ للدخول في سوق العمل. وهو بمثابة بوتقة تكشف عم لدى التلميذ في هذه المرحلة من قدرات واستعدادات ومواهب.

٢- اعتبار مهام التعليم الإعدادي محققه للوظائف التالية:

- سد منابع الأمية والتمكن من مهارات الاتصال.
- تثبيت البناء القيمي على أساس عقلاني.
- الاستمرار في تحقيق التعاون والتكافل الاجتماعي.
- اكتساب مبادئ وقيم ومهارات العمل والتفاعل مع المجتمع التكنولوجي.
- الانفتاح على أساسيات المعرفة.
- اكتساب مهارات التعلم الذاتي.

والتعليم الإعدادي في ضوء فلسفته ووظائفه فهو يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

أ- متابعة تحقيق أهداف المرحلة الابتدائية فيما يتصل بتنمية الطاقات الجسمية والعقلية والوجدانية والاجتماعية بما يتمشى مع مراحل النمو في هذا المستوى من التعليم.

ب- ترسيخ القيم الدينية وفهم الدين فهماً صحيحاً واحترام عقائد الآخرين بعيداً عن التعصب والتطرف.

ج- تنمية وتدعيم الاتجاهات والممارسات الديمقراطية ووضع أسس المشاركة السياسية والعمل التعاوني من خلال الأنشطة المدرسية المختلفة على نحو يمكنهم من التفاعل الإيجابي مع أفراد ومؤسسات المجتمع والوفاء بحقوق المواطنة وواجباتهم.

د- تنمية مهارات الاتصال والتواصل من خلال الاهتمام بترسيخ مهارات اللغة العربية باعتبارها أساساً لتدعيم الهوية القومية والاهتمام باللغات الأجنبية باعتبارها مدخلاً للتواصل مع الحضارات العالمية.

---

(١) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم: المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي، التقرير النهائي وأوراق العمل ١٤-١٥ نوفمبر ١٩٩٤، القاهرة، الجمعية، الوزارة، ١٩٩٤، ص ص٧٠-٧٣.

هـ- إعطاء أولوية متقدمة لعلوم المستقبل من حيث التعمق في أساسيتها وما يفرضه ذلك من تغيير في الخطة الدراسية.

و- تنمية مهارات التفكير الناقد والموضوعي بما يمكن التلاميذ من الموازنة والاختيار بين مختلف الأفكار والبدائل والمواقف وبما يكسبهم القدرة والمرونة على التعامل مع تحديات المستقبل ومتغيراته.

ز- تدعيم مقومات الهوية القومية والشخصية المصرية والانتماء للوطن.

ح- تنمية الميول والاتجاهات الذاتية المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات مرحلة النمو التي يمر بها التلاميذ.

ولتحقيق الأهداف السابقة كان لابد من الاهتمام بتغيير بنية المدرسة الإعدادية بحيث تكون مدرسة موحدة لجميع التلاميذ على نحو يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويرسخ مقومات الثقافة المشتركة بين أبناء المجتمع، مع ضرورة إعطاء الاهتمام الكافي للكشف عن الموهوبين وذوي القدرات الخاصة والمتعثرين دراسياً وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير البرامج الملائمة لكل فئة من هذه الفئات مع ما تتطلبه من طرق التدريس وإمكانات تعليمية ومعلمين متخصصين.

وقد أكد المؤتمر في توصياته على ضرورة تطوير مناهج التعليم الإعدادي بالتركيز في التربية الدينية على ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية والفهم الصحيح للدين واحترام عقائد الآخرين، والاهتمام بتعليم اللغة العربية بصورة تؤدي إلى استخدام الفصحى في التحدث والتعبير والتعامل في مختلف المجالات والمواقف وتطوير نظام امتحان الشهادة الإعدادية بحيث يتم على نظام الفصلين الدراسيين استمراراً لما هو قائم في الصفين الأول والثاني الإعداديين وصفوف التعليم الإعدادي.

ولهذا صدر القرار الوزاري رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٤ وهو ينص على تطبيق نظام الفصلين على امتحان شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، وتم تطبيق ذلك في العام الدراسي ١٩٩٧/٩٦[١].

ج- التعليم الثانوي العام:

يحتل التعليم الثانوي أهمية خاصة داخل النظام التعليمي، فهو يتوسط مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم العالي والجامعي ويؤدي دوراً مزدوجاً هو إعداد الطالب للحياة العملية أو لمواصلة التعليم العالي والجامعي.

وبصدور القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ضمن مجموعة التشريعات التي استحدثتها الثورة لوضع فلسفتها التعليمية موضع التنفيذ فقد اختص هذا

---

(١) وزارة التربية والتعليم: التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية، اجتماعات الدول التسع حول التعليم للجميع، مرجع سابق، ص١٦.

القانون بتنظيم التعليم الثانوي بقسميه الإعدادي والثانوي، حتى صدر قانون التعليم الإعدادي سنة ١٩٥٧، فأصبح التعليم الثانوي مرحلة مستقلة بذاتها[١].

وقد حدد القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ مكانة المرحلة الثانوية من السلم التعليمي على أنها المرحلة الوسطى التي تلي التعليم الابتدائي، ويشترط للقبول بها الحصول على الشهادة الابتدائية، وحدد القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ مكانتها من السلم التعليمي على أنها تمثل القسم الثاني من التعليم الثانوي وحدد القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ مكانتها على أنها المرحلة الثانية التي تلي مرحلة التعليم الأساسي وتسبق التعليم العالي والجامعي، واشترط للقبول بهذه المرحلة الحصول على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي[٢].

وتعتبر المرحلة الثانوية العامة مرحلة مهيئة للحياة العملية في ميادينها المختلفة بالنسبة للطلاب الذين يقتصرون على هذه المرحلة ويكتفون بما تحقق لهم من النمو والتعلم. كما تعتبر مرحلة موصلة للتعليم العالي والجامعي بالنسبة للطلاب الذين تواتيهم الظروف وتتوافر فيهم الاستعدادات والقدرات اللازمة لهذا النوع من التعليم[٣].

والدراسة في السنة الأولى بالمرحلة الثانوية العامة دراسة عامة موحدة بين جميع التلاميذ ثم يبدأ التخصص في السنة الثانية ويشمل الثالثة فتنقسم الدراسة إلى قسمين أدبي وعلمي. وتحقق الدراسة الموحدة العامة في السنة الأولى الثانوية هدفاً مزدوجاً فهي من ناحية استكمال للثقافة العامة للتلميذ، وهي من ناحية أخرى تتيح للتلميذ أن يتذوق الدراسات المتقدمة في المواد العلمية أو المواد الأدبية واختبار استعداده لكل منها حتى يستطيع أن يتجه إلى القسم الذي يتفق واستعداداته وميوله بعد السنة الأولى أما السنتان الثانية والثالثة سواء في القسم العلمي أو القسم الأدبي فهما مرحلة التخصص، وقد روعي في مناهجهما إعداد الطلاب للدراسة في الجامعات والمعاهد العليا[٤].

فالتعليم الثانوي له أهميته في إعداد الطالب لمواجهة الحياة، وفي بناء مستقبل الأمم ولذلك كان من الضروري تطوير نظام التعليم الثانوي ويتمثل الهدف العام لرؤية تطوير التعليم الثانوي في تحسين الكفاءة والجودة والمساواة في هذا التعليم مما يقتضي بذل جهود شاملة ومتكاملة تتم على

---

(١) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، مرجع سابق، ص٧٦٥.

(٣) منير عطاالله سليمان وآخرون: تاريخ ونظام التعليم في الجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٢١٥.

(٤) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر، مرجع سابق، ص ص٢٣١-٢٣٢.

جهات متعددة من أجل تحقيق تحسين جوهري في التعليم الثـــانوي بمصـــر عناصره تتمثل في:

- جودة التعليم.
- تكافؤ الفرص التعليمية.
- الكفاءة.
- تحسين فاعلية التعليم وربط التعليم قبل الجامعي بالتعليم الجامعي.
- زيادة المشاركة[١].

نظمت الوزارة عدة لقاءات تمهيدية للمؤتمر القومي لتطوير التعليـــم الثانوي. وقد أسفرت المناقشات عن بلورة مجموعة من القضايا والمنطلقـــات والمبادئ الموجهة لعملية التطوير كان أبرزها ما يلي:

دواعي التطوير:

- أهمية مرحلة التعليم الثانوي وخطورتها لارتباطها بمرحلة المراهقـــة وبتحديد مستقبل الطلاب فهي مرحلـــة للالتحـــاق بـــالتعليم العـــالي وللالتحاق كذلك بسوق العمل.
- ضرورة التغلب على عنقي الزجاجة بالتعليم المصري: نهاية مرحلـــة التعليم الأساسي ونهاية المرحلة الثانوية، وضرورة تغيـــير النظـــرة المتدنية للتعليم الثانوي الفني والتي تعتبره تعليماً من الدرجة الثانيـــة هذا بالإضافة إلى ضرورة العمل على التوسع في التعليم الثانوي.
- ضرورة إعادة صياغة مناهج التعليم الثانوي صياغة جيدة متطـــورة تضارع المستوى العالمي في ذلك لتوفير قدر مشترك من المعـــارف والمهارات والاتجاهات لجميع طلاب التعليم الثانوي على اختـــلاف شعبه.
- ضرورة إحداث نقلة نوعية في التعليم: من التعليم إلى التعلم والتركيز على اكتساب الخبرات والمهارات بدلاً من المعلومات الثابتة.
- ضرورة العمل على تطوير نظام الامتحانات وأســـاليبها بالمرحلـــة الثانوية بحيث لا تصبح الامتحانات غاية في حد ذاتها بـــل تصبـــح وسيلة لقياس مدى تحقق الأهداف. وضرورة العمل على الارتفـــاع

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم - ١٠ سنوات في مسيرة تطوير التعليم، القاهرة، مطابع روز اليوسف، ٢٠٠١، ص٨٧.

بعملية التقويم بحيث تقيس العمليات العقلية العليا وبحيث تكون عملية مستمرة بدلاً من الاعتماد على تقويم الطالب مرة واحدة فقط.

- ضرورة إعادة النظر في دور المدرسة كمؤسسة تعليمية حيث لا ينبغي الاقتصار في هذا الدور على التعليم فقط بل ينبغي توفير كافة المستلزمات لمساعدتها في القيام بدورها التربوي الهام ولتصبح جاذبه للطلاب.
- ضرورة ربط المدرسة الثانوية بالمجتمع المحلي من خلال العمل على تحويلها إلى وحدة منتجة ترتبط باحتياجات المجتمع المحيط، وذلك بهدف تنمية مهارات الطلاب وتدريبهم عمليا على المشاركة في المشروعات الإنتاجية[١].

منطلقات التطوير:

- ضرورة التأكيد على خصائص هويتنا وتعميق جذورنا وتاريخنا وخاصة في ظل العولمة.
- الاهتمام بعلوم المستقبل، وبتدريس الرياضيات والعلوم، وإكساب طلاب التعليم الثانوي مهارات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة.
- ضرورة الاهتمام بدراسة اللغات الأجنبية وبخاصة الإنجليزية التي تمثل لسان ٨٠% من سكان العالم والفرنسية إلى جانب الاهتمام بمهارات الاتصال في كل من اللغتين الصينية واليابانية.
- ضرورة إعداد الطلاب للمواطنة الإيجابية والمسئولة وذلك عن طريق إعداد المواطن الذي يتصف ويلتزم بالقيم الدينية والوعي بالمتغيرات العالمية والمحلية، والقادر على الابتكار والإنتاج.
- أصبح التعليم الثانوي يمثل الحد الأدنى الضروري لإعداد المواطن القادر على التعامل مع معطيات العصر ومتغيراته والقادر على مواصلة التعليم والتعلم والتدريب مدى الحياة.
- ضرورة توفير مزيد من الاهتمام بالمهارات الحياتية والقدرات العملية التطبيقية وذلك من خلال توفير مناهج جديدة مختلفة تتيح إكساب المهارات اللازمة لسوق العمل[٢].

---

(١) وزارة التربية والتعليم: ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي في مصر، ٥ نوفمبر ٢٠٠٠ – ٩ يوليو ٢٠٠١، برنامج تحسين التعليم الثانوي، القاهرة، مبنى اتحاد الطلاب بالعجوزة، ٢٠٠١، ص ص١١-١٥.

(٢) المرجع السابق: ص ص١٦-١٨.

د- التعليم العالي:

يلعب التعليم العالي دوراً حيوياً في نهضة الأمم والشعوب والارتقاء بمستوياتها الفكرية والثقافية والمعرفية ويتكون التعليم العالي من:

أ- تعليم عالٍ غير جامعي بالجامعات المصرية، وعددها ١٢ جامعة، يتم القبول فيها عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد. بالإضافة إلى جامعة الأزهر.

ب- تعليم عالٍ غير جامعي بالمعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالي وتنقسم إلى تعليم رسمي حكومي وتعليم خاص تابع للجمعيات الأهلية، ويتم القبول فيها عن طريق مكتب التنسيق.

ج- تعليم عال يتبع وزارات مختلفة، ويتمثل في أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وأكاديمية الشرطة، والكليات العسكرية، وأكاديمية الفنون ويتم القبول فيها عن طريق اختبارات خاصة[١].

أ- التعليم العالي الجامعي:

بدأ التعليم العالي في أوائل القرن التاسع عشر بإنشاء بعض المدارس العليا للهندسة، والطب، والطب البيطري، والحقوق، والزراعة، ودار العلوم، والتجارة. وفي عام ١٩٠٨ تأسست الجامعة الأهلية، ثم تحولت في عام ١٩٢٥ إلى جامعة حكومية وكانت تتبع وزارة المعارف العمومية، وكانت تضم أربع كليات هي الآداب والحقوق والعلوم والطب.

ومنذ ذلك التاريخ شهدت البلاد اهتماماً واسعاً ومتزايداً بالتعليم الجامعي الحديث تمثل في التوسع والتنوع والانتشار، حتى وصلت خدماته مختلف أقاليم الجمهورية.

وكانت هناك ثلاث جامعات عندما قامت الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتغير اسم هذه الجامعات فصار اسم جامعة فؤاد الأول التي أنشئت عام ١٩٠٨ جامعة القاهرة، وجامعة فاروق الأول التي أنشئت عام ١٩٤٢ جامعة الإسكندرية، وجامعة إبراهيم باشا الكبير التي أنشئت عام ١٩٥٠ جامعة عين شمس[٢]. وبعد الثورة أنشئت جامعة أسيوط عام ١٩٥٧ ومع نهاية الستينيات توالى إنشاء الجامعات في محافظات مصر، فتم إنشاء جامعة طنطا عام ١٩٧٢، ثم جامعة المنصورة عام ١٩٧٢، فجامعة الزقازيق عام ١٩٧٤، ثم جامعة حلوان عام ١٩٧٥، وجامعة المنيا وجامعة المنوفية عام ١٩٧٦ كما أنشئت جامعة قناة السويس عام ١٩٧٦، وأنشئت جامعة جنوب الوادي عام ١٩٩٤. وبهذا بلغ عدد الجامعات ١٢ جامعة. وتختص الجامعات

---

(١) حسن محمد عبدالشافي: موسوعة مصر الحديثة، التعليم، مرجع سابق، ص٩٥.

(٢) أحمد إسماعيل حجي: التعليم في مصر، ماضيه وحاضره ومستقبله، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٦، ص١٦٨.

بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والإرتقاء به[١].

١- جامعة القاهرة ١٩٠٨:

افتتحت الجامعة رسمياً في ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٨ باسم الجامعة الأهلية، حيث نظمت الدراسة على هيئة محاضرات في موضوعات الحضارة الإسلامية والحضارة القديمة في مصر والشرق. وفي عام ١٩٢٥ تحولت الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية، وفي عام ١٩٤٠ أطلق على الجامعة المصرية اسم جامعة فؤاد الأول، وتم تغيير الاسم إلى جامعة القاهرة عام ١٩٥٣.

وتضم جامعة القاهرة العديد من الكليات، كما تضم معاهد يقتصر القبول فيها على الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى حيث تمنح هذه المعاهد درجة جامعية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى ومن أهم هذه المعاهد:

- معهد الدراسات والبحوث التربوية.
- معهد الدراسات والبحوث الإحصائية.
- معهد البحوث والدراسات الأفريقية.
- المعهد القومي للأورام.

٢- جامعة الإسكندرية ١٩٤٢:

بدأت جامعة الإسكندرية كفرع لجامعة القاهرة، وكانت تضم كليتي الحقوق والآداب في العام الجامعي ٣٨/ ١٩٣٩، وفي عام ٤١/ ١٩٤٢ تم إنشاء فرع لكلية الهندسة واستقلت الجامعة عام ١٩٤٢، حيث أضيف إليها كليات التجارة والعلوم والطب والزراعة، وكانت تسمى جامعة فاروق الأول، ثم تغير اسمها في عام ١٩٥٢ إلى جامعة الإسكندرية.

٣- جامعة عين شمس ١٩٥٠:

أنشئت جامعة عين شمس لتلبية الحاجة إلى التوسع في التعليم الجامعي بعدما ازداد الإقبال عليه بعد الزيادة في أعداد خريجي المدارس الثانوية بعد الحرب العالمية الثانية، وزيادة سكان القاهرة جعل الحاجة ملحة إلى إنشاء جامعة جديدة بمدينة القاهرة. وخاصة أن هناك بعض المعاهد العليا التي تصلح نواة لكليات جامعية جديدة. ثم ضمت إليها كلية طب العباسية التي كانت تابعة لجامعة القاهرة، ثم أنشئت كليات الآداب والحقوق والبنات والهندسة وغيرها.

---

(١) حس محمد عبدالشافي: موسوعة مصر الحديثة، مرجع سابق، ص٩٦.

وكانت تسمى جامعة إبراهيم باشا الكبير ثم تغير اسمها في عام ١٩٥٠ إلى جامعة عين شمس.

٤- جامعة أسيوط ١٩٥٧:

صدر قرار إنشاء جامعة أسيوط مع قرار جامعة عين شمس ولكن كان من الصعب أن يلقى عبء تأسيس جامعتين في وقت واحد على عاتق جامعة القاهرة لذلك بدأت الدولة بإعداد أعضاء هيئة التدريس لأول جامعة بصعيد مصر، فأوفدت البعثات إلى الخارج لدراسة الدكتوراه في مختلف التخصصات التي تحتاج إليها الجامعة الجديدة. وبدأت الدراسة بالجامعة عام ١٩٥٧ وكانت تسمى جامعة محمد علي باشا الكبير وتغير إلى جامعة أسيوط، وكانت البداية بكليتين هما العلوم والهندسة، ثم استكملت الجامعة كلياتها تدريجياً، ودعمت جامعة القاهرة الجامعة الجديدة بالأساتذة والكوادر المتخصصة وتعينها على إعداد لوائحها ونظام الدراسة بها، وهو ما فعلته جامعة القاهرة طوال فترة التأسيس (١٩٥٠-١٩٥٧)، وفي مرحلة ما بعد التأسيس.

وهكذا كانت جامعة القاهرة دعامة التعليم الجامعي في مصر ولا تزال[١].

٥- جامعة طنطا ١٩٧٢:

بدأت كليات جامعة طنطا عام ١٩٦٢ ككليات تابعة لجامعة الإسكندرية، ثم مع تعدد هذه الكليات أصبحت مستقلة عام ١٩٧٢، باسم جامعة وسط الدلتا ثم تغير اسمها إلى جامعة طنطا عام ١٩٧٣.

٦- جامعة المنصورة ١٩٧٢:

بدأت جامعة المنصورة كفرع لجامعة القاهرة، وذلك بكلية الطب عام ٦٢/ ١٩٦٣ وفي عام ١٩٧٢ استقلت الجامعة تحت اسم جامعة شرق الدلتا ثم تغير اسمها إلى جامعة المنصورة عام ١٩٧٣، وأصبحت تضم ١٢ كلية.

٧- جامعة الزقازيق ١٩٧٤:

في عام ١٩٦٩ بدأت كليات جامعة الزقازيق كفرع لجامعة عين شمس إلا أنها استقلت عنها عام ١٩٧٤، ونشأت جامعة الزقازيق، وكانت تضم كليات الزراعة والتجارة والطب والطب البيطري والتربية والعلوم، وأصبحت الجامعة تضم الآن ٢١ كلية ومعهداً.

٨- جامعة حلوان ١٩٧٥:

أنشئت جامعة حلوان عام ١٩٧٥، لتطوير المعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي في ذلك الحين وضمها تحت مظلة التعليم الجامعي.

---

(١) رؤوف عباس أحمد: تاريخ جامعة القاهرة، مرجع سابق، ص ص١٠٤-١٠٧.

وقامت فلسفة هذه الجامعة على أساس أنها نموذج جديد للتعليم في مصر يعتمد على الدراسات التطبيقية.

٩- جامعة المنوفية ١٩٧٦:

كانت جامعة المنوفية فرعاً لجامعة طنطا واستقلت عام ١٩٧٦، وتقع معظم كليات الجامعة بمدينتي شبين الكوم ومنوف، وتضم الجامعة ١١ كلية ومعهداً.

١٠- جامعة المنيا ١٩٧٦:

أنشئت جامعة المنيا عام ١٩٧٦ من الكليات التي كانت تابعة لجامعة أسيوط بالمنيا في ذلك الحين، وأصبحت تضم ٩ كليات تقع كلها في مقر الجامعة بالمنيا.

١١- جامعة قناة السويس ١٩٧٦:

أنشئت الجامعة عام ١٩٧٦ وتضم ١٣ كلية اثنان بالسويس وأربع ببورسعيد، واثنتان بالعريش وباقي الكليات وعددها ست كليات بمقر الجامعة بالإسماعيلية.

١٢- جامعة جنوب الوادي ١٩٩٤:

أنشئت عام ١٩٩٤ وتضم فروع جامعة أسيوط بمدن سوهاج وقنا وأسوان ومقرها مدينة قنا[١].

ب- التعليم العالي غير الجامعي:

يهدف التعليم العالي غير الجامعي إلى إعداد الإنسان الفني المتخصص الذي يعتبر حلقة الاتصال في سلم العمالة بين المخطط المبتكر والمنفذ الماهر ويتم هذا التعليم في كليات ومعاهد خارج الجامعات وتتبع لإشراف وزارة التعليم العالي، وقد شهد هذا التعليم طفرة واضحة واهتماماً مباشراً.

ويشتمل التعليم العالي غير الجامعي على المؤسسات التالية:

١- **المعاهد الفنية الحكومية:** تعتبر هذه المعاهد جزءاً من التعليم العالي بعد تحويلها إلى معاهد عليا تتبع وزارة التعليم العالي ومدة الدراسة بها سنتان وتعتبر حلقة اتصال في سلم التعليم بين حملة المؤهلات العليا وحملة الثانوية العامة وما يعادلها.

٢- **المعاهد الفنية الخاصة:** تخضع لإشراف وزارة التعليم العالي وهي معاهد خدمة اجتماعية وإدارة وسكرتارية وفندقية، ومدة الدراسة بها سنتان بعد الثانوية العامة، وما يعادلها.

٣- **المعاهد العالية:** تخضع جميعها لإشراف وزارة التعليم العالي، وهي معاهد للخدمة الاجتماعية والدراسات التعاونية، وتجارية، وصناعية

---

(١) حسن محمد عبد الشافي: موسوعة مصر الحديثة، مرجع سابق، ص ص١٠٠-١٠٣.

تكنولوجية، وزراعية، مدة الدراسة بها أربع سنوات أو أكثر بعد الثانوية العامة، ويحصل الخريجون منها على درجة البكالوريوس[١].

وضعت وزارة التعليم العالي كل إمكاناتها لتحقيق الأهداف التالية:

١- التوسع في إنشاء كليات التربية النوعية وإنشاء شعب جديدة بها.
٢- الاهتمام بالتعليم الصناعي.
٣- إنشاء معاهد جديدة تتفق مع احتياجات البيئة.
٤- تشجيع التعليم الخاص.
٥- تطوير الدراسة في بعض المعاهد لتصبح معاهد عالية (٤سنوات)[٢].

وفيما يلي ما تم تحقيقه من أهداف[٣]:

١- كليات التربية النوعية ورياض الأطفال:

أصبحت تهيئة الطفل للدخول إلى الحلقة الأولى من التعليم الأساسي من سمات العصر، حيث انتشرت دور رياض الأطفال، كما دعت الحاجة إلى تنمية شخصية التلاميذ في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي فيما يتعلق بالتربية الفنية والموسيقية والمسرحية والاقتصاد المنزلي وتكنولوجيا التعليم والإعلام التربوي إلى ضرورة إعادة النظر في النظام التعليمي الذي لا يوفر المدرس المطلوب لهذه المرحلة. وبإيقاف القبول بدور المعلمين والمعلمات من أجل توحيد مصدر إعداد المعلم، مما وفر الفرصة لاستخدام بعض هذه الدور في مختلف المحافظات وتطويرها لتكون كليات للتربية النوعية ورياض الأطفال.

وقد بدأ إنشاء خمس كليات في عام ٨٧/ ١٩٨٨ هي: كلية التربية النوعية بالدقي، كلية التربية النوعية بالعباسية، كلية التربية النوعية بالإسكندرية، كلية رياض الأطفال بالدقي، كلية رياض الأطفال بالإسكندرية. وتوالى بعد ذلك إنشاء الكليات النوعية كما تم إنشاء شعب جديدة لرياض الأطفال بكليات التربية النوعية.

٢- تطوير التعليم العالي الصناعي:

يعتبر الاهتمام بتطوير التعليم الصناعي في مصر واحداً من أهم الاتجاهات التعليمية في سياسة التعليم في مصر، وذلك للعمل على رفع كفاءة القوى العاملة الصناعية والعمل على تخريج مدرس التعليم الصناعي الشامل

---

(١) حسن محمد عبدالشافي: مرجع سابق، ص١١٦.

(٢) وزارة التعليم: إنجازات التعليم في ٣ أعوام، مشروع مبارك القومي، القاهرة، الوزارة، ١٩٩٤، ص١٥٥.

(٣) وزارة التربية والتعليم: إنجازات التعليم في ٤ أعوام، مشروع مبارك القومي، القاهرة، الوزارة، ١٩٩٥، ص ص٢٠٥-٢١٣.

والقادر على تدريس الجزء النظري والتدريبات العملية للمواد الفنية للطالب، أو إعداد المدرسين المؤهلين علمياً وعملياً للتدريس بالمدارس الثانوية الصناعية ومعاهد إعداد الفنيين.

وقد أنشئت كلية التعليم الصناعي ببني سويف بالإضافة إلى كلية التعليم الصناعي بالقاهرة وبدأت الدراسة بهما في عام ٩٣/ ١٩٩٤. وهذه الكليات لها رسالة رائدة في مجال التعليم لأنها تخرج المعلم المدرب للمدارس الثانوية الصناعية.

٣- إنشاء معاهد جديدة تتفق مع احتياجات البيئة:

تم إنشاء عدة معاهد من أهمها المعهد الفني الصناعي بشمال سيناء، والمعهد الفني التجاري بالعريش، والمعهد الفني للسياحة والفنادق بقنا، والمعهد الفني التجاري بدمياط، والمعهد الفني لتكنولوجيا صناعة الأسنان الملحق بكلية طب الفم والأسنان جامعة القاهرة.

ومن أجل النهوض بمستوى التعليم الفني فقد تم تطوير المناهج وإدخال شعب جديدة منها:

- مادة الحاسب الآلي ضمن مواد الصف الأول بالمعاهد الفنية التجارية والصناعية.
- شعبة الفندقة العلاجية والإرشاد السياحي بالمعاهد الفنية للسياحة والفنادق.
- شعبة التمويل والاستثمار بالمعاهد الفنية التجارية.

٤- التعليم الخاص في مجال التعليم العالي:

طرق التعليم الخاص أبواب جديدة فأنشئ المعهد التكنولوجي العالي بمدينة العاشر من رمضان لاحتياج المنشآت الصناعية بهذه المناطق إلى كوادر فنية، كما أنشئ المعهد العالي للسياحة والفنادق بمدينة ٦ أكتوبر ولم يقتصر التعليم الخاص على التعليم في المرحلة الجامعية الأولى بل امتد إلى إنشاء معاهد للدراسات العليا مثل المعهد العالي للدراسات الإسلامية ومدة الدراسة به سنتان للحصول على درجة الدبلوم. وتعمل أجهزة وزارة التعليم العالي على رفع كفاءة هذه المعاهد ليكون لها القدرة على جذب الطلاب الممتازين.

ثالثاً: إعداد المعلم:

لقى إعداد المعلم اهتماماً واضحاً بعد ثورة ١٩٥٢، حيث تولت معاهد وكليات المعلمين إعداد معلم المرحلة الإعدادية والثانوية، أما معلم المرحلة الابتدائية استمر يتخرج من مدارس المعلمين والمعلمات بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الإعدادية.

وفي عام ١٩٦٠ أطلق اسم دور المعلمين والمعلمات على مدارس المعلمين والمعلمات العامة والريفية، وحددت شروط القبول بها في الحصول على الشهادة الإعدادية العامة أو الأزهرية، وكانت مدة الدراسة أربع سنوات، زيدت إلى خمس سنوات من العام الدراسي ١٩٦٣/٦٢، وكانت الدراسة في الصفوف الثلاثة الأولى عامة، وفي الصفين الرابع والخامس تخصصية.

واستمرت دور المعلمين والمعلمات تعد طلابها ليكونوا معلمين بالمرحلة الابتدائية حتى صدور قانون التعليم قبل الجامعي رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، الذي حدد في المادة رقم (٤٧) أهداف دور المعلمين والمعلمات في أنها تتولى إعداد معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، أما معلمي الثقافة المهنية والتدريبات العملية فيتم إعدادهم في الشعب الملحقة بالمدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث (زراعية – صناعية – تجارية)، ومدة الدراسة بهذه الشعب سنتان دراسيتان، ويشترط للقبول بها الحصول على دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث.

ومع تزايد الدعوة من المؤتمرات والندوات بضرورة تحسين مستوى إعداد المعلم والارتقاء به، وكذلك هبوط مستوى خريج دور المعلمين والمعلمات فقد تم تصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات بالقرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨. ورأت الوزارة أن يتم إعداد معلم التعليم الابتدائي على مستوى الجامعة مثل نظرائه من معلمي المراحل الأخرى[١].

مؤسسات إعداد معلم التعليم العام في مصر:

يتم إعداد المعلمين في مؤسسات التعليم العالي وأهم هذه المؤسسات هي: معهد الدراسات والبحوث التربوية، وكليات التربية، وكليات التربية التخصصية الجامعية، وكليات جامعية غير متخصصة، وكليات التربية النوعية، وكليات رياض الأطفال، وفيما يلي توضيح ذلك:

١- معهد الدراسات والبحوث التربوية (جامعة القاهرة):

يقوم بإعداد المعلم للعمل في جميع مراحل التعليم من خلال الدراسات العليا التي يقدمها، ومن أهم أهدافه ما يلي[٢]:

---

(١) عبدالغني عبود وآخرون: التعليم في المرحلة الأولى واتجاهات تطويره، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٤، ص ص١٩٦-١٩٨.
لمزيد من التفاصيل انظر:
أماني عبدالقادر محمد: تطور إعداد معلم التعليم الابتدائي في جمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٩٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، قسم أصول التربية، ٢٠٠١.

(٢) وزارة التعليم العالي: قرار وزاري رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٦ بإصدار اللائحة الداخلية لمعهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ص ص٢-٣.

١- الإعداد التربوي لخريجي كليات الجامعة ومن في مستواهم لمهنة التعليم في رياض الأطفال والمدارس والمعاهد النظامية وفي مؤسسات تعليم الكبار والتعليم غير النظامي.
ويتحقق هذا الهدف من خلال عشرة أقسام يضمها المعهد وهي: أصول التربية، المناهج وطرق التدريس، علم النفس التربوي، تكنولوجيا التعليم، الإرشاد النفسي، طرق تعليم الكبار وإعداد المواد التعليمية، التربية المقارنة وتعليم الكبار المقارن، رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، التعليم الفني، التعليم العالي والجامعي.
ويمنح الطالب الناجح بعد الدراسة ــ لمدة سنة واحدة للمتفرغين، وسنتين لغير المتفرغين ــ درجة الدبلوم العامة في التربية ويمكن للحاصل على الدبلوم العامة مواصلة التعليم للحصول على دبلوم خاصة أو مهنية في التربية، ثم الماجستير في التربية ثم الدكتوراه في التربية.
٢- إعداد الأخصائيين والباحثين في التخصصات المختلفة اللازمة للعمل في التعليم النظامي وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي.
٣- إجراء البحوث العلمية في مجالات التعليم النظامي بمختلف أنواعه العام والفني، ومجالات تعليم الكبار والتعليم غير النظامي، ونشر نتائج هذه البحوث.
٤- نشر الاتجاهات الحديثة في التربية بين العاملين في التعليم النظامي وغير النظامي وتزويدهم بالجديد لتطبيقه ولرفع المستوى المهني بين المشتغلين في هذه المجالات.
٥- تدريب العاملين في مجالات التعليم النظامي وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي أثناء الخدمة، في إطار فلسفة التربية المستمرة.
٦- تنظيم البرامج المختلفة لتزويد المعلم في التعليم الجامعي والعالي بالنظريات والمهارات التربوية التي تعده تربوياً للقيام بمسئولياته في تعليم الشباب الجامعي ورعايتهم وتوجيههم.
٧- الإسهام في تقويم وتطوير التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي والجامعي.
٨- تقديم المشورة الفنية في التخصصات التربوية والنفسية للمؤسسات المعنية.

٢- كليات التربية:

يبلغ عددها ٢٤ كلية بالإضافة إلى كلية التربية جامعة الأزهر وتتولى إعداد معلمي مرحلتي التعليم الأساسي بحلقتيه (الابتدائي والإعدادي) والتعليم الثانوي العام وبعض تخصصات التعليم الفني، وقد اقتصر دورها في بداية إنشائها على إعداد معلمي المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية فقط، ولكنها

الآن تعد معلم التعليم الابتدائي بعد فتح شعبة التعليم الابتدائي لتكون المصدر الرئيسي لإعداد معلمي التعليم الابتدائي، بالإضافة إلى قيامها بدور فعال في تأهيل قدامى المعلمين بالتعليم الابتدائي للمستوى الجامعي. وكليات التربية تعتمد في إعدادها للمعلم على الدراسة لمدة أربع سنوات للحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها، كما تمنح درجات الدبلوم العامة، والدبلوم الخاصة، والماجستير والدكتوراه، في مختلف فروع التربية وعلم النفس.

وتسير الدراسة بكليات التربية وفقاً لنظامين لإعداد المعلم[١] هما:

١- النظام التكاملي: وهو النظام الذي يعد المعلم أكاديمياً ومهنياً لمدة أربع سنوات دراسية، يحصل الطالب في نهايتها على الليسانس أو البكالوريوس في الآداب والتربية أو العلوم والتربية، مع ذكر اسم الشعبة التي تخرج فيها الطلاب.

٢- النظام التتابعي: وهو النظام الذي يعد المعلم مهنياً بعد إعداده أكاديمياً في إحدى الكليات الجامعية، وتختلف مدة الدراسة، فقد تكون عاما واحدا بالنسبة للطالب المتفرغ، أو عامين للطالب غير المتفرغ للدراسة، يحصل في نهايتها الطالب على الدبلوم العامة في التربية.

ويشتمل برنامج إعداد المعلم بهذه الكليات على الجوانب الآتية:

أ- الإعداد الثقافي العام. ب- الإعداد الأكاديمي التخصصي.

ج- الإعداد المهني التربوي.

٣- كليات تربية تخصصية جامعية:

وتهدف إلى إعداد معلمين متخصصين في الاقتصاد المنزلي، والتربية الرياضية، والتربية الفنية، والتربية الموسيقية، وهي كليات تابعة للجامعات، كما أن هناك شعباً ببعض كليات التربية تخرج بعض المعلمين المتخصصين في بعض هذه المجالات فعلى سبيل المثال توجد شعبة للاقتصاد المنزلي بكلية التربية جامعة قناة السويس، كما توجد شعبة للتربية الفنية بكلية التربية بجامعة المنيا[٢].

٤- كليات التربية النوعية:

تهدف إلى إعداد المعلم النوعي لمراحل التعليم قبل الجامعي في تخصصات التربية الفنية والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلي وقد بدأت هذه

---

(١) عبدالغني عبود وآخرون: التعليم في المرحلة الأولى واتجاهات تطويره، مرجع سابق، ص ص٢٠٣-٢٠٤.

(٢) عبدالفتاح جلال وآخرون: تخطيط سياسة القبول بكليات التربية في ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، المجالس النوعية، ١٩٩٥، ص ص٤-٥.

الكليات في العام الدراسي ٨٩/ ١٩٩٠ بعد تصفية دور المعلمين والمعلمات[١].

ومع بداية العام الدراسي ١٩٩٠/ ١٩٩١ أضيف إلى الأقسام التخصصية في هذه الكليات قسمان آخران هما: الإعلام التربوي وتكنولوجيا التعليم، وكذلك قسم لرياض الأطفال في بعض الكليات على أن يترك ذلك لظروف كل كلية للتربية النوعية ومتطلبات البيئة المحيطة بها وحاجتها من معلمي ومعلمات تلك التخصصات[٢].

وتوجد كلية واحدة من هذه الكليات في محافظات القاهرة، والجيزة، والفيوم، والإسكندرية، وأسيوط، وقنا، والغربية، وكفر الشيخ، ودمياط، والشرقية، والقليوبية، والمنيا، والمنوفية، وبورسعيد. بينما توجد ثلاثة منها في محافظة الدقهلية في المنصورة، وميت غمر، ومنية النصر وكانت كليات التربية النوعية تابعة لوزارة التعليم العالي وضمت أخيراً إلى الجامعات في عام ٩٨/ ١٩٩٩.

٥- كليات رياض الأطفال:

شهد عام ١٩٨٨ بداية التوسع في إنشاء كليات رياض الأطفال، فصدر القرار الوزاري رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٥ بإنشاء كلية رياض الأطفال بالقاهرة، وأخرى بالإسكندرية وقد كانت تابعة لوزارة التعليم العالي ثم ضمت أخيراً إلى الجامعات. وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٣٢٩ في ١٩٩٨/١٠/١ بضم كلية رياض الأطفال إلى جامعة القاهرة[٣].

وتسعى كلية رياض الأطفال على تحقيق الأهداف التالية[٤]:

١- إعداد حملة الثانوية العامة وما يعادلها للعمل كمعلمين في رياض الأطفال.

٢- رفع المستوى المهني والعلمي للعاملين في مجال رياض الأطفال وتعريفهم بالاتجاهات التربوية المعاصرة.

٣- إجراء البحوث والدراسات وتقديم المشورة الفنية في مجالات التخصص المختلفة في الكلية.

---

(١) عبدالفتاح جلال وآخرون: تخطيط سياسة القبول بكليات التربية في ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع، مرجع سابق، ص٥.

(٢) عرفات عبد العزيز سليمان: المعلم والتربية، دراسة تحليلية مقارنة لطبيعة المهنة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١، ص٢١١.

(٣) جامعة القاهرة، كلية رياض الأطفال: دليل الطالبات بكلية رياض الأطفال، ٩٩/ ٢٠٠٠، ص٣٦.

(٤) المرجع السابق، ص٣٤، ٣٦.

٤- تبادل الخبرات والمعلومات مع الهيئات والمؤسسات التعليمية والثقافية المصرية والعربية والدولية، والتعاون معها في القضايا التربوية ذات الاهتمام المشترك.

ومن حيث عدد طالبات الكلية بالفرق الأربعة لمرحلة البكالوريوس أصبحن في العام الجامعي ٩٩/ ٢٠٠٠ (٣٠٦٠ طالبة).

٦- كليات جامعية غير متخصصة:

تسهم بعض الكليات الجامعية ــ الغير متخصصة وبخاصة كليتي الآداب والعلوم بأقسامها المتعددة ــ بتزويد النظام التعليمي والمدارس المصرية بالكثير من احتياجاتها في التخصصات التي يوجد بها عجز في أعداد المعلمين، وبخاصة معلمي اللغة العربية واللغات الأجنبية.

رابعاً: التطوير التكنولوجي في التعليم:

يسعى التطوير التكنولوجي إلى خلق بيئة تعليمية، يبنى الطالب من خلالها خبراته التعليمية عن طريق تعلمه كيفية استخدام جميع مصادر المعرفة وجميع الوسائل التكنولوجية المساعدة لكي يصل إلى المعلومة بنفسه.

وتعمل تكنولوجيا التعليم على تحسين نوعية التعليم وزيادة فعاليته، وذلك عن طريق:

- حل مشكلات ازدحام الفصول وقاعات المحاضرات.
- مواجهة النقص في إعداد هيئة التدريس المؤهلين علمياً وتربوياً.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب.
- مكافحة الأمية التي تقف عائقاً في سبيل التنمية في مختلف مجالاتها.
- تدريب المعلمين في مجالات إعداد المواد التعليمية وطرق التعلم المناسبة.
- الاتساق مع النظرة التربوية الحديثة التي تعتبر المتعلم محور العملية التعليمية.
- التعليم والتدريب عن بعد[١].

ولذلك وضعت الوزارة خطة شاملة لتطوير التعليم باستخدام التكنولوجيا من خلال مسارين متوازيين:

أ- مسار أفقي: وذلك بنشر الأجهزة والمعدات اللازمة لقاعات الوسائط المتعددة ومناهل المعرفة والعلوم المطورة واستقبال بث القنوات الفضائية

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم، ١٠ سنوات في مسيرة تطوير التعليم، مرجع سابق، ص١١٣.

التعليمية وقنوات الاتصال عالية السرعة والتدريب عن بعد، وشبكة الإنترنت وقنوات الاتصال بالأقمار الصناعية.

ب- مسار رأسي: وذلك برفع كفاءة الأجهزة المتوفرة حالياً وتحديثها، وتكثيف عددها في بعض القاعات وتدريب الأخصائيين والمدرسين والعاملين على هذه الأجهزة والموجهين والمدراء[١].

التطوير التكنولوجي بالمدارس:

تم استحداث التطوير التكنولوجي في عدد ١٨٥٠٠ مدرس موزعة على جميع أنحاء الجمهورية لتغطي مراحل التعليم العام (رياض أطفال – ابتدائي – إعدادي – ثانوي) ويظهر ذلك في ستة مجالات هي:

أ- معامل الوسائط المتعددة: وتشمل إنشاء وتجهيز معامل حاسبات لعرض برامج الوسائط المتعددة وهي أحدث صيحة في التعلم الذاتي باستخدام الحاسب كوسيلة تعليمية.

ب- معامل العلوم المطورة: وتشمل معامل لكافة المراحل العمرية وتركز على تكامل العلوم مع بعضها البعض.

ج- شبكات مناهل المعرفة: تهدف إلى تحويل كل مدرسة مشتركة فيها إلى مصدر للتعليم ويتم تزويدها ببعض أقراص الليزر والكتب وشرائط الفيديو ويشمل أيضاً إمكانية الاتصال بشبكات المعلومات العالمية مثل الإنترنت.

د- معامل استقبال البث من القنوات الفضائية التعليمية.

ه- قوافل التكنولوجيا: تمثل نموذجاً متنقلاً للمعامل السابق ذكرها بحيث يسمح لهذه المعامل أن تتنقل بالتطوير للكفور والنجوع في المناطق النائية التي لم يتم إدخال التطوير لمدارسها.

و- نوادي العلوم: وتهدف إلى إيجاد مناخ يعمل على تنمية القدرات الابتكارية للشباب عن طريق توفير الإمكانات العملية والمرجعية باستخدام عناصر الحاسبات، وقد تم نشر هذه النوادي في جميع محافظات الجمهورية[٢].

يتضح من كل ما سبق أن ثورة يوليو عام ١٩٥٢ كانت نقطة تحول في تاريخ مصر القومي والتعليمي، إذ قامت الثورة ضد الفساد وسوء الأحوال والاستبداد في الداخل والاستعمار من الخارج، وسعت إلى رفع

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم، المشروع القومي لتطوير التعليم، القاهرة، الوزارة، ١٩٩٩، ص٩٦.

(٢) وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية، تقييم عام ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ص٦٥-٦٨.

- وزارة التربية والتعليم: التعليم في جمهورية مصر العربية، ١٦/ ١٨ سبتمبر ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص٤٣-٤٤.

مستوى المعيشة في البلاد وتنمية الثروة وإيجاد التقارب بين الطبقات وخلق التجانس الاجتماعي من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي[١] يشعر فيه الإنسان بكرامته وقيمته، وتتاح الفرص فيه لكل فرد كي يصل إلى أقصى ما تؤهله له مواهبه وإمكانياته من رقي ونمو مادي وروحي[٢].

وكما أثرت المبادئ والمفاهيم الثورية في جميع مجالات الحياة في مصر، أثرت كذلك في مفاهيم وأهداف التربية والتعليم، وكان من نتيجة تغيير وتطور الفكر التربوي في مصر، أن طرأت على التربية والتعليم تعديلات كثيرة شملت مختلف جوانب العملية التعليمية، كان من أهمها ما يلي:

١- السلم التعليمي:

نظم السلم التعليمي وأصبح كما يلي:

أ- مرحلة التعليم الأساسي وتشمل المرحلة الابتدائية ومدة الدراسة بها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات.

ب- المرحلة الثانوية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد الإعدادية وتنقسم إلى المدارس الثانوية العامة، والمدارس الثانوية الفنية (صناعية - زراعية - تجارية).

ج- مدارس ذات الخمس سنوات بعد الإعدادية وتشمل المدارس الفنية.

٢- تطوير التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي:

عقد مؤتمر لتطوير مناهج التعليم الابتدائي عام ١٩٩٣، كما عقد مؤتمر لتطوير التعليم الإعدادي عام ١٩٩٤، وسوف يعقد مؤتمر لتطوير التعليم الثانوي عام ٢٠٠٢.

٣- النهوض بمستوى المعلم:

تم توحيد مصدر إعداد المعلم تحت مظلة الجامعة فأنشئت شعبة التعليم الابتدائي بكليات التربية لإعداد معلم التعليم الابتدائي وتم تصفية دور المعلمين والمعلمات عام ١٩٨٨، كما عقد مؤتمر لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته عام ١٩٩٦.

٤- تطوير التعليم الفني:

من مظاهر العناية بالتعليم الفني ما يأتي:

- إدخال الثقافة المهنية ضمن برامج التعليم العام بمختلف مراحله.

---

(١) أبو الفتوح رضوان وآخرون: المدرس في المدرسة والمجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٤، ص ص٢٢-٢٣.

(٢) إسماعيل محمود القباني: دراسات في تنظيم التعليم بمصر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨، ص٢٠٤.

- فتح مجالات جديدة بالتعليم الفني.
- التوسع في إنشاء المدرسة الفنية ذات الخمس سنوات لتخريج الفنيين.
- إنشاء مدارس صناعية متخصصة وربطها بالمؤسسات الإنتاجية والاقتصادية.

٥- العناية بتعليم الفتيات:

أنشئت للفتيات مدارس جديدة من التعليم الفني بنوعياته المختلفة حتى تشارك وتساهم في التطوير.

٦- التعليم الخاص:

وضعت الدولة قواعد لتنظيم المدارس الخاصة على اختلاف أنواعها ومراحلها، ووضعتها جميعها تحت إشراف الوزارة، وأصدرت قانوناً لتنظيم التعليم الخاص بهدف رفع مستوى التعليم في مدارسه.

٧- التربية الخاصة:

وجهت الدولة مزيداً من الرعاية للمعوقين والمختلفين عقلياً فتوسعت في إنشاء المدارس والفصول، وزودتها بالأجهزة وهيئات التدريس المتخصصة، كما وجهت الدولة مزيداً من الرعاية للمتفوقين والموهوبين.

٨- إدخال التكنولوجيا في المدارس.

الفصل الثاني عشر
إنجازات بعض وزراء التعليم في مصر
من عام ١٩٥٢ وحتى الآن

وزراء التعليم في مصر:

١- **الدكتور/ كمال الدين حسين عبد الرحمن**
في الفترة من ١٩٥٤ ــ ١٩٦١

٢- **الدكتور/ مصطفى كمال حلمي**
في الفترة من ١٩٧٤/٤ ــ ١٩٧٨/١٠
من ١٩٧٩/٦ ــ ١٩٨٥/٩

٣- **الدكتور/ أحمد فتحي سرور**
في الفترة من ١٩٨٦/١١ ــ ١٩٩٠/١٢

٤- **الدكتور/ حسين كامل بهاء الدين**

في الفترة من ١٩٩١/٥ وحتى الأن

الفصل الثاني عشر
إنجازات بعض وزراء التعليم في مصر
من عام ١٩٥٢ وحتى الآن

مرت وزارة التربية والتعليم في تطورها حتى وصلت إلى صورتها الحالية ولقد تعاقب على الوزارة على مدى الأعوام منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن، ١٨ وزيراً. وسوف نتناول أهم الأعمال لبعض منهم وقد جاءت مكملة للخطوات البناءة التي بدأها الرواد الأوائل الذين تولوا مسئولية هذه الوزارة.

كمال الدين حسين عبدالرحمن[1]:

عين وزيراً للمعارف من ١ سبتمبر ١٩٥٤ ــ ٢١ أغسطس ١٩٥٥ ثم وزيراً لوزارة التربية والتعليم من ٢٢ أغسطس١٩٥٥، ثم وزيراً مركزي من ٦ أكتوبر ١٩٥٨ وحتى ١٥ أغسطس ١٩٦١.

أهم الإنجازات خلال فترة توليه وزيراً للمعارف ثم وزيراً لوزارة التربية والتعليم:

في مجال التعليم الابتدائي:

- شكلت الوزارة لجنة لبحث وسائل النهوض بالتعليم الابتدائي بهدف وضع خطة مدروسة لتحسين أوضاعه.
- صدر قانون لتنظيم التعليم الابتدائي رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦، فقد جعل هذا القانون التعليم الابتدائي مرحلة دراسية قائمة بذاتها مدتها ست سنوات، كما جعل التعليم بالمدارس الابتدائية إلزامياً لجميع الأطفال عند بلوغهم سن السادسة كما جعله مشتركاً بين البنين والبنات. وقد عنى القانون بالتلاميذ المتخلفين فأوجب إنشاء فصول للذين يقل مستواهم الدراسي عن الفرقة الملائمة لأعمارهم وذلك في حالة وجود عدد كاف منهم.
- صدر قرار يقضي بتعميم المدارس الابتدائية النموذجية الملحقة بمدارس المعلمين والمعلمات.
- استحدثت الوزارة نظام الإشراف الاجتماعي بالمدارس الابتدائية، وقد عملت الوزارة على إعداد المشرفات الاجتماعيات اللاتي تحتاج إليهن هذه المدارس.

---

(1) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص١٤٢-١٦٠.

في مجال التعليم الإعدادي والثانوي:

- صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن التعليم الإعدادي وتم فصل التعليم الثانوي إذ جعل المرحلة الإعدادية مرحلة قائمة بذاتها مدتها ثلاث سنوات وقسمها إلى مرحلة إعدادية عامة الهدف منها تهيئة فرص النمو للتلاميذ في مختلف نواحي النشاط الدراسي والعمل الاجتماعي وتوفير وسائل الكشف عن ميولهم واستعدادهم ومرحلة إعدادية عملية للذين اجتازوا التعليم الابتدائي ولا تمكنهم ظروفهم من متابعة الدراسة الإعدادية العامة والهدف منها أن تقدم للطلاب ألوان من الخبرات تتيح لهم الفرصة لاكتساب المهارات.

- رغبة في توسيع الأفق الثقافي للتلاميذ وزيادة اتصال البلاد بالعالم الخارجي أدخلت اللغة الألمانية في بعض المدارس الثانوية كلغة إضافية إلى جانب اللغة الإنجليزية والفرنسية.

- تقرر تدريس مادة التربية العسكرية ضمن الخطة الدراسية بالمدارس الثانوية بمختلف أنواعها ومستوياتها وبالمعاهد العليا والكليات التابعة للوزارة اعتباراً من عام ٥٧/ ١٩٥٨.

- أمام حاجة مدرسي التعليم الثانوي إلى تجديد دائم لمعلوماتهم فقد أصدرت إدارة التعليم الثانوي مجلات دورية تعالج كل جديد في المواد المختلفة وقد صدرت مجلة للرياضيات وأخرى للتربية الرياضية وثالثة للعلوم الاجتماعية.

في مجال التعليم الفني:

- صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم التعليم الصناعي وقد قسم التعليم الصناعي إلى مرحلتين:

أ- مرحلة إعدادية صناعية مدتها ثلاث سنوات والهدف منها تخريج صانع ذي مهارة عادية مع تهيئة الظروف لأن يلتحق البارزين منهم بالمدارس الصناعية.

ب- المرحلة الثانوية الصناعية مدتها ثلاث سنوات وتعتبر مرحلة منتهية لدى معظم طلابها، غير أن الممتازين ممن أتموا الدراسة بها يمكنهم أن يلتحقوا ببعض كليات الجامعة والمعاهد العليا.

- أنشأت الوزارة دراسات مسائية للحصول على شهادة إتمام الدراسة بالمدارس الإعدادية الصناعية على أن تسري على من يقبلون بهذه

الدراسات شروط القبول بالمدارس الإعدادية الصناعية عدا شرط السن على أن يوزع المنهج على خمس سنوات.

- صدر القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم التعليم التجاري وبموجبه قسم التعليم التجاري إلى قسمين:

الأول إعدادي تجاري مدة الدراسة به ثلاث سنوات تنتهي بمنح الطالب بعد نجاحه شهادة إتمام الدراسة الإعدادية التجارية والهدف من هذه المرحلة تزويد الطالب بقدر من الثقافة الفنية التي يحتاج إليها في المؤسسات التجارية الصغيرة، الثاني ثانوي تجاري مدة الدراسة به ثلاث سنوات يعقد في نهايتها امتحان عام يمنح الطالب بعد نجاحه فيه دبلوم الدراسة الثانوية التجارية والهدف من هذه المرحلة إعداد الملتحقين بها إعداداً فنياً من الناحيتين النظرية والعملية لمزاولة الأعمال الكتابية والحسابية.

- أنشأت الوزارة في سنة ٥٧/ ١٩٥٨ ٢٠ مركزاً ملحقاً بالمدارس الثانوية التجارية لتدريب موظفي الحكومة الكتابيين والإداريين على أعمال الحسابات وطرق الحفظ والأرشيف وأعمال السكرتارية، ومدة الدراسة بهذه المراكز أربعة شهور.

- صدر القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم التعليم الزراعي، وقد قسم هذا القانون التعليم الزراعي إلى مرحلتين: إعدادية زراعية مدة الدراسة بها ثلاث سنوات يمنح الطالب بعد نجاحه شهادة إتمام الدراسة الإعدادية الزراعية والهدف من هذه المرحلة تخريج عمال زراعيين مهرة، والمرحلة الثانية هي المرحلة الثانوية الزراعية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات تؤهل الطالب للحصول في نهايتها على دبلوم الدراسة الثانوية الزراعية الذي يهيئ لحامله فرص العمل في النواحي الزراعية.

- أنشأت الوزارة في سنة ٥٧/ ١٩٥٨ مراكز للتدريب المهني في المدارس الإعدادية الزراعية ببعض المحافظات ويشمل التدريب في هذه المراكز محاصيل الحقل والبستنة وصناعة منتجات الألبان ومقاومة الآفات واستخدام أجهزة المقاومة والصناعات الغذائية.

- أنشئت الوزارة مدرسة للمتفوقين يلتحق بها الخمسة الأوائل في امتحان شهادة الدراسة الإعدادية بجميع المناطق التعليمية، والتعليم في هذه المدرسة داخلي وبالمجان وذلك لتشجيع المتفوقين على متابعة الدراسة الثانوية في رعاية الدولة.

في مجال التعليم الخاص:

- صدر القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم المدارس الحرة، وقد حدد هذا القانون الشروط اللازمة لاختيار نظام هذه المدارس كما حدد العلاقة بين ناظر المدرسة الحرة وصاحبها، وبموجب هذا القانون أصبحت الوزارة تشرف إشرافاً كاملاً على هذا النوع من التعليم، واشترط القانون بالنسبة للمدارس الحرة التي تسير مناهجها على النظام الحكومي أن تتفق في مناهجها الدراسية مع نظائرها في المدارس الحكومية.
- صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة، وقد حدد القانون المعاهد والمراكز التي تدخل تحت تعريف المدرسة الخاصة وبين الشروط التي يجب أن تتوافر في المدارس الخاصة والخطوات اللازم اتخاذها لفتحها. وقد صدر قرار وزاري متضمناً اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص التي بينت الشروط الواجب توافرها في صاحب المدرسة الخاصة والموظفين، والعلاقة بينهم وبين الوزارة.

في مجال إعداد المعلم:

- أنشأت الوزارة في عام ٥٧/ ١٩٥٨ كلية للمعلمات في المنيا كما أنشأت معهد عالي للتربية الرياضية للمعلمات بالإسكندرية.
- توسعت الوزارة في نظام مدارس المعلمين والمعلمات الريفية وهي مدارس تتميز بتكوين مدرس يستطيع أن يتجاوب مع البيئة الريفية ويتفهم مشكلاتها، وعنيت الوزارة بأن يلتحق بكل مدرسة منها مزرعة متوسطة المساحة باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر تجهيز المدرسة.

في مجال التعليم العالي:

- صدر قانون في عام ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الجامعي، وكان الهدف من إصداره جمع كل ما يتعلق بهذا النوع من التعليم وما يتصل بشئون أعضاء هيئة التدريس وتنظيم القواعد الأساسية لخطط الدراسة بكل كلية وشروط منح الدرجات العلمية المختلفة.
- صدر القرار الجمهوري رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ منظماً لعملية إنشاء المعاهد العليا والكليات التابعة لوزارة التربية والتعليم وتنظيم لائحتها الأساسية.
- تم تعديل نظم الدراسة ببعض المعاهد العليا فتم تعديل نظام المعهد العالي للتدبير المنزلي والفنون الطرزية بحيث تصبح مدة الدراسة به أربع سنوات بدلاً من ثلاث، كما تم تعديل نظام المعهد العالي للتربية الفنية للمعلمين بحيث أصبحت مدة الدراسة به أيضاً أربع سنوات بدلاً من ثلاث.

الدكتور/ مصطفى كمال حلمي[١]:

- عين وزيراً للتربية والتعليم في ١٩٧٤/٤/٢٤ للمرة الأولى.
- عين وزيراً للتربية والتعليم في ١٩٧٥/٤/١٦.
- عين في ١٩٧٧/١٠/٢٦ وزيراً للتعليم (التربية والتعليم، والتعليم العالي) ووزير الدولة للبحث العلمي.
- عين وزيراً للتعليم والبحث العلمي في ١٩٧٩/٦/٢١.
- عين نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٩/١.
- عين نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي من ١٩٨٤/٧/١٨ إلى ١٩٨٥/٩/٤.

وقد تحددت اتجاهات السياسة التعليمية خلال الفترات التي تولى فيها سيادته وزارة التعليم من خلال:

- ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر عام ١٩٧٩.
- ورقة تطوير وتحديث التعليم في مصر سياسته وخططه وبرامج تحقيقه التي تناولت:
  - واقع التعليم في مصر بإيجابياته وسلبياته.
  - الاهتمام بالتربية المستديمة، وتنمية قدرة المتعلم على الإنتاج، وتحقيق تكافؤ الفرص في القبول بالتعليم النظامي.
  - الاهتمام بالتعليم غير النظامي في دور العبادة ومواقع العمل.
  - الاهتمام بالمبادئ الأساسية الموجهة لحركة التعليم في مصر.
- صدور قانون التعليم قبل الجامعي رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.
- وضع خلال تولي سيادته مسئولية التعليم خطتين لتنفيذ السياسة التعليمية التي سارت عليها الوزارة.
  - الخطة الخمسية للتعليم (١٩٧٧/٧٦-١٩٨١/٨٠)

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، مرجع سابق، ص ص١٩٨-٢١٥.

- وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية: مائة وستون عاماً من التعليم في مصر، وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص٣٧٥-٤١٣.

لمزيد من التفاصيل أنظر:

- وزارة التربية والتعليم: ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر، سبتمبر ١٩٧٩.
- مصطفى كمال حلمي: حركة التعليم في مصر بين الماضي والحاضر والمستقبل وبعض مبادئ واتجاهات الإصلاح، مرجع سابق.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم، مرجع سابق.

- الخطة الخمسية للتعليم (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦)

أهم الإنجازات:

في مجال الحضانة ورياض الأطفال:

- صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن دور الحضانة محدداً الأهداف التي يجب أن تحققها دور الحضانة والمواصفات العامة لدور الحضانة والشروط والإجراءات اللازمة لفتح دور الحضانة، وقد تقدمت الوزارة بمشروع لإنشاء دور للحضانة ورياض الأطفال يتوافر فيها المواصفات السليمة واللازمة لنمو طفل هذه المرحلة من جميع النواحي.
- تم خلال عام ٧٧/ ١٩٧٨ إنشاء أول مركز لدراسات الطفولة بجامعة عين شمس يضم مدرسة حضانة ورياض أطفال لخدمة أهل الحي كما يضم عيادة نفسية للأطفال ودوائر تليفزيونية مغلقة وقد ألحق بالمركز فصول نموذجية للأطفال المتأخرين تمارس فيها طرق التعليم العلاجي.
- عملت الوزارة على تطوير برامج ومناهج وأنشطة دور الحضانة ورياض الأطفال.

في مجال التعليم الابتدائي:

- عملت الوزارة على الحد من ظاهرتي الفاقد والتسرب في المرحلة الابتدائية برفع كفاءة العملية التعليمية بها وربط مناهجها بالبيئة وإدخال علوم البيئة التي يعمل بها أولياء الأمور ضمن هذه المناهج المقررة على التلاميذ لإقناع الآباء بجدوى مواصلة أبنائهم للتعليم.
- في عام ٧٥/ ١٩٧٦ تم فتح ألف مدرسة من مدارس الفصل الواحد (مدارس المعلم الوحيد)، والهدف من هذه المدارس سد منابع الأمية وتوصيل الخدمة إلى المحرومين منها ممن هم في سن الإلزام، ووظيفة هذه المدارس تنمية الدارس لغوياً وتزويده بقدر من الثقافة الروحية والاجتماعية والقومية والعلمية والصحية، وقد روعي في مناهج هذه المدارس فتح قنوات الاتصال بينها وبين المدرسة الابتدائية النظامية حتى يمكن للدارس أن يلتحق بالمدرسة الابتدائية إذا أراد أن يستكمل تعليمه.
- صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٥ بهدف تعديل قانون التعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ وذلك لعقد امتحان على مستوى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات لتلاميذ الصف السادس على أن يمنح الناجحون فيه شهادة إتمام الدراسة الابتدائية وأن يعقد امتحان دور ثاني للراسبين فيه أو الذين تخلفوا عن أدائه.

في مجال التعليم الإعدادي:

- طبقت في المرحلة الإعدادية لأول مرة ابتداء من العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ المناهج المطورة في جميع المواد الدراسية وهي المناهج التي قامت بإعدادها اللجان التي شكلتها الوزارة وقد راعت هذه المناهج

الجديدة مسايرة الاتجاهات العلمية الحديثة وذلك بإدخال الدراسات العملية في المواد الاجتماعية (الجغرافيا) للاستفادة من الجهد الذاتي للتلاميذ في جمع المعلومات وتدريبهم على الحصول عليها من مصادرها الأصلية في البيئة.

- حتى يتحقق اتجاه الوزارة نحو ربط التعليم باحتياجات البيئة المحلية ونحو المزج بين الدراسات النظرية والتطبيقية لتحسين إعداد الطالب وتخريج القوى البشرية اللازمة لمختلف قطاعات الإنتاج والخدمات فقد فكرت الوزارة في تعميم المدارس الشاملة التي تهدف إلى إزالة الفوارق بين المدرسة التقليدية والمدرسة الفنية عن طريق الجمع بينهما في مدرسة واحدة.
- بدأت الوزارة في تجريب صيغة التعليم الأساسي بعد إجراء العديد من البحوث والدراسات حوله، وقد بدأ التجريب في عام ١٩٧٨/٧٧ في نحو ١٥٠ مدرسة ابتدائية وإعدادية ارتفع عددها إلى ٤٠٠ مدرسة في عام ١٩٨٠/٧٩ موزعة على جميع محافظات الجمهورية ووصل عددها إلى ٥١٤ مدرسة ابتدائية وإعدادية في عام ١٩٨١/٨٠.

وبصدور قانون التعليم قبل الجامعي رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بدأت الوزارة في تعميم التعليم الأساسي وأصبحت مرحلة الإلزام تسع سنوات تضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية اعتباراً من عام ١٩٨٢/٨١.

في مجال التعليم الثانوي العام والفني:

- تم في عام ١٩٧٧/٧٦ تشعيب الدراسة بالصف الثالث العلمي إلى شعبتين شعبة للعلوم وأخرى للرياضيات.
- تتجه الوزارة نحو اتباع سياسة عدم التوسع في التعليم الثانوي العام مقابل التوسع في التعليم الثانوي الفني وزيادة الاهتمام بنوعياته الثلاث (تجاري ــ زراعي ــ صناعي) وبنظامية الخمس سنوات ونظام الثلاث سنوات هذا بالإضافة إلى إنشاء تخصصات جديدة في هذا النوع من التعليم مما يشجع الطلبة على الالتحاق به.
- حتى تؤدي مدارس التعليم الفني دورها في خدمة البيئة ويتم تدريب الطلبة عملياً بما يعود بالفائدة فقد اهتمت الوزارة بمشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفني (زراعي ــ تجاري ــ صناعي).
- اهتمت الوزارة بإنشاء المدارس التجارية المتخصصة وبإنشاء شعب متخصصة ببعض المدارس فانشأت ثلاث مدارس ثانوية تجارية نظام الثلاث سنوات تخصص شئون فندقية على أن يكون التعليم فيها مشترك للبنين والبنات، وقد اهتمت الوزارة بإنشاء بعض الشعب المتخصصة بالمدارس الثانوية التجارية فأنشأت شعبة لتخصص تأمينات تجارية

ببعض المدارس التجارية نظام ثلاث وخمس سنوات وشعبة لتخصص مشتريات وأعمال مخازن ببعض المدارس نظام الثلاث سنوات.

- سمح للفتيات اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ بالالتحاق بمدارس التعليم الزراعي مع مساواتهم بالبنين في هذه المدارس، وقد بلغ عدد الفتيات الملتحقات بالصف الأول من هذه المدارس خلال هذا العلم ٦١٦ فتاة.
- استمراراً لتحقيق نظام اللامركزية فقد اتخذت الإجراءات اللازمة لعقد امتحان دبلوم المدارس الزراعية لأول مرة عام ١٩٧٨ بتقسيم الجمهورية إلى قطاعين القاهرة ويضم مدارس محافظات الوجه القبلي وقطاع طنطا ويضم مدارس محافظات الوجه البحري.
- عملت الوزارة على تطوير الدراسة بالمدارس الصناعية بغرض رفع المستوى الثقافي والعملي للطلاب بحيث تشمل الخطة المطورة على استمرار تدريس اللغات والعلوم الثقافية والتربية الدينية إلى نهاية المرحلة وذلك مع عدم الإخلال بالوظيفة الأساسية للمدرسة الثانوية الصناعية.

في مجال التعليم العالي والجامعي:

- الاهتمام بالمعاهد الفنية نظام السنتين بعد الشهادة الثانوية العامة وقد تمثل اهتمام الوزارة بهذه المعاهد في توفير الإمكانيات المادية اللازمة لها.
- حدثت تطورات في التعليم العالي بصدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ الذي يقضي بإنشاء جامعة حلوان التكنولوجية وتمثلت هذه التطورات بأن تحولت المعاهد العالية التي كانت تتبع وزارة التعليم العالي إلى كليات جامعية تكونت منها جامعة حلوان التكنولوجية. كما أنشئت بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ ثلاث جامعات أخرى هي جامعة المنيا والمنوفية وقناة السويس وأصبح بذلك التعليم الجامعي يضم ١٢ جامعة.
- أسهمت الجامعات في حل مشاكل المجتمع ولذلك فقد تبنت بعض مشروعات رفع مستوى البيئة المحيطة بها ومنها مشروعات لمحو الأمية، وتقديم خدمات صحية ...إلخ.
- شجعت الدولة طلبة الدراسات العليا للحصول على الدرجات العلمية عن طريق التوسع في البعثات والمنح الدراسية بأنواعها.

في مجال التجريب التربوي:

- وضعت الوزارة صيغة تهدف إلى تعميم التعليم الأساسي الذي يعتبر نوعية مستحدثة من التعليم مدته تسع سنوات الهدف منه رفع سن الإلزام إلى ١٥ سنة ويضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة ويهدف إلى تسليح التلاميذ بمجموعة من المهارات والخبرات المهنية التي تتفق وظروف بيئتهم سواء كانت حضرية أو ريفية أو صناعية، كما

يهدف إلى بث احترام العمل اليدوي في نفوس التلاميذ مع محاولة اكتشاف المواهب الفنية المهنية في وقت مبكر في حياة التلميذ وبدأت التجربة فعلاً اعتباراً من أول العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧.

- أنشأت الوزارة ثلاث مدارس تجريبية فنية تجارية نظام الخمس سنوات لإعداد الفنيين التجاريين وحددت شروط الالتحاق بهذه المدارس وطريقة اختيار أعضاء هيئة تدريس المواد المتخصصة لهذه المدارس وطريقة الإشراف عليها.
- اعتبرت الوزارة مدارس اللغات على اختلاف نوعياتها ومراحلها مدارس تجريبية ذات طبيعة خاصة وحددت الوزارة الهدف من إنشائها.

في مجال إعداد المعلمين:

- تشجيعاً للطلاب الممتازين على الالتحاق بدور المعلمين والمعلمات تم وضع حوافز مالية تشجيعية تصرف للطلاب الممتازين الذين يلتحقون بالصف الأول وحوافز أخرى تصرف للطلاب الممتازين بالدور على أساس نسبة النجاح في امتحانات النقل.
- قامت الوزارة بتطوير نظام إعداد معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (الحلقة الابتدائية) وبدأت بتطبيق التطوير في الصفوف الثلاثة الأولى بدور المعلمين والمعلمات عام ١٩٨١/٨٠ في الصف الرابع عام ١٩٨٢/٨١ وفي الخامس عام ١٩٨٣/٨٢.
- تقرر إنشاء شعبة لإعداد معلمي الثقافة المهنية والتدريبات العملية تلحق بالمدارس الثانوية الفنية نظام الثلاث سنوات (صناعية، زراعية، تجارية) لتدريس المادة بمرحلة التعليم الأساسي بحلقتيه.
- قامت الوزارة بتنظيم دراسات مسائية بدور المعلمين والمعلمات لتأهيل معلمي ونظار وموجهي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ورياض الأطفال علمياً وتربوياً للارتفاع بمستواهم إلى مستوى خريجي دور المعلمين والمعلمات نظام الخمس سنوات.
- رفع مستوى تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية (الحلقة الأولى من التعليم الأساسي)، وقد أعدت وزارة التربية والتعليم مشروعاً بالتعاون مع كليات التربية لرفع مستواهم. وقد بدأت الوزارة بالتعاون مع كلية التربية جامعة عين شمس عام ١٩٨٤/٨٣ بتنفيذ هذا البرنامج بقبول نحو ٦٠٠٠ معلم ومعلمة من الذين يعملون بالمدارس الابتدائية بمحافظتي القاهرة والجيزة لتأهيلهم للمستوى الجامعي.
- شرعت كليات التربية في محاولة منها للارتقاء بمستوى إعداد معلم التعليم الأساسي وذلك بإنشاء شعب لإعدادهم، وقد بدأت كلية التربية بجامعة حلوان في إنشاء شعبة للتعليم الأساسي عام ١٩٨٣/٨٢.

- وصل عدد كليات التربية إلى ١٩ كلية بالإضافة إلى معهد الدراسات والبحوث التربوية الذي أنشئ تابعاً لجامعة القاهرة ويقبل الحاصلين على مؤهلات جامعية لإعدادهم للحصول على دبلوم عام في التربية.
- تقرر التوسع في إنشاء كليات التربية بالمحافظات لسد العجز في المدرسين والقضاء على مشكلة الاغتراب، وبالنسبة لنظام القبول تقرر أن يكون القبول بكليات التربية على أساس إقليمي ذلك أنه سيتم عن طريق مكتب التنسيق قبول الطلاب من بين الحاصلين على الثانوية العامة من مدارس المحافظة في كلية التربية الموجودة بالمحافظة، أما المحافظات التي لا يوجد بها كليات تربية يقبل طلاب مدارسها الذين يرغبون في الالتحاق بكليات التربية في أقرب كلية تربية لمحافظتهم.
- توفيراً للظروف المادية والاجتماعية والنفسية والمناخ الملائم للمعلم حتى يستطيع تأدية رسالته على الوجه الأكمل تم خفض نصاب المعلم الأسبوعي من الحصص فأصبح نصاب المعلم في المرحلة الابتدائية ٢٤ حصة وفي المرحلة الإعدادية ٢١ حصة وفي المرحلة الثانوية ١٨ حصة مع صرف مكافأة تدريس للساعات الزائدة عن النصاب.

الدكتور/ أحمد فتحي سرور[١]:

عين وزيراً للتعليم من ١٩٨٦/١١/١١ إلى ١٩٩٠/١٢/١٢

كان من أهم أعماله خلال فترة تولي سيادته وزارة التعليم ما يلي:

- إصدار وثيقة استراتيجية تطوير التعليم في مصر عام ١٩٨٧.
- إصدار وثيقة تطوير التعليم في مصر سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه عام ١٩٨٩ تضمنت السياسة التعليمية واستراتيجيتها.
- القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم قبل الجامعي رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وقد تم بموجب هذا التعديل:
  - خفض مدة الدراسة بالتعليم الأساسي لتصبح ثماني سنوات، وجعل مدة التعليم بالحلقة الأولى (الابتدائية) خمس سنوات، ومدة التعليم بالحلقة الثانية (الإعدادية) ثلاث سنوات وكان ذلك للعمل

---

(١) وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية: مائة وستون عاماً من التعليم في مصر، وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص٤٤٣-٤٨٦.

لمزيد من التفاصيل أنظر:

- أحمد فتحي سرور: استراتيجية تطوير التعليم في مصر، القاهرة، ١٩٨٧.
- أحمد فتحي سرور: تطوير التعليم في مصر، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه (التعليم قبل الجامعي)، الطبعة الثانية، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٩.
- قانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

على خفض كثافة الفصول في الحلقة الابتدائية والتغلب على مشكلة تعدد الفترات الدراسية في بعض مدارس هذه الحلقة.
- جعل التشعيب في التعليم الثانوي العام من الصف الثالث على أن تكون الدراسة في الصفين الأول والثاني عامة لجميع الطلاب وتخصصيه اختيارية في الصف الثالث.
- وضع الخطة الخمسية الخاصة بإصلاح التعليم في مصر (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١).

وجاءت أهم الإنجازات التي تمت خلال هذه الفترة لتشمل:

دور الحضانة ورياض الأطفال:

تهيئ رياض الأطفال من يلتحق بها للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي وأن تعتبر مرحلة تعليمية مستقلة يلتحق بها الأطفال من سن الرابعة إلى السادسة.

التعليم الأساسي:

انصب اهتمام الوزارة في مجال التعليم الأساسي على إنشاء المدارس الإعدادية المهنية والمدارس الإعدادية الرياضية التجريبية وإدخال مادة التكنولوجيا بالتعليم الأساسي.

التعليم الثانوي العام:

- تم تطوير التعليم الثانوي والدراسة به على النحو التالي:

أ- إلغاء التشعيب من الصف الثاني الثانوي وجعل الدراسة عامة في الصفين الأول والثاني الثانوي وتخصصية في الصف الثالث اعتباراً من عام ١٩٨٩/٨٨.

ب- إدخال المواد العملية اعتباراً من الصف الأول الثانوي العام، واختيار مادة عملية من إحدى مجموعتين هما مجموعة المواد الفنية (التربية الفنية ــ التربية الموسيقية) ومجموعة المواد التكنولوجية (زراعي ــ صناعي ــ تجاري ــ اقتصاد منزلي ــ حاسب الكتروني).

ج- إدخال نظام تقسيم العام الدراسي بالصفين الأول والثاني الثانوي العام إلى فصلين دراسيين.

د- فتح القنوات بين التعليم الثانوي العام والتعليم الفني.

رعاية المتفوقين وتنمية مواهبهم:

- إنشاء فصول للطلاب المتفوقين بالمدارس الثانوية العامة تهدف إلى تطوير الفروق الفردية بين الطلاب.
- عملت الوزارة على النهوض بمدرسة المتفوقين الثانوية التي أنشئت عام ١٩٥٤.

تنمية القدرات والمواهب:

- أنشأت الوزارة عدداً من المدارس الثانوية الرياضية التجريبية وتهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء الإدراكي للطالب.
- استحدثت الوزارة مجموعة من المؤسسات التعليمية اللازمة لإعداد معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي على مستوى التعليم العالي بعد تصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات ولإعداد الطلاب للالتحاق بهذه المؤسسات أنشأت المدارس الثانوية التجريبية التحضيرية لتعد طلابها للالتحاق بكليات متخصصة في إعداد معلمين للتربية الفنية أو الموسيقية أو الاقتصاد المنزلي أو الالتحاق بالجامعات على أن تنشأ هذه المدارس بكل محافظة في مباني دور المعلمين والمعلمات.

التعليم الفني والتدريب المهني:

- تم إنشاء عدد كبير من المدارس الصناعية نظام الثلاث سنوات كما اهتمت الوزارة بالارتقاء بمستوى خريجي مدارس التعليم التجاري لذلك حولت عدداً من مدارسه من نظام الثلاث سنوات إلى نظام الخمس سنوات.
- أنشأت الوزارة مدارس تجريبية ثانوية مهنية صناعية وزراعية مدة الدراسة بها ثلاث سنوات ويقبل بها الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي (إعداد مهني).
- وافقت الوزارة على فتح القنوات بين التعليم العام والتعليم الفني ولتحقيق ذلك وافقت على تحويل الطلاب من المدارس الثانوية العامة الرسمية والخاصة وتغيير مسارهم إلى المدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات.

التربية الخاصة:

- صدر القرار الوزاري رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٠ متضمناً اللائحة التنظيمية لمدارس وفصول التربية الخاصة التي حددت أهداف هذه المدارس ودورها في تقديم الرعاية التعليمية والتربوية والنفسية والاجتماعية التي تتناسب مع التلاميذ المعوقين.

المعلمون:

- بدأت هذه الفترة بمحاولة تطوير دور المعلمين والمعلمات بالإضافة إلى الشعبتين القائمتين بها وهما شعبة اللغة العربية والمواد الاجتماعية، وشعبة الرياضيات والعلوم تقرر إنشاء شعب جديدة في تخصصات

التربية الفنية، التربية الموسيقية، المكتبات، والاقتصاد المنزلي للبنات، وتقرر ان تكون الدراسة بدور المعلمين والمعلمات عامة لجميع الطلاب في الصفين الأول والثاني وتخصصية في الصفوف الثالث والرابع والخامس بالنسبة لجميع الشعب.

ولم يستمر النظام السابق طويلاً فقد صدر القرار الوزاري رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ بتصفية دور المعلمين والمعلمات ووقف القبول بالصف الأول بها اعتباراً من عام ١٩٨٩/٨٨.

- اتخذت عدة خطوات لتوحيد مصادر إعداد المعلم منها:

- إنشاء كليتين لرياض الأطفال إحداهما في الدقي عام ١٩٨٨ والأخرى في نفس العام بالإسكندرية بهدف إعداد معلمات متخصصات حاصلات على مؤهل عال للتدريس في رياض الأطفال.

- إنشاء شعب لإعداد معلم التعليم الابتدائي بكل من كليات التربية بالجامعات المصرية.

- إنشاء كليات تربية نوعية لإعداد معلمين ومعلمات نوعيين لمراحل التعليم قبل الجامعي في مجالات التربية الفنية والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلي وغيرها من المجالات.

- قررت الوزارة أن تنظم للتخصص في مجال تربية وتعليم المعوقين بعثة داخلية لإعداد معلم التربية الخاصة بالتعليم الأساسي مدتها عام دراسي للحصول على دبلوم التربية الخاصة للمعلمين والمعلمات شعب: التربية البصرية والتربية السمعية والتربية الفكرية.

- إنشاء شعب ببعض كليات التربية لإعداد معلمين لتدريس المواد الفنية بمدارس التعليم الزراعي والصناعي والتجاري.

التعليم العالي والجامعي:

حدثت عدة تطورات في التعليم العالي والجامعي كانت من أهم ملامحها إنشاء معاهد عليا جديدة تابعة لوزارة التعليم العالي إلى جانب إنشاء كليات التربية النوعية كما حدثت تطورات في الجامعات من أهمها تعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وتنفيذ برامج التعليم المفتوح.

الدكتور/ حسين كامل بهاء الدين[١]:

وزيراً للتعليم من ١٩٩١/٥/٢١ إلى ١٩٩٧/٧/٧

وزيراً للتربية والتعليم من ١٩٩٧/٧/٨ حتى الآن.

أهم إنجازاته خلال فترة تولي سيادته وزارة التعليم وحتى الآن وقامت على عدة أسس يدخل ضمنها:

- وثيقة السياسة التعليمية وأساليب تنفيذها التي عرضها سيادته في مجلس الشورى يوم ٢ مارس عام ١٩٩٢، وقد حددت الاتجاهات والخطوط الأساسية للسياسة التعليمية الجديدة التي ترتكز معالمها على عدد من المبادئ منها:
  - أن التعليم قضية أمن قومي.
  - أن التعليم استثمار في أغلى الثروات التي يملكها الوطن وهي الثروة البشرية.
  - عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي أكدته جميع الدساتير المصرية.
  - توفير التعليم دون تجميل الأسرة المصرية أي أعباء مادية إضافية سواء كانت أعباء نفسية أم مالية.
  - تقديم تعليم جيد للطلبة يجعلهم قادرين على التحليل والفهم والابتكار والتعليم الذاتي والتعليم المستمر.

---

(١) وزارة التربية والتعليم، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص٤٩٣-٥٥٦.

لمزيد من التفاصيل إنظر:

- الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم: مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي ١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣، القاهرة، الوزارة، الجمعية، ١٩٩٣.
- الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم: المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته، القاهرة، ١٩٩٦.
- وزارة التربية والتعليم: المؤتمر القومي للموهوبين ٩ أبريل ٢٠٠٠، القاهرة، الوزارة، ٢٠٠٠.
- وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم (٧١) بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧، بشأن تقسيم التعليم الابتدائي إلى مستويين، مرجع سابق.
- حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٧.
- حسين كامل بهاء الدين: الوطنية في عالم بلا هوية (تحديات العولمة)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، ٢٠٠٠.
- وزارة التربية والتعليم وكلية التربية بجامعة عين شمس والمركز القومي للبحوث التربوية: دليل الدارس لبرنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي، القاهرة، ١٩٨٣.
- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي - دراسة تقويمية، القاهرة، ١٩٩٥.

- ربط التعليم (خاصاً التعليم الفني) بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل والإنتاج.
- الاهتمام بالأنشطة التربوية المتعددة ثقافية ورياضية واجتماعية وفنية بهدف تنمية شخصية الطالب.
- إصلاح أحوال المعلمين.

- المؤتمرات القومية لتطوير التعليم التي عقدت خلال الفترة من عام ١٩٩١ وحتى الآن وكان من أهمها:

١- مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي سنة ١٩٩٣ وتناولت أهم توصياته:

أ- الأهداف العامة للتعليم الابتدائي وفلسفة تطويره.

ب- تطوير بنية التعليم الابتدائي بحيث تصبح مرحلة رياض الأطفال جزءاً من التعليم الأساسي الإلزامي مع تقسيم التعليم الابتدائي إلى مستويين أحدهما يضم الصفوف الثلاثة الأولى والآخر يضم الصفوف الأخيرة.

ج- تخطيط المناهج وتطويرها.

د- إعطاء الوزن النسبي الأكبر من المعرفة لتعليم القراءة والكتابة والخط العربي ومهارات الرياضيات والتربية البدنية والوطنية.

ه- تطوير التجهيزات المدرسية وبخاصة الوسائل التعليمية والمعامل.

و- تنويع تمويل التعليم بتشجيع القطاع الخاص ورجال المال والأعمال على الاسهام في تمويل التعليم.

ز- تطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته.

ح- تطوير المواد الدراسية والأنشطة التربوية.

ط- توفير الرعاية للأطفال الموهوبين.

٢- المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي سنة ١٩٩٤.

٣- المؤتمر القومي لإعداد المعلم وتدريبه ورعايته سنة ١٩٩٦.

٤- المؤتمر القومي للموهوبين ٩ أبريل سنة ٢٠٠٠.

ولسيادته عدة مؤلفات من أهمها:

- التعليم والمستقبل.
- الوطنية في عالم بلا هوية (تحديات العولمة).

وجاءت أهم الإنجازات التي تمت خلال هذه الفترة لتشمل:

دور الحضانة ورياض الأطفال:

اهتمت السياسة التعليمية اهتماماً خاصاً بمرحلة ما قبل المدرسة ومن أهم توصيات مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي سنة ١٩٩٣ ضرورة

العمل على أن تصبح مرحلة رياض الأطفال بعاميها جزءاً من التعليم الأساسي.

ووافق المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي على التوسع في إنشاء فصول لرياض الأطفال في المدارس الابتدائية كلما سنحت الظروف والإمكانات.

التعليم الأساسي:

أهم الإنجازات التي تمت في مجال التعليم الأساسي ما يلي:

- اتجهت سياسة الوزارة نحو الوصول إلى استيعاب جميع الملزمين بالصف الأول الابتدائي.
- أوصى المؤتمر القومي لتطوير مناهج التعليم الابتدائي في فبراير سنة ١٩٩٣ بتقسيم التعليم الابتدائي إلى مستويين ولتحقيق توصيات المؤتمر صدر القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٩٣ الذي تم بموجبه تقسيم التعليم الابتدائي ابتداء من عام ١٩٩٤/٩٣ إلى مستويين يضم الأول منهما الصفوف الثلاث الأولى من التعليم الابتدائي، ويضم المستوى الثاني الصفوف الأخيرة منه، على أن يجري في نهاية كل من المستويين (الصف الثالث والصف الخامس) ابتداء من عام ١٩٩٤/٩٣ عقد امتحان عام على مستوى المديريات التعليمية.
- أوصى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي بالبدء في إدخال تعليم اللغة الإنجليزية بدءاً من الصف الرابع الابتدائي ولتحقيق هذه التوصية تم بالفعل ابتداء من العام ١٩٩٥/٩٤ إدخال اللغة الإنجليزية ابتداء من الصف الرابع الابتدائي، وأصبحت مادة أساسية تضاف درجاتها إلى المجموع الكلي للتلميذ ابتداء من عام ١٩٩٦/٩٥، كما تم أيضاً ابتداء من عام ١٩٩٦/٩٥ تدريس اللغة الفرنسية على سبيل التجريب في الصف الرابع الابتدائي في حوالي ٥٠٠ مدرسة ابتدائية.
- أوصى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي بتقوية الولاء بين الطفل وبين بيئته ولتحقيق ذلك فقد تم ربط الأنشطة المدرسية في المدرسة الابتدائية بالبيئة المحيطة بها منهجاً ونشاطاً.
- عملت الوزارة على تطبيق توصية المؤتمر القومي للتعليم الإعدادي سنة ١٩٩٤ بشأن الإسراع في تطبيق نظام اليوم الكامل بحيث تنال المواد الدراسية والأنشطة التربوية والمهارات العملية نصيبها من الخطة الدراسية ولذلك عملت على زيادة نسبة المدارس الإعدادية التي تطبق نظام اليوم الكامل.
- حتى يتحقق التعليم للجميع في المرحلة العمرية ٧-١٣ سنة قامت الوزارة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في

إقامة مدارس المجتمع في عزب ونجوع الريف المصري التي تتسم بقلة الخدمات وقد أنشئ من هذه المدارس ١٩ مدرسة في عام ١٩٩٣/٩٢.

- للحد من مشكلة تسرب الفتيات من التعليم خاصة في محافظات الصعيد صدر القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء ٣٠٠٠ مدرسة من مدارس الفصل الواحد للإناث (٨-١٤) سنة في المناطق التي لا تصل إليها خدمات تعليمية. وحتى لا تتسرب الدراسات من هذه المدارس وينقطعن عن الدراسة فقد أوجب القرار أن تكون العطلات الأسبوعية أيام الأسواق والجمع والأعياد وأن يتحدد اليوم الدراسي حسب ظروف الدراسات وتتيح للحاصلات عليها ممن يظهرن تفوقاً ورغبة في استكمال التعليم مواصلة الدراسة في المدارس الإعدادية المهنية، والثانوية المهنية.

ولتحقيق الهدف من مدارس الفصل الواحد للفتيات فقد وصل عدد ما أنشأته الوزارة في عام ١٩٩٨/٩٧ (١٩٨٠ مدرسة).

التعليم الثانوي العام:

- طبقت الوزارة نظام الفصلين الدراسيين بصفوف النقل بمرحلة التعليم الثانوي العام.
- استهدفت جهود التطور في التعليم الثانوي استحداث وإنشاء نوعيات جديدة من مدارس التعليم الثانوي العام، أو إلغاء نوعيات أخرى لم تثبت فائدتها ولذلك صدر قرار وزاري بتصفية المدارس الثانوية التجريبية التحضيرية وتحويلها إلى مدارس ثانوية عامة اعتباراً من عام ١٩٩٤/٩٣ وأوقف القبول بهذه المدارس ابتداء من عام ١٩٩٤/٩٣.
- تم استحداث نوعية جديدة من التعليم الثانوي العام هي المدارس الثانوية التجريبية الرياضية للبنين والبنات التي بدأ القبول بها ابتداء من العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ باعتبارها استمراراً للمدارس الإعدادية التجريبية الرياضية.
- أصبحت الدراسة ابتداء من عام ١٩٩٥/٩٤ عامة في الصف الأول الثانوي لجميع الطلاب وتخصصية في الصفين الثاني والثالث، وأصبحت مواد الدراسة تتكون من مواد إجبارية وأخرى اختيارية.
- تقرر عقد اختبار مسابقة للطلاب المتفوقين للالتحاق بالصف الأول الثانوي بفصول المتفوقين بالمدارس الثانوية وبمدرسة المتفوقين الثانوية التجريبية للبنين ويتم الاختبار في القدرات العقلية والقدرة على التفكير الابتكاري من خلال امتحان عام مركزي.

التعليم الفني:

- عملت الوزارة على تنفيذ مشروع مبارك كول ويهدف المشروع إلى تطوير التعليم الفني والتدريب المهني بمساعدة الجانب الألماني وذلك بإدخال نظام التعليم المزدوج (التعاوني) الذي يعتمد على تلقي المتدرب

تدريباً عملياً على إحدى المهن داخل الورش والمصانع لمدة أربعة أيام في الأسبوع وتلقى المواد الثقافية والفنية النظرية لمدة يومين أسبوعياً.
ويقبل بمدارس ومؤسسات مشروع مبارك كول طلاب من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي من المؤهلين للالتحاق بالتعليم الفني ويمنح الطلاب الذين ينهون الدراسة ومدتها ثلاث سنوات نفس شهادة إتمام الدراسة بالتعليم الفني "دبلوم المدارس الفنية".

- حتى تساير الدراسة بالمدرسة الثانوية الفنية أحدث التطورات التكنولوجية وتصبح وحدات تعليمية وإنتاجية فقد تم تحديث التجهيزات والمعدات بهذه المدارس.
- تم تطوير الخطط الدراسية بالمدارس الثانوية التجارية نظام الثلاث سنوات ومدارس وشعب الإدارة والخدمات والمدارس الفنية المتقدمة نظام الخمس سنوات. وفي هذا الإطار تم إضافة مادة الحاسب الآلي للخطة الدراسية بالصفين الأول والثاني بالمدارس الفنية المتقدمة للشئون الفندقية والخدمات السياحية نظام الخمس سنوات.
- اتجهت سياسة الوزارة خلال الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ نحو التوسع في التعليم الفني بإنشاء عدد من المدارس الفنية نظام الثلاث سنوات والمدارس الفنية المتقدمة نظام الخمس سنوات.
- حتى يتم ربط التعليم بخطة التنمية وباحتياجات سوق العمل من القوى العاملة في بعض التخصصات فقد تم تحويل بعض المدارس الثانوية التجارية نظام الثلاث سنوات إلى مدارس ثانوية للإدارة والخدمات نظام الثلاث سنوات.
- لمواجهة حاجة سوق العمل لفئة الفني الأول في المجالات الصناعية والزراعية فقد أنشئت شعب لإعدادهم للحصول على دبلوم المدارس الفنية المتقدمة (نظام الخمس سنوات) بعد دراسة مدتها سنتين يشترط للالتحاق بها الحصول على دبلوم المدارس الثانوية الفنية (حسب التخصص).

التربية الخاصة:

حدث كثير من الإنجازات في مجال التربية الخاصة ومن أهمها:

- تطوير العملية التعليمية بمدارس المعاقين عقلياً وسمعياً من خلال إصدار كتاب خاص للتلميذ المعاق وأدلة للمعلم، وإعادة النظر في توزيع سنوات الدراسة بمدارس المعاقين عقلياً بحيث تخصص سنة للتهيئة.
- تبنى سياسة دمج فصول المعاقين بالمدارس العادية وذلك بفتح فصول للمعاقين ــ على سبيل التجريب ــ بالمدارس العادية.

- إدخال تدريس اللغة الإنجليزية ابتداء من عام ١٩٩٥/٩٤ بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي بمدارس الأمل للصم وضعاف السمع وذلك في الصفين السابع والثامن، وإدخالها ابتداء من عام ١٩٩٦/٩٥ في الصف الرابع بالحلقة الأولى بمدارس النور للمكفوفين.
- تم ابتداء من عام ١٩٩٦/٩٥ إنشاء مدارس لمرحلة رياض الأطفال للمعاقين سمعياً يقبل بها الأطفال من سن الرابعة على أن تكون هذه المدارس على سبيل التجريب.
- عملت الوزارة على توفير الرعاية الكاملة للمعاقين وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية لجميع التلاميذ، وتطبيق نظام المرشد التعليمي في المدارس الثانوية للمكفوفين، وتعميم الرعاية النفسية للتلاميذ وطلاب مدارس وفصول التربية الخاصة.
- عملت الوزارة على تطوير العمل بمجالات التربية الخاصة من خلال عقد المؤتمر الأول للتربية الخاصة في أكتوبر عام ١٩٩٥ الذي كان لأعماله وتوصياته دورها في وضع الأسس والمبادئ التي يقوم عليها التطوير الشامل للتربية الخاصة.

إدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في التعليم:

المعلمون:

حظى المعلمون بمزيد من العناية والرعاية ومن أهم الإنجازات التي تمت بالنسبة للمعلمين ما يلي:

- تم إنشاء شعب ملحقة بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية لإعداد معلمي المجال الزراعي لمرحلة التعليم الأساسي، ومدة الدراسة بهذه الشعب سنتان دراسيتان يمنح الناجحون في نهايتها دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس (معلم المجال الزراعي بالتعليم الأساسي). كما أنشئت شعب ملحقة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية لإعداد معلمي المجال الصناعي لمرحلة التعليم الأساسي ومدة الدراسة بها سنتان يمنح الناجحون دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس (معلم المجال الصناعي بالتعليم الأساسي).
- اهتمت الوزارة بإعداد معلم التعليم الصناعي لذلك أنشأت عام ١٩٩٢ كلية التعليم الصناعي بمحافظة بني سويف ومنح درجة البكالوريوس في التربية (تعليم صناعي) ومدة الدراسة أربع سنوات.
- اتخذت الإجراءات اللازمة لتطوير الآداء بكليات التربية النوعية وقد تم في هذا المجال:
  - تطوير اللوائح الداخلية لكليات التربية النوعية ورياض الأطفال.
  - العمل على استكمال أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم.

- إنشاء شعب دراسية جديدة بكليات التربية النوعية من أهمها شعب لرياض الأطفال ـ إنشاء شعبة مدرس الفصل الواحد ـ شعبة معلم التربية الخاصة ـ شعبة معلم اللغة الإنجليزية.
- توسعت كليات التربية الجامعية في إنشاء شعب لإعداد معلم التعليم الابتدائي حتى وصل عددها عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ثلاثة وعشرين شعبة للتعليم الابتدائي.
- تم في إطار التعاون بين الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ومعهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة إنشاء قسم لتعليم الكبار ضمن أقسام المعهد لإعداد معلم محو الأمية وتعليم الكبار.
- قررت الوزارة إلحاق معلمي اللغة الإنجليزية أو الفرنسية غير المتخصصين بكليات التربية للحصول على درجة الليسانس في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية والتربية بشروط ومدة الدراسة أربع سنوات تبدأ من عام ١٩٩٤/٩٣ في فترة مسائية.
- أدخلت بعض التطورات على برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي.
- اهتمت الوزارة بتدريب المعلمين في الداخل والخارج.
- عقد برامج تدريبية لرفع مستوى العاملين الجدد في المجالات المستحدثة ومنها الحاسب الآلي.
- استخدام وسيلة الاجتماع بالفيديو عن بعد.
- إيفاد المعلمين في بعثات للتدريب في الخارج على منح مقدمة من بعض الهيئات والمعاهد وفق نظام لإيفاد المعلمين في زيارات للدول الأجنبية المختلفة وفي بعثات صيفية للإطلاع على نظم التعليم في هذه الدول أو لحضور حلقات دراسية ومؤتمرات وندوات في ميادين علمية مختلفة.
- مد المعلمين بأحدث ما أنتجته أفكار العلماء والباحثين والمفكرين لذلك يتم اختيار أمهات الكتب العالمية وتترجم وتوزع بالمجان على المعلمين.
- اتجهت سياسة الوزارة نحو الارتفاع بالمستوى المادي للمعلمين من خلال منحهم مكافآت عن أعمال الامتحانات وحوافز مادية.

التعليم الجامعي والعالي:

هناك العديد من الإنجازات التي تمت في مجال التعليم الجامعي والعالي من أهمها:

- أنشئت الجامعة الثانية عشرة وهي جامعة جنوب الوادي ومقرها مدينة قنا.
- أنشئت أربع جامعات خاصة في عام ١٩٩٦ وهي: جامعة مصر الدولية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، جامعة السادس من أكتوبر، جامعة

أكتوبر للآداب والعلوم الحديثة. وجاء إنشائها في إطار التوسع في إتاحة فرص التعليم الجامعي.

- أنشئت كليات ومعاهد عليا جديدة فقد أنشئ في عام ١٩٩٤ المعهد القومي لعلوم الليزر بجامعة القاهرة ...إلخ.
- تمت الموافقة على الأخذ بنظام التعليم المفتوح بكليات الحقوق.
- استحداث نظام الانتساب الموجة في العام الجامعي ١٩٩٣/٩٢ ليتيح الفرصة للطلاب الذين لم يلتحقوا كطلاب نظاميين بالجامعات لاستكمال دراساتهم الجامعية، والدراسة مسائية.
- تم إنشاء شعب دراسية في مرحلة البكالوريوس باللغات الأجنبية، ففي مجال اللغة الإنجليزية أنشئت شعب في معظم كليات التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، وفي مجال اللغة الفرنسية أنشئت شعبة بكلية التجارة جامعة عين شمس وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومعهد إدارة الأعمال بكلية الحقوق بجامعة القاهرة.
- قرر عدد كبير من الجامعات إدخال تدريس الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الأجنبية في كلياتها.
- تقرر إنشاء مركز للمستقبليات في كل جامعة يهتم بالتعرف على كل جديد في العلوم والتكنولوجيا وبخاصة في العلوم الجديدة كالهندسة الوراثية وعلوم الفضاء والتطورات المستقبلية حتى تقوم الجامعة بدورها في المشاركة في الحركة العالمية التي تخطط للمستقبل.

ومما سبق يتضح أنه قد حدثت طفرة تعليمية في السنوات الأخيرة تمثلت بعض ملامحها في وصول الأبنية التعليمية الى كل أرجاء مصر، ودخول أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا المتطورة الى المدارس بكل مستوياتها ومراحلها التعليمية، وعقد المؤتمرات القومية من أجل تطوير كل جوانب المنظومة التعليمية من حيث الأهداف والبنية والمحتوى ونظم التقويم وإعداد المعلم وتدريبه ولكن على الرغم من ذلك فإن هذه الطفرة تتواكب مع انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التي تحولت بمرور الوقت الى اعتبارها واحدة من أهم المشكلات المركبة ذات الأبعاد المعددة فهي مشكلة تربوية واجتماعية وأخلاقية واقتصادية وسياسية معاً، وهي بهذا التركيب تعتبر إفرازاً للنظام الاجتماعي ككل وليس نظام التعليم بمفرده.